المكتبة اللغوية

دور ابن هشام المصرى
فى تطوير الدرس النحوى

تأليف
الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضى
أستاذ النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة
٢٥٩٢٢٦٢٠-٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد الراضى ، احمد محمد
دور ابن هشام المصرى فى تطوير الدرس النحوى
تاليف / احمد محمد عبد الراضى ،
- ط ١ - القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٩
١٧٦ ص : ٢٤ سم
تدمك :٦-٤١١-٣٤١ - ٩٧٧
١- المصرى ، ابن هشام
٢- اللغة العربية - النحو
ا-العنوان

ديوى: ٤١٥/١

رقم الايداع :١٩٢٠٣/٢٠٠٨



الإهداء

طالما صاحت في وجهي: لماذا لم تهدِ إليَّ أحد كتبك؟!

وها أنذا ألبي رغبتها بكل سرور، فأهدي إليها من أحب كتبي إليَّ، وهو هذا العمل المتواضع الذي أبتغي به وجه الله تعالى.

إلى زهرتي الجميلة إيمان

أهدي هذا العمل، سائلاً لها المولى عزَّ وجل التوفيق والنجاح.



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فإن هذا البحث يدور حول ابن هشام المصري، ودوره في تطوير الدرس النحوي، وترجع أهمية هذا الموضوع إلى إبراز الدور الكبير الذي اطلع به هذا النحوي الفذ في تطوير الدراسات النحوية في عصر كثر فيه مؤلفو النحو واللغة، واختلفت فيه الاتجاهات الفكرية، والمذاهب النحوية، وتنوعت فيه المصنفات الدينية واللغوية، فكان من الأمانة العلمية أن نضع الحق في نصابه، وأن نترل الناس منازلهم، فكانت الرغبة في إعطاء هذا الرجل حقه جارفة، وكانت الحاجة إلى إبراز مكانته العلمية والنحوية ماسة.

ويُعَدُّ ابن هشام المصري رمزًا من رموز النحو العربي، وعلامة بارزة في تاريخه، ومنعطفًا مهما في طريق الفكر النحوي.

ولا نعني بإبراز جوانب التجديد والتطوير في نحو ابن هشام أنه أتى بقواعد نحوية لم يأتِ بها سابقوه؛ لأن قواعد النحو من الأمور الثابتة الراسخة في عقل التاريخ النحوي منذ أن أرساها نحاة البصرة، واكتملت ونضجت على يد سيبويه ومن تلاه، ثم نحاة الكوفة وبغداد ومصر والأندلس حتى عصر ابن هشام الذي اختمرت في عقله ولسانه جهود هؤلاء هؤلاء، بل نريد أنه تناول هذه القواعد بمنهج جديد، وعرضٍ فذٍ، وأسلوب قشيب.

ولا يُعنَى هذا البحث بدراسة ابن هشام بوجه عامٍّ، فقد كثرت الدراسات حول ابن هشام من جوانبه المختلفة، سواءٌ أكانت هذه الدراسات متمثلة في رسائل جامعية أم في كتب، أم في بحوث منشورة في دوريات علمية، فمنها ما تناوله بوجه عام، ومنها ما تناول أحد مصنفاته بالدرس والتحليل، ومنها ما تناول ظاهرة من الظواهر النحوية عنده، ومنها ما تناول أصول النحو عنده، ومنها ما تناول اعتراضاته على مُعربي القرآن الكريم، إلى غير ذلك من الدراسات البحوث.

أما ما ينصب هذا البحث على دراسته فهو جانب التجديد والتطور في الدراسات النحوية، وذلك بالنسبة لمن سبقه أو عاصره من النحاة، وبذلك لا يعد تكرارًا لما سبقه من الدراسات، وإن كنا قد أفدنا منها في معالجة بعض أفكاره.

ويجدر بنا أن نذكر بين يدي هذا البحث أهم الدراسات والبحوث عن ابن هشام:

١. "**ابن هشام أنحى من سيبويه**" للدكتور/ صالح الأشتر. مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد الأربعون، العدد الأول ١٩٦٥م (ص٢٩٥-٣٠٩).

٢. "**ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي**" للدكتور/ علي فودة نيل. عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٣. "**منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**" عمران عبد السلام شعيب،

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ١٩٨٦م.

٤. "**تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري**" دكتور/ حسن موسى الشاعر. دار البشير، الأردن، ١٩٩٤م.

٥. "**صور تأليف الكلام عند ابن هشام**" دكتور/ محمود أحمد نحلة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٦. "**مدخل إلى مستويات الحذف في العربية الفصحى في مغني اللبيب لابن هشام في ضوء المنهج التحويلي**" للدكتور/ أحمد الضاني. بحث منشور بمجلة المؤتمر العلمي الثاني لكلية دار العلوم بالفيوم، الدراسات العربية والإسلامية سابقا، ١٩٩٧م.

٧. "**موقف ابن هشام من المتنبي**" للدكتور/ محمد عبد المجيد الطويل.

٨. "**اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن الكريم**" إيمان السد حسين. دكتوراه بدار العلوم، القاهرة.

٩. "**تحليل مصنف تعليمي**" للدكتور/ علي أبو المكارم. وقد جعله القسم الثاني من كتابه: "**تعليم النحو العربي: عرض وتحليل**" وفي هذا القسم اختار شرح شذور الذهب لابن هشام[1].

١٠. "**أصول النحو عند ابن هشام الأنصاري المصري (ت/ ٧٦١هـ)**" إعداد/ عبيد محمد عبد الحليم عبد الجواد. رسالة ماجستير، دار العلوم، القاهرة، ٢٠٠٤م.

هذه بعض الدراسات والبحوث التي وُضِعَتْ عن ابن هشام الأنصاري،

(1) تعليم النحو العربي: ص١٥٥ وما بعدها.

وهذا يدل على مكانته في مسيرة النحو العربي.

ويمكن حَصْرُ الأفكار التي يتضمنها البحث في النقاط الآتية:

١. غزارة إنتاجه.

٢. منهجه في معالجة المسائل النحوية.

٣. دقته في ترتيب الأبواب والمسائل النحوية، واختلافها من مُصَنَّفٍ إلى آخر.

٤. توسعة تعمقه في دراسة النحو.

٥. كثرة استشهاده بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرهم ونثرهم.

٦. مناقشته لمن سبقه من النحاة في آرائهم، وتصويبه إياها.

٧. موقف ابن هشام من المدارس النحوية.

٨. منهجه في التطبيق النحوي.

وأخيرا نختتم البحث بأهم نتائجه.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم

تمهيد

وقبل أن نتناول جوانب البحث بالدراسة والتحليل، يجدر بنا أن نمهد لذلك بإلقاء الضوء على عصر ابن هشام، لنتبين مدى أثره في تشكيل حياته العلمية، وعلى حياته، لنرى كيف تأثر بما حوله من تيارات فكرية، كما نلقي الضوء بإيجاز على بعض شيوخه، وبعض تلاميذه، وعلى مذهبه النحوي.

أولا: عصر ابن هشام:

عاش ابن هشام في الفترة ما بين (٧٠٨ للهجرة) وهي سنة مولده، و(٧٦١ للهجرة) أيضا، وهي سنة وفاته، وكانت مصر في هذه الفترة يحكمها المماليك البحرية، الذين كان في طليعة حكمهم الظاهر بيبرس، وتلاه السلطان قلاوون (٧٠٩-٧٤١)هـ، وهكذا نجد أن الجزء الأكبر من حياة ابن هشام كان في عهد هذا الأخير، أما الجزء الباقي في حياته فقد تعاقب فيه على الحكم ثمانية من أبناء الناصر قلاوون وأحفاده، حيث تتابعوا على حكم مصر عشرين عامًا من سنة (٧٤١) إلى سنة (٧٦٢)هـ[1].

وقد أحدث سقوط بغداد في أيدي التتار انقلابا كبيرا في كيان الأمة الإسلامية، أوى فيه الفكر الإسلامي إلى القاهرة، فمصر نجحت في صد المغول وطرد الصليبيين، وانتقلت إليها بذلك زعامة العالم الإسلامي، وبها امتدت ظلال الأمن والرخاء فهاجر إليها علماء المسلمين من شتى البقاع، رغبًا ورهبًا، لهذا كله ارتقت الحياة العلمية في مصر بعد سقوط بغداد ارتقاءً كبيرا، ومن أهم

---

(1) راجع: البداية والنهاية: لابن كثير، م٧، جـ١٤، ص٤٢٥-٦٩٩، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: عمران عبد السلام شعيب، ص١١-١٢.

مظاهر هذا الارتقاء ما يلي:

١. كثرة حلقات تدريس العلوم المختلفة بالمساجد، وافتتاح أعداد كبيرة من دور العلم، وحبس الحكام الأموال الطائلة عليها.

٢. إحياء التراث العلمي الذي أدى إلى تأليف أوسع المعاجم اللغوية وأكثرها شهرة، ومنها (لسان العرب) لجمال الدين بن منظور الإفريقي المصري (ت/٧١١هـ)، و(القاموس المحيط) للفيروزبادي (ت/٨١٦) أو (٨١٧).

كما أدى أيضا إلى ظهور الموسوعات العلمية الضخمة مثل: (نهاية الأرب) لشهاب الدين النويري (ت/٧٣٣)، و(مسالك الأبصار في ممالك الأمصار) لشهاب الدين بن فضل الله العُمَري، و(صبح الأعشى في صناعة الإنشا) لابن العباس القلقشندي (ت/٨٢١).

٣. نشاط حركة التأليف بعامة، حيث ظهرت مؤلفات متعددة في فروع العلم المختلفة إلى جانب المعاجم والموسوعات، وكان من هذه المؤلفات كثير من كتب النحو المعروفة لكبار النحاة المتأخرين[1].

أما عن الحركة النحوية في عصر المماليك فقد نهضت نهضة مباركة، لارتباطها ارتباطًا وثيقًا بعلوم الدين، التي كانت أجل أهداف النشاط العلمي المتقدم في هذه الحقبة، ففي هذا العصر عاش كبار النحاة المتأخرين أمثال: يحيى بن معطٍ (ت/٦٢٨)، وعثمان بن عمر بن الحاجب (ت/٦٤٦)، ومحمد بن عبد الله بن مالك (ت/٦٧٢)، ومن جاء بعدهم من أئمة النحو.

---

(1) ابن هشام الأنصاري – آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور/ علي فودة نيل، ص٣، ٤.

وفي هذا العصر ظهرت المنظومات النحوية التي كان من أشهرها ألفية ابن معط، والكافية الشافية لابن مالك، والخلاصة له أيضا، وهي المعروفة بالألفية، كما ظهرت المتون النثرية، وهي شديدة الإيجاز، مثل: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، وهما لابن الحاجب، والتسهيل لابن مالك.

ومن كبار النحاة الذين عاصرهم ابن هشام: عبد اللطيف بن الموصل (ت/٧٤٤)، وأبو حيان الأندلسي (ت/٧٤٥)، وعليهما تتلمذ ابن هشام وكثير من نحاة زمانه، كما عاصر أيضا حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم المتوفى (٧٤٩)، وعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت/٧٦٩).

وقد اتسم هذا العصر بوضع شروح على المنظومات والمتون، فقد وضعت شروح على الألفية منها: شرح ابن الناظم، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، وتوضيح الألفية لابن أم قاسم المرادي، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وشرح ابن عقيل لها، ومن شروح التسهيل لابن مالك: شرح التسهيل لابن مالك، والتنخيل الملخص من شرح التسهيل، والتكميل في شرح التسهيل ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، والثلاثة لأبي حيان الأندلسي، ومنها شرح الحسن بن أم قاسم المرادي، وشرح التسهيل لابن عقيل.

وقد ذكروا لابن هشام حول كتاب التبهيل ثلاثة كتب: (التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل) لأبي حيان الأندلسي، وحواشي التسهيل، وشرح التسهيل.

وفي هذا العصر ظهرت عدة مؤلفات في حروف المعاني، من أشهرها كتاب: (رصف المباني في حروف المعاني) لأحمد بن عبد النور المالقي (ت/٧٠٢)، وكتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) لابن أم قاسم المرادي.

وأكثر مؤلفات هذا العصر شهرة وأعظمها خلودا في موضوع حروف المعاني وغيره من موضوعات النحو هو كتاب: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام[١].

ومن معاصري ابن هشام أيضا - شمس الدين بن الصائغ اللغوي (ت/٧٢٠هـ)[٢].

ولم يحفل عصر ابن هشام بكبار العلماء في علوم العربية فقط، بل حَفَلَ أيضًا بكبار العلماء في العلوم الدينية، ومن هؤلاء: الشيخ/ كمال الدين بن الزملكاني الذي تولى مشيخة دار الحديث الأشرفية، وهو إلى جانب علمه بالحديث عالم بالتفسير والفقه (ت/٧٢٧هـ)[٣].

ومنهم: الشيخ الإمام/ صدر الدين أبو زكريا السبكي الشافعي، الذي سمع الحديث وبرع في الأصول والفقه، (ت/٧٢٥)هـ[٤].

ومنهم: ابن جماعة، قاضي القضاة، وهو عالمٌ بالحديث وغيره (ت/٧٣٣)هـ[٥].

---

(1) ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي : ص٦.

(2) البداية والنهاية: لابن كثير، م٧ جـ١٤، ص٤٨٦-٤٨٧.

(3) المرجع السابق: جـ١٤، م٧، ص٤٣٩-٥٢٦.

(4) المرجع السابق: جـ١٤، م٧، ص٥١٢.

(5) المرجع السابق: جـ١٤، م٧، ص٥٦٥.

ومن مشاهير هذا العصر: ابن القيم الجوزية الذي توفي سنة (٧٥١)هـ[١].

وممن شرف بهم هذا العصر العالم الكبير/ تقي الدين أحمد بن تيمية، شيخ الإسلام، المتوفى سنة (٧٢٨)هـ[٢].

كما حفل هذا العصر بمصنفات التراجم والتاريخ مثل: (الوافي بالوفيات) للصفدي، و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي، و(الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر، و(الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) لابن حجر أيضا، و(تاريخ ابن خلدون) المعروف، و(المختصر في أخبار البشر) لأبي الفدا، و(الخطط) للمقريزي، و(السلوك لمعرفة دول الملوك) له أيضا، إلى غير ذلك من علوم الفقه والتفسير والحديث وغيرها[٣].

ولا شك أن عصرًا تزدهر فيه العلوم الدينية والعربية هذا الازدهار لابد أن ينعكس على حياة ابن هشام العلمية، فقد نَهَلَ من علوم عصره، وتتلمذ على كبار العلماء فيه، فأسفر ذلك عن هذا الفكر المتميز الذي نقلته إلينا مؤلفاته النحوية الكثيرة المتنوعة.

ثانيا: التعريف به:

لقد حظي ابن هشام بما لم يحظ غيره من العلماء من التحدث عن حياته، ومكانته العلمية، فقد ترجم له كل من تصدوا لتحقيق كتبه، ولذلك

---

(1) البداية والنهاية: جـ١٤، م٧، ص٦٥٧.

(2) السابق: جـ١٤، م٧، ص٥٣١ وما بعدها.

(3) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: عمران عبد السلام، ص١٣-١٤.

سوف نوجز في التعريف به مشيرين إلى المصادر والمراجع التي تناولته.

فهو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام، من أئمة العربية، ولد بالقاهرة سنة (٧٠٨)هـ، وتوفي بها عام (٧٦١)هـ، وله مصنفات عديدة، سوف نعرض لها – إن شاء الله تعالى – عند الحديث عن غزارة إنتاجه وكثرة مصنفاته[١].

أخذ النحو عن مشاهير عصره، مثل شهاب الدين أبي الفرج المعروف بابن المرحل (ت/٧٤٤)،وتاج الدين الفاكهاني (ت/٧٣١)، وتاج الدين التبريزي، وسمع من أبي حيان الأندلسي ديوان زهير بن أبي سلمى[٢].

ومن تلاميذ ابن هشام: نجله/ محب الدين، وابن الملقن، وعبد الخالق بن الفرات، وغيرهم[٣].

وقد ارتقى ابن هشام مكانة علمية رفيعة أشاد بها كل من تعرف على علمه وفضله، فهو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى من تقدمه، وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع، وحسن العبارة، وجمال التعليل

(١) انظر ترجمة ابن هشام في: الدرر الكامنة: لابن حجر، جـ٢، ص٤١٥-٤١٧، والنجوم الزاهرة: لابن تغري بردي، جـ١٠، ص٣٣٦، وبغية الوعاة: للسيوطي، ص٢٩٣-٢٩٤، وشرح التصريح على التوضيح: للشيخ/ خالد الأزهري، جـ١، ص٥، والأعلام: للزركلي، جـ٤، ص١٤٧،ومقدمة كتاب: نزهة الطرف في علم الصرف: للدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، ص٧ وما بعدها.

(٢) مقدمة نزهة الطرف: للدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي ص٨، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: ص٢٥، ٢٦.

(٣) منهج ابن هشام: لعمران عبد السلام، ص٢٧، ٢٨.

والصلاح والورع، وقـد انفـرد بالفوائـد الغريبـة، والمباحـث الدقيقـة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار علـى التصرف في الكلام، وكانت له ملكة تمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزًا، وكان مع ذلك كله متواضعًا، برًّا، دمِـثَ الخلـق، شـديد التفقه،رقيق القلب[1].

قال ابن خلدون عنه في معرض حديثه عن عَوْق كثرة التـآليف عـن التحصيل: "ولا يطمع أحد في الغاية منه إلا في القليل النادر مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر في كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما أحاط به مـن أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل ذلك على أن الفضل ليس منحصرًا في المتقدمين"[2].

أما عن مذهب ابن هشام النحوي فإنه ينتمي إلى المدرسة المصـرية في النحو، وهو "أنبه نحاة هذه المدرسة على الإطلاق"[3]، ولكن المدرسة المصـرية في النحو لم تتبع المدرسة البصرية أو المدرسة الكوفية فقط، بل سلكت مسلك المدرسة البغدادية القائمة على الاختيار والانتخاب من آراء كلتا المدرسـتين، وقد انتهج ابن هشام منهج البغداديين في النحو، فقـد تتبـع آراء البصـريين

(1) مقدمة مغني اللبيب: للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، جـ١، ص٥.

(2) مقدمة ابن خلدون: ص٣٠٦.

(3) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٧١.

والكوفيين ومن تابعهما، ثم أخذ يوازن بين آراء الفريقين، ويختار منـــها مـــا يرتضيه، ولا يند عن المقاييس التي يراها أقرب إلى الواقع، وكثيرا ما كان يـــأتي بآراء جديدة لم يُسْبَقْ إليها، وقد أظهر قدرة فائقة في مسائل الإعراب من حيث التأويل والتعليل والتخريج، ولعل كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) أكبر شاهد على ذلك[1].

وسوف نزيد هذه المسألة تفصيلاً وتوضيحًا عند حديثنا عن موقف ابن هشام من المدارس النحوية إن شاء الله تعالى.

---

(1) مقدمة شرح اللمحة البدرية: للدكتور/ صلاح روّاي، جـــ١، ص٣٣.

دور ابن هشام في تطوير الدرس النحوي

لا يقاس النحوي بما كتبه أو ألفه، فكم من نحوي خلفَّ آثارا ومؤلفات، ولكن لم يكن لها دور بارز في تطوير الدراسات النحوية، بل يقاس النحوي بما يتركه من بصمات واضحة في تاريخ الدراسات النحوية، قد يمتد أثرها إلى قرون بعده، وهذا شأن ابن هشام، فإن المتأمل في فكره النحويّ يجده مختلفًا عن فكر سابقيه، بل وعن فكر لاحقيه، مما جعلنا نجزم بأنه قام بدور كبير في تطوير الدرس النحوي، ونحن نحاول في هذا البحث أن نبرز هذا الدور، وأن نحدد معالمه؛ لأنه لا يتمثل في دراسة جانب واحد من جوانب فكره، وإنما يقتضي إبراز هذا الدور أن ندرس فكر ابن هشام النحوي في جوانب ثمانية، وهي: غزارة إنتاجه أو كثرة مصنفاته، ومنهجه في معالجة المسائل النحوية، ودقته في ترتيب الأبواب والمسائل النحوية، واختلافها من مصنف إلى آخر، وتوسعه وتعمقه في دراسة القضايا النحوية، وكثره استشهاده بالقرآن الكريم، وقراءاته، وبالحديث النبوي الشريف، وبكلام العرب: شعرهم ونثرهم، ومناقشته لمن سبقه من النحاة في آرائهم، وتصويبه إياها، وموقفه من المدارس النحوية، ومنهجه في التطبيق النحوي.

فدراسة هذه الجوانب تكشف لنا عن قدرة ابن هشام الفذة في عرض قواعد اللغة، ومعالجتها، واستيعاب مذاهب النحاة، ومناقشتها مؤيدًا إياها، أو معارضًا لها مستدلاً على ما يقرره بما يروق له من أدلة عقلية أو نقلية.

وهذا كله جعل ابن هشام رائدًا من رواد تجديد الفكر النحويِّ، وتطويره، وفيما يلي نتناول هذه الجوانب التي أشرنا إليها بالدراسة والتحليل.

غزارة إنتاجه

لقد تعددت مؤلفات ابن هشام النحوية وتنوعت تعددًا وتنوعًا كبيرين، لا نكاد نجدهما عند نحوي آخر مما يدل على سعة اطلاعه، وعمق فكره، وسداد نظره، وقد عني الدارسون لابن هشام سواء من عُني بتحقيق كتبه، ومن عني بدراسة فكره النحوي – بذكر مؤلفاته ، ومحاولة التأكد من نسبتها إليه ، وهم كثيرون يضيف اللاحق منهم على السابق ما فاته، أو خفي عليه من ذكر بعض المؤلفات أو الرسائل، أو توثيق نسبة مؤلف إليه، وحسبنا أن نشيد في هذا المقام بالدراسة الوافية التي قدمها الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن هشام: (نزهة الطرف في علم الصرف)، حيث استقصى كل مؤلفاته : الكتب منها والرسائل، مبينا ما طبع منها ونُشِرَ، وما لم يطبع مشيرًا إلى أماكن نشرها وإلى محققها، ومبينًا ما هو موثوق من نسبته إلى ابن هشام وما هو مشكوك في نسبته إليه، موضحا موقفه من ذلك، كما بين ما لم يصل إلينا من مؤلفاته، مشيرًا إلى من ذكروا ذلك في تراجمهم لابن هشام، أو في نقلهم عنه آراءه النحوية[1].

وما وصل إلينا من مؤلفات ابن هشام لا يعبر عن مجرد الكثرة أو التعدد لهذه المؤلفات، وإنما يعبر عن مستويات مختلفة في معالجة القضايا النحوية، فهو لا يكرر نفسه في مؤلفاته، كما لا نجده على مستوى واحد من الدرس والتحليل في هذه المؤلفات، بل نجد لكل مؤلف من مؤلفاته مذاقا خاصًا،

---

(1) راجع: آثار ابن هشام: للدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي في مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٢٧، وما بعدها.

وتحليلا لا نجده في مؤلف آخر، فالناظر في مؤلفاته يجده يعالج المسألة الواحدة بأكثر من منهج، وبأكثر من مستوى، مما يدل على أنه كان يخاطب بكل مؤلف شريحة معينة من شرائح المتعلمين، أو المتلقين، كما يتضح لنا إن شاء الله تعالى عند حديثنا عن منهجه في التأليف.

وها هي قائمة بأهم مؤلفات ابن هشام:

١. **الإعراب عن قواعد الإعراب:** طبع ونشر وحقق أكثر من مرة، ولعل آخر طبعة صدرت عن مكتبة الآداب بالقاهرة، وقد قمنا بمراجعته وضبطه وتخريج قراءاته وشواهده.

٢. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** وهو مطبوع أكثر من مرة، ويسمى: (التوضيح) أيضا، وقد حققه الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، وسمى تحقيقه: (بغية السالك إلى ألفية ابن مالك)، ثم حققه الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، وسمى تحقيقه: (هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، ثم أعاد الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد تحقيقه تحت اسم: (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك).

٣. **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** نشر الكتاب محققا دكتور/ عباس مصطفى الصالحي، في بيروت، ١٩٨٦م.

٤. **الجامع الصغير (في النحو):** وقد نشر الكتاب مرتين: الأولى- في دمشق ١٩٦٨م، بتحقيق: محمد شريف سعيد الزيبق، والثانية: بالقاهرة ١٩٨٠، بتحقيق: أحمد محمود الهرميل.

٥. **شرح شذور الذهب:** وهو مطبوع مرارًا.

٦. **شرح قصيدة (بانت سعاد)**: وهي مطبوعة وبهامشها حاشية الباجوري، ولها طبعة أخرى ومعها حاشية لعبد القادر البغدادي.

٧. **شرح قطر الندى وبل الصدى**: وقد طُبِعَ مرارًا.

٨. **شرح اللمحة البدرية لأبي حيان**: وقد طبع ونشر ببغداد ١٩٧٧م، دراسة وتحقيق: الدكتور/ هادي نهر، ثم طبعه وحققه: الدكتور/ صلاح روّاي، ١٩٨٢م.

٩. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: وهو ذائع الصيت، وقد طبع مرارًا، وآخرها بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك، كما طبع أيضا ومعه حاشية الأمير، وفي طبعة أخرى معه حاشية الدسوقي، وفي طبعة أخرى معه حاشية الدماميني.

١٠. **موقد الأذهان وموقظ الوسنان في الألغاز النحوية والنكت الأدبية**: نشره الدكتور/ علي فودة نيل في مجلة كلية الآداب جامعة الرياض، المجلد السابع، ١٩٨٠م.

١١. **نزهة الطرف في علم الصرف**: طبع بتحقيق: الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، ١٩٩٠م.

١٢. **المسائل السَّفَرِيَّة**: وهو مطبوع بتحقيق: الدكتور/ حاتم الضامن.

١٣. **الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام**: وهي رسالة قصيرة مطبوعة ضمن أربع رسائل: للزجاج وابن جني والشهاب الخفاجي، بتحقيق: الدكتور/ عبد الفتاح سليم، صدرت عن مكتبة الآداب، ١٤٢٤-٢٠٠٣م.

١٤. **إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل**: رسالة صغيرة نشرها

هاشم شلش في العدد ١٦ من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، ١٩٧٢م[١].

١٥. **الألغاز النحوية**: رسالة صغيرة في الأبيات الشعرية، طبع بهامش حاشية: أحمد الغزي على الكتاب عدة مرات.

١٦. **فوح الشذا في مسألة كذا**:وهي شرح لمسألة أبي حيان: (الشذا في مسألة كذا)،وقد نشرها دكتور/ أحمد مطلوب محققة ببغداد، ١٩٦٣م.

١٧. **رسالة قوله تعالى: ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله﴾**[٢]: وهي تقع في ورقتين ضمن المخطوط رقم ١٠٢ مجاميع تيمور ق١٢٣-١٢٤،ولم يشر أحد من الدارسين لابن هشام قبل الدكتور/ أحمد هريدي إلى هذه الرسالة كما يقول هو بنفسه[٣].

١٨. **رسالة في الأسماء "أسماء خيل السباق"**: تقع الرسالة في ثماني ورقات ضمن المخطوط رقم ٥٤٥ مجاميع طلعت بدار الكتب ق٧-١٤، ويقول الدكتور/ أحمد هريدي: "لم يشر إليها أحد قبلي"[٤].

١٩. **مسألة في قوله تعالى: ﴿إن رحمت الله قريب من المحسنين﴾**[٥]: وقد نشرها دكتور/ عبد الفتاح الحموز بعنوان: مسألة الحكمة في تذكير

(1) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٢٩.

(2) النساء: ١٧٢.

(3) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧.

(4) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧.

(5) الأعراف: ٥٦.

(قريب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ .

وهكذا ذكر الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي اثنتين وعشرين رسالة وأشار إلى مظانها وأماكنها(1).

فضلا عن الكتب والرسائل التي لم تصل إلينا، ولكن عرفناها عن طريق المترجمين له،ومن ذلك:

١. **التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لأبي حيان.**

٢. **التذكرة:** وقد ذكر ابن حجر أنها خمسة عشر مجلدًا.

٣. **الجامع الكبير.**

٤. **رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة:** يعني: ألفية ابن مالك.

٥. **عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.**

٦. **كفاية التعريف في علم التصريف.**

إلى غير ذلك من الكتب والرسائل التي أشار إليها المترجمون له، والناقلون عنه(2).

ونلاحظ أن معظم مؤلفات ابن هشام كانت في النحو، أما الصرف فلم يرق اهتمامه به إلى درجة اهتمامه بالنحو، فاهتمامه بالصرف مقصور على ما يتعرض له في مصنفات غيره من شرح للقضايا الصرفية الواردة في هذا المصنف، وذلك كتعرضه لمسائل الصرف في أوضح المسالك، وفي شرح الملحة البدرية، ولم يصل إلينا كتاب مستقل في علم الصرف عن ابن هشام إلا كتابه: (نزهة

---

(1) راجع: مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧-٤٠.

(2) السابق: ص٤٠-٤٤.

الطرف في علم الصرف)، وهو كتاب مختصر لم يتوسع فيه كما توسع في علم النحو، يقول الدكتور/ أحمد هريدي في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب: "وابن هشام ألف كتابه هذا سنة ٧٤٣هـ، وعمره آنذاك خمسة وثلاثون عامًا، وهو من مؤلفاته المبكرة، ولذلك لا نجد فيه أثرًا بارزًا لشخصيته العلمية، ومناقشته لآراء السابقين"[1].

وقد أشارت كتب التراجم إلى بعض المؤلفات الصرفية مثل: (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب)، و(كفاية التعريف في علم التصريف)، وإن كان هذان الكتابان لم يصلا إلينا، إلا أنهما يدلان على نشاط ابن هشام الصرفي، وإن لم يصل إلى نشاطه النحوي.

ومما يدل على نشاط ابن هشام الصرفي أيضا، ما تعرض له من قضايا صرفية مختلفة في شرحه لقصيدة: (بانت سعاد)، حيث كان شرحه شاملاً لمسائل الصرف والنحو واللغة والدلالة والبلاغة، وغيرها، فهو لا يمر بكلمة استعملها كعب بن زهير إلا تعرض لمعناها اللغوي، وأصلها الاشتقاقي، وما حدث فيها من إعلال وإبدال وغير ذلك من وجوه الصرف.

ونستطيع أن نفسر عناية ابن هشام بالقضايا النحوية التي تتصل بالتركيب أو الجملة أكثر من عنايته بعلم التصريف الذي يتعلق ببنية الكلمة من حيث اشتقاقها، وتجردها أو زيادتها إلى غير ذلك بأنه كان يُعنى عناية فائقة بالنص القرآني، من حيث تحليله نحويًا بغية الوصول إلى فهمه فهما صحيحًا، وكان في سبيل ذلك ينافح عنه ضد من يخطئون في إعرابه أو تحليله، وهذا ما

(1) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف في علم الصرف، ص٤٧.

نلحظه عند ابن هشام في كل مؤلفاته، فهذه العناية الفائقة بالنص القرآني جعلته يوجه اهتمامه إلى التركيب النحويّ وقضاياه، ومن ثمَّ قل اهتمامه بقضايا الصرف.

وهناك سبب آخر يمكن أن نفسر به اهتمام ابن هشام بالنحو أكثر من اهتمامه بالصرف، على الرغم من أهمية علم الصرف في ضبط بنية الكلمة، وهو أن علم الصرف تحول عند الكثيرين إلى أبواب تدرس في ثنايا كتب النحو، وإلى قواعد تحفظ ولا يقاس عليها، وتعمل على تنشيط الذهن دون أن يكون لها أثر فعلي في نهضة اللغة العربية[1] بخلاف علم النحو، فإنه يَمَسُّ نظام الجملة العربية، وحينئذٍ يكون أكثرَ قبولاً للتجديد والتطور.

ومهما يكن من أمر فإن مؤلفات ابن هشام كثيرة، ومتنوعة، تدل على موسوعيته في النحو والصرف واللغة، ولعل في ذلك كله ما يصور من بعض الوجوه نشاط ابن هشام النحوي ومدى استيعابه لآراء النحاة السابقين، ومدى فطنته في استخلاص الآراء واستنباطها، والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار، مع النفوذ إلى القواعد النحوية الكلية العامة[2].

---

(1) تقديم الدكتور/ عبد الحميد إبراهيم لكتاب (نزهة الطرف)، ص هـ.

(2) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٥.

منهجه في معالجة المسائل النحوية

تنقسم مؤلفات ابن هشام إلى قسمين:

القسم الأول: شروح لمصنفات غيره، مثل: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح اللمحة البدرية لأبي حيان وغيرهما.

وبطبيعة الحال يشرح ابن هشام في هذه المؤلفات قول صاحب المصنف، ويوضحه ويستشهد عليه، أو يمثل له، وتارة يؤيده، وتارة يعارضه، وأحيانا يتبعه في ترتيب المسائل، وأحيانا يخالفه كما سيأتي، وفي أحيان كثيرة لا يقتصر على ما يذكره صاحب المصنف، بل يضيف إليه ما يراه ضروريًا.

القسم الثاني: مصنفات من تأليفه هو، مثل: الإعراب عن قواعد الإعراب، ومغني اللبيب، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، ونزهة الطرف في علم الصرف، والجامع الصغير في النحو، وبعض الرسائل مثل: الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، ومسألة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، ورسالة في قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾[2]، وغيرها.

وبعضُ هذه المؤلفات شروحٌ لمتون من تصنيفه هو، مثل: شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ولابد أن تظهر شخصية ابن هشام فيما صنفه أكثر من ظهورها في شرحه لمصنفات غيره، وهو يمتاز فيها جميعًا بوضوح عبارته مع الأداء الدقيق إلى أبعد حدود الدقة، مسهبًا مطنبًا، أو موجزا

---

(1) الأعراف: ٥٦.

(2) النساء: ١٧٣.

مجملاً[1].

ولا نتوقع من نحوي كبير كابن هشام أن يعالج المسائل النحوية أو الصرفية في هذه المؤلفات المتعددة بمنهج واحد، إذ لو فعل ذلك لما كانت هناك مزيَّة من تعدد المؤلفات، ولَمَا جُنيَت ثمرة من كثرة المصنفات، ولذلك اختلف منهج ابن هشام في معالجته للقضايا النحوية من مؤلف إلى آخر، ومثال ذلك تناوله لقضايا الجملة من حيث تفسيرها وشرح مفهومها، والعلاقة بينها وبين الكلام، وتقسيمها إلى اسمية وفعلية، وإلى صغرى وكبرى، وتقسيمها إلى ما له محل من الإعراب وما لا محل له من الإعراب في كتابيه: الإعراب عن قواعد الإعراب، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، فقد عرض ذلك في كتابه الأول عرضًا موجزًا غاية الإيجاز، على حين بسط القول في ذلك كله في كتابه الثاني، و لم يكتفِ بعرض هذه القضايا عرضًا مفصلاً، بل يرجح، ويوازن، بين التراكيب ويتعقب سابقيه،ويستدرك عليهم، ويكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والمأثور من كلام العرب، فضلا عن الأمثلة المصنوعة التي يوضح بها ما يريد توضيحه، كما يعلل ويفسر كل ظاهرة يتعرض لها ، ولعل اختلاف منهجه هذا يرجع إلى الغاية من تصنيف الكتاب، فإذا كانت الغاية تعليمية، وكان الكتاب موجهًا إلى مستوى تعليمي معين جاء أسلوبه مناسبًا لهذا المستوى، وهو الإيجاز، ووضوح العبارة، والاكتفاء بالإشارة إلى الرأي المخالف دون الخوض في الجدل والمناقشة والتعليل، وهذا ما فعله في (الإعراب عن قواعد الإعراب)، أما إذا كانت الغاية من تصنيف الكتاب

(1) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٤٧.

تتجاوز الغرض التعليمي إلى المتخصصين في هذا الفن، والمشتغلين بقضاياه جاء الأسلوب مناسبًا لهذا المستوى، وهو الإسهاب والشرح والتفصيل، والتعليل، وكثرة الاستشهاد، ومناقشة الآراء السابقة والجدل، وإقامة الحجة عليهم، والترجيح والموازنة بين الظواهر إلى غير ذلك مما يشغل المتخصصين، وهذا ما فعله في (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).

ويجدر بنا في هذا السياق أن نذكر مثالا للمقارنة بين المنهجين، فعند حديثه مثلا عن الجمل ذات المحل وغير ذات المحل،فإنه في (الإعراب عن قواعد الإعراب)، يبدأ حديثه فيقول: "في الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي سبع: إحداها الواقعة خبرًا، وموضعها رفع في بابي المبتدأ أو إن، نحو: (زيدٌ أبوه قائم)، و(إن زيدًا أبوه قائم)، وبنصب في بابي (كان) و(كاد)، نحو: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[1]، و﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾"[2].

أما في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فإنه يبدأ الحديث عن الجمل بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهو يتعمد تقديمها على الجمل ذات المحل؛ حيث يعلل لذلك بقوله: "وبدأنا بها؛ لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل"[3].

واختلاف الكتابين في المنهج لا ينطبق على الجملة وما يتعلق بها فقط، بل ينطبق أيضا على ما تعرض له ابن هشام من قضايا أخرى، كشبه الجملة

(1) الأعراف: ١٦٢.

(2) البقرة: ٧١ ، الإعراب عن قواعد الإعراب: ص١٤.

(3) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٨٢.

وهو الظرف والجار والمجرور، وبيان دلالات الأدوات والحروف، وطريقة استعمال كل منها، فقد جاء حديثه عن ذلك في (الإعراب عن قواعد الإعراب) موجزًا خاليًا من الخوض في التعليل والجدل والمناقشة والمقارنة والخلافات، إلا إشارات خاطفة، فهو يتحدث عن تعلق الجار والمجرور، وما يستثنى من ذلك من حروف لا تتعلق بشيء،ثم ينبه على أن الظرف ينطبق عليه ما ينطبق على الجار والمجرور، فيذكر كل ذلك بعبارة موجزة مع الحرص على وضوحها، فيقول: "الباب الثاني: الجار والمجرور، وفيه مسائل أربع:

المسألة الأولى: أنه لابد من تعلق الجار والمجرور بفعل أو ما فيه معناه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾"[1].

أما في مغني اللبيب، فإنه يوسع دائرة الحديث، ويجعله تحت عنوان: (في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور)، ثم يبدأ في ذكر حكمها في التعلق، وهو أنه لابد من تعلقها بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر.

وهنا يتطرق إلى مسألة فرعية تتعلق بذلك، حدث فيها خلاف بين النحاة، فيقول: "وزعم الكوفيون، وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: (زيد عندك، وعمرو في الدار)، ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ،وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو: (زيدٌ أخوك)، وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي،

(1) الفاتحة: ٧ ، الإعراب عن قواعد الإعراب: ص٢٣.

وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، ولا معول على هذين المذهبين"[١].

• وهكذا فإن ابن هشام عالج القضايا النحوية في كتابه: (مغني اللبيب) بطريقة أوسع وأشمل وأعمق من معالجته لهذه القضايا في كتابه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وليس هذا فقط، بل أتى في (المغني) بأربعة أبواب جديدة، وهي: الرابع، والخامس، والسادس، والثامن[٢].

وقد اختط ابن هشام في (مغني اللبيب) لنفسه منهجًا لم يسبق إليه؛ إذ لم يقمه على أبواب النحو المعروفة، بل قسمه قسمين كبيرين: قسما أفرده للحروف والأدوات التي تشبه مفاتيح البيان في لغتنا، ومضى يوضح وظائفها وطرق استخدامها مع عرض جميع الآراء المتصلة بها عرضا باهرًا، أما القسم الثاني: فتحدث فيه عن أحكام الجملة وأقسامها المتنوعة، وأحكام الظرف والجار والمجرور، وخصائص الأبواب النحوية، وصور العبارات الغريبة، مع ما لا يكاد ينفد من ملاحظات وقواعد كلية تجسم أسرار العربية[٣].

والسمة الغالبة في (مغني اللبيب) هي العناية بقضايا الإعراب وخاصة إعراب القرآن الكريم، و لم يسلك ابن هشام فيه مسلك السابقين في قضايا الإعراب، وها هو يبين لنا منهجه الجديد في إعراب القرآن، الذي يختلف عن مناهج غيره، فيقول: "واعلم أنني تأملت كتب الإعراب، فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جـ٢، ص٤٣٣.

(2) ابن هشام الأنصاري – آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور/ علي فودة نيل، ص٤٣، وما بعدها.

(3) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٤٧.

أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[1]، ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه: يريد أن يكون نعتا للمتقين في محل جر، وأن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هم الذين، فيكون في محل رفع، وأن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، أي: أعني الذين،فيكون في محل نصب. وحيث جاء مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[2]، ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضا، يريد أن يكون ضمير فصل، فلا محل له من الإعراب، وأن يكون توكيدًا لفظيًا لاسم (إن)، فيكون في محل نصب، وحينئذ وضع ضمير الرفع موضع ضمير النصب، وأن يكون مبتدأ في محل رفع، خبره ما بعده، والجملة الاسمية في محل رفع خبر (إن).

الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق (اسم) أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أو من السمو كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على ألفه لِمَ حُذفت من البسملة خطًّا؟ وعلى باء الجر ولامه لِمَ كسرتا لفظًا؟ وكالكلام على ألف (ذا) الإشارية، أزائدة هي كما يقول الكوفيون؟ أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟

---

(1) البقرة: ٢-٣.

(2) آل عمران: ٣٥.

والعجب من مكي بن أبي طالب إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء،وبعضهم إذ ذكر الكلمة ذكر تكسيرها، وتصغيرها، وتأنيثها، وتذكيرها، وما ورد فيها من لغاتٍ، وما روي من قراءات،وإن لم ينبنِ على ذلك شيء من الإعراب.

الثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاءً لذلك الحوفي، وقد تجنبت هذين الأمرين، وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية"[1]

فهذه الأمور الثلاثة، وهي: التكرار، وإدخال ما ليس من الإعراب فيه، وإعراب الوظائف الواضحة الجلية هي التي دفعت ابن هشام إلى انتهاج هذا المنهج الجديد في إعراب القرآن الكريم.

ثم يبين ابن هشام المستوى التعليمي الذي جاء عليه (مغني اللبيب) فقال: "ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته، سميته بـ(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)،وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب"[2].

فهو لا يتوجه به إلى الذين قطعوا شوطًا في تعلم النحو فقط،بل أفرد بابا

(1) مغني اللبيب: جـ١، ص١٠، ١١، ١٢.

(2) السابق: ص١٢.

منه في كيفية الإعراب، ونبه إلى أن المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون،فتناول الأخطاء الشائعة على ألسنة المبتدئين عند الإعراب، مثل التعبير عن الحرف المعرب بلفظه، فيقال في إعراب ضَرَبْتُ: ضرب: فعل ماضٍ، و(تُ): فاعل، فنبه على وجوب التعبير عنه باسمه، فيقال: التاءُ: فاعلٌ،وهكذا في كل لفظ جاء على حرف هجائي واحد.

أما إذا كان اللفظ مستقلاً مثل: (سوف) فيعبر عنه بلفظه، فيقال: سوف: حرف استقبال[1]، وبذلك يكون ابن هشام قد جعل كتابه (المغني) موسوعة إعرابية يجد فيها كل متعلم للنحو بُغيته مما يناسبُ مستواه التعليمي.

ولم يعالج ابن هشام قضايا الإعراب في (المغني) من خلال معالجته لقضايا الجملة وما يُشبهُهَا، والمشكلات الإعرابية التي وضعها في مسارها الصحيح فقط، بل عالج القضايا الإعرابية أيضا من خلال باب أفرده للحروف والأدوات، وهو الباب الأول، وليس الجديد عند ابن هشام في ذلك أنه أول من تناول دراسة الحروف بل سبقه كثير ممن درسوا الحروفَ، وأفردوا لها مؤلفات، ومن هؤلاء: الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ في كتابه: (اللامات)، والرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ في كتابه: (معاني الحروف)، وابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ في كتابه: (سر صناعة الإعراب)، والهروي المتوفى سنة ٤١٥هـ في كتابه: (الأزهية في علم الحروف)، والمالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ في كتابه: (رصف المباني في شرح حروف المعاني)،والمرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ في كتابه: (الجنى الداني في حروف المعاني)، وإنما الجديد يتمثل في أن (المغني) أوسع

(1) راجع: المغني: جـ٢، ص٦٦٤-٦٦٨.

هذه الكتب دراسة للحروف، وأول ما طبع منها، وأكثرها انتشارًا،وأن هـذه الكتب التي تناولت معاني الحروف لم تتناول غيرها من المباحث النحوية، أما المغني فلم يقتصر على معاني الحروف والأدوات، بل أفرد لها الباب الأول من كتابه، ثم تناول في بقية كتابه موضوعات النحو تناولا كليًّا، يختلف فيه عن تناول النحاة الآخرين.

ثم إنه لم يقصر الدراسة على الحروف بمعناها المحدود كما فعل غيره، ممن سبقوه إلى هذا النوع من الدراسة، فقد عني إلى جانب الحروف بما تضمن معناها من الأسماء والظروف،وقد تناول هذه المفردات من حروف أو غيرها مرتبة على أساس حروف المباني، أي: الحروف الهجائية[1].

وإذا ذهبنا إلى شروح ابن هشام لمصنفات غيره فإننا نجده مبدعًا مجددًا أيضًا، فهو لا يقف عند مجرد توضيح النص المشروح، بل يتجاوز ذلك إلى إثارة كثير من المسائل والقضايا مما يضفي على الشرح طابع الخصوصية والذاتية، واستقلال الشخصية، يقول في مقدمة كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك): "ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل،و لم آلُ جهدًا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه"[2].

ولذلك لم يتبع ابن هشام في شرح الألفية الطريقة التقليدية القائمة على ذكر البيت أو البيتين أو الأبيات كاملة ثم شرح القواعد التي تشير إليها

---

(1) راجع: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: لعمران عبد السلام، ص٥١-٥٥، ٦١.

(2) أوضح المسالك: ص٣.

الأبيات، كما نجد ذلك عند ابن عقيل، كما أنه لم يضع كلمات الألفية بين أقواسٍ شارحًا إياها دلاليًّا ونحويًّا مضيفا إليها ما يوضحها، كما فعل ذلك الأشموني، على الرغم من سبقه إياهما زمنيًّا، ولكنه اتبع طريقة مختلفة قائمة على دقة الترتيب والتصنيف، وحسن الإيجاز، مع وضوح العبارة، وإضافة ما يراه من نقد، أو تعقيب، أو تصويب لما أثر من عبارات سابقة، وزيادة استشهاد وتمثيل، دون أن يصرح ببيت الألفية مستقلاً أو غير مستقل، بل يدمج أبيات الألفية بكلماته هو، فيصوغ منها القاعدة في أسلوب تعليمي فذ يصل إلى غايته من أقرب طريق دون إخلال بالمعنى، أو تقصير في العبارة، فهو يقول على سبيل المثال عند شرحه لبيت ابن مالك:

ومعربُ الأسماء ما قد سَلِما   من شَبه الحرفِ كأرضٍ وسُما

"وما سلم من مشابهة الحروف فمعرب، وهو نوعان:

١. ما يظهر إعرابه كأرض، تقول: (هذه أرضٌ، ورأيت أرضًا، ومررت بأرضٍ).

٢. وما لا يظهر إعرابه، كالفتى، تقول: (جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى)، ونظير الفتى سما، كهدى، وهي لغة في الاسم"[1].

وحتى يتضح الفرق بين طريقته وطريقة غيره نذكر نموذجين من شروح غيره للألفية: أحدهما: لابن عقيل، والأخر للأشموني.

يقول ابن عقيل: "يريد أن المعرب خلاف المبني، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف، فالمعرب ما لم يشبه الحرف، وينقسم إلى صحيح، وهو: ما ليس

(1) أوضح المسالك: ص٩، ١٠.

آخره حرف علة، كأرض، وإلى معتل، وهو: ما آخره حرف علة كـ(سُما)"[١].

ويقول الأشموني: "ومعربُ الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف، الشبه المذكور هذا على قسمين: صحيح يظهر إعرابه كـ(أرض)، ومعتل يقدر إعرابه نحو: (سُمَا)، بالقصر، لغة في الاسم"[٢].

وكثيرا ما نجد ابن هشام يتخذ من القواعد الثابتة التي يوضحها في مصنفات غيره أدلة على بطلان الرأي المخالف، فيقول مثلا في معرض حديثه عن علامتي الفعل الماضي وهما: (تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة): "وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية (ليس) و(عسى)، وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية (نعم) و(بئس)"، ويقول في معرض حديثه عن كون ياء المخاطبة من علامات الفعل: "وبهذه رُدَّ على من قال: إن (هاتِ) و(تعالَ) اسما فعلين"[٣].

فابن مالك في الألفية لم يُشِرْ إلى هذا الخلاف حول فعلية (ليس)، وحرفيتها، وحول فعلية (نعم) و(بئس)، واسميتهما، بل أشار فقط إلى ما يميز الأفعال عن الأسماء والحروف من علامات، ولكن ابن هشام لم يكتفِ بتوضيح ما يقصده ابن مالك،بل تطرق إلى الآراء المخالفة، ورد عليها بهذه القواعد الثابتة في اللغة، مما يدل على موقفه المؤيد للجمهور.

وإذا كان ابن هشام يشرخ الألفية دون أن يصرح بأبياتها كما رأينا،

---

(1) شرح ابن عقيل: جـ١، ص٣٥.

(2) شرح الأشموني: جـ١، ص٥٧.

(3) أوضح المسالك: ص٦.

فإنه قد يخالف هذا المنهج في شرحه للمصنفات النثرية، كشرحه للّمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي، حيث لم يُدْمَج النص في شرحه كما فعل في أوضح المسالك، وإنما فصل بين نص المصنف، وشرحه إياه، فيجعل كلام المصنف بعد (قال)، ثم يذكر الشرح بعد (أقول)، ومثال ذلك ما جاء في حد الكلمة: "قال: الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد.. أقول: قدم النظر في الكلمة على النظر في الكلام؛ لأن المفرد سابق على المركب طبعًا، فانبغى أن يسبقه وضعًا، ومن ثم عيب على الجزولي وابن معطِ، فإنهما عكسا هذا المنهاج، وربما حسَّن بعضهم صنعهما، لأن الكلام هو المطلوب بالذات؛ لأنه يقع بعد التخاطب، فتقديمه أهم؛ ويبقى النظر في هذين المرجحين أيهما أولى بالاعتبار"[١].

ويبدو أن معاملته للمصنفات النثرية لا تتغير عند شرحه للمختصرات التي كان يصنفها هو، مثل مختصر (شذور الذهب)، ومختصر (قطر الندى)، فقد شرح كلاًّ منهما في كتابيه: (شرح شذور الذهب)، و(شرح قطر الندى)، ففيهما يشرح كل عبارة بما يفصل مجملها، ويزيل غموضها،ويفك ألغازها، مدعما شرحه بالشواهد النثرية والشعرية وفي مقدمتها القرآن الكريم، مع ملاحظة التفاوت بين هذين الكتابين، من حيث الإيجاز والإسهاب، والتعمق والاستطراد،ومع اتفاقهما في الغاية والهدف اللذين يتمثلان في تعليم النحو، ففي كتابه: (شرح شذور الذهب) يذكر أولا مختصر المسألة بادئًا بقوله: (ثم قلت)، ثم يذكر الشرح بادئًا بقوله: (وأقول)، ودونك نموذجًا لهذا: "ثم قلت: وهو خبر، وطلب، وإنشاء. وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم

---

(1) شرح اللمحة البدرية: جـ١، ص٤٤-٤٥.

وفعل وحرف. كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء"[1].

وفي كتابه (شرح قطر الندى) يضع التصنيف أولاً رامزًا إليه بالحرف (ص)، ثم يذكر الشرح رامزًا إليه بالحرف (ش)، وإليك نموذجًا من هذا:

"ص: وهي اسم وفعل وحرف.

ش: لما ذكرت حد الكلمة بينت أنه جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف"[2].

ولم يكن ابن هشام يترك قارئه حائرًا في تلمس منهجه وطريقته من خلال مصنفه، بل كان يضع له بين يدي التأليف ما يَهْديه به ويرشده إلى هذا المنهج في مقدمة كلِّ كتابٍ، فهو يقول مثلا في مقدمة (شرح شذور الذهب): "وبعد فهذا كتابٌ شرحت به مختصري المسمى بـ(شذور الذهب في معرفة كلام العرب) تممت به شواهده، وجمعت به شوارده، ومكّنْتُ من اقتناص أوابده رائدَه، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى خفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لف المباني والأقسام لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب، أردفته بما يزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آيِّ التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب"[3].

---

(1) شرح شذور الذهب: ص٢٢، ٢٣.

(2) شرح قطر الندى: ص٨.

(3) شرح شذور الذهب: ص١٠.

وقد عقب الدكتور/ علي أبو المكارم على هذا النص بأنه يفيد اتساق الأهداف بين المتن والشرح مما يعني تجريد النص من كثير من المسائل الفرعية التي تنتج عن اختلاف الرؤية بين مؤلف المتن وصاحب الشرح، مما يدفع بالشارح إلى إثقال شرحه بعرض ما يراد من تعقبات وتصويبات وترجيحات، الأمر الذي يصرف بعض الجهود في العملية التعليمية عن وجهها، ويستنزفها في قضايا قد تعطلها عن تحقيق غاياتها.

. وذكر الدكتور/ علي أبو المكارم أمرا ثابتا، وهو: أن المؤلف قد حدد بوضوح قاطعٍ في النص السابق الغاية التعليمية المباشرة التي يهدف كتابه إلى تحقيقها، والوسائل العملية التي يلجأ إليها، أما الغاية فتدريب الطلاب على مستوى بعينه من مستويات التقعيد النحويّ، وما يتصل بها من قضايا لغوية، وأما الوسائل فهي:

١. وضوح العبارة واستقامتها.

٢. ذكر الشواهد كاملة وإعرابها.

٣. تحديد غريب الألفاظ وشرح دلالتها.

٤. التقليل ما أمكن من التقسيمات ووضع إطار لكل منها.

٥. التطبيق على المسائل النحوية بآيات قرآنية مع بيان كل ما يتصل بها[1].

وهذه الوسائل ربما لمسناها في كل مصنفات ابن هشام، وإن كانت تتفاوت إيجازًا وإطنابًا، وإجمالاً وتفصيلاً.

كذلك الغاية من مؤلفاته، وهي تتمثل في تعليم النحو، فإننا نلمسها

---

(1) تعليم النحو العربي: للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١٦٧، ١٦٨.

أيضًا في كل مصنفاته، وإن كانت تختلف من حيث المستوى التعليمي الـــذي يخاطبُه بكل مصنَّف، فإن كان (شرح شذور الذهب) موجها إلى من وقفـــوا على مبادئ النحو، ولكنهم لم يقفوا على غاياته وأسراره، وليس موجهًـــا إلى المبتدئين، فإن شرح قطر الندى موجه إلى المبتدئين، ولذلك نجده أشد اختصارًا وإيجازًا من شرح شذور الذهب، وأقل استطرادًا للمسائل الفرعية منه، ولعلنـــا ندرك هذا الفرق من مقدمته لـــ(شرح قطر الندى)، فهو يقول مبينًا منهجـــه: "وبعد، فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـــ(قطر الندى وبل الصدى)، رافعة لحاجبها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمـــن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها"[(١)].

أما منهج ابن هشام في تأليف الرسائل وهي كثيرة عنده فإنه كان يتناول في الرسالة مسألة واحدة من مسائل النحو، وهذا يقتضي التعمق والتوســـع في معالجتها وبيان مذهبه فيها، ومن ذلك رسالته (الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام) وقد حققها الدكتور/ عبد الفتاح سليم ضمن أربع رسائل نحوية: للزجاج وابن جني والشهاب الخفاجي، ،وقد قام المحققْ بتوثيق نسبتها إلى ابن هشـــام نافيـــا نسبتها إلى محمد بن طولون، فليست له إلا جمعًا وتدوينًا، أما مؤلفهـــا الحـــق فهو ابن هشام الأنصاري، وقد جاءت منسوبة إليه نصًّا في كتـــاب (الأشـــباه والنظائر) للسيوطي[(٢)].

وتشتمل هذه المسألة على ثلاثة فصول:

---

(1) شرح قطر الندى: جـــ١، ص٦.

(2) الأشباه والنظائر: جـــ٤، ص٥٦ وما بعدها.

الفصل الأول: فسَّر فيه ابن هشام ما يُقْصَد بـــ(الاستفهام) عند النحاة.

الفصل الثاني: تفسير المطلوب بأداة الاستفهام، وتقسيم الأداة باعتباره.

الفصل الثالث: في الفرق بين نوعي (أم) المتصلة والمنقطعة[1].

ونخلص من ذلك إلى أن ابن هشام مؤلف نحوي مستوعب متمكن متمرس بالتأليف النحوي لمستويات شتى، وفي أساليب متعددة بدئًا من (الرسائل اللطيفة) التي تعرض للتوجيه النحوي لكلمة أو لبضع كلمات إلى (التذكرة) التي تستقصي موضوعات النحو، وتقع في عدد كبير من المجلدات، وقد مكنته خبرته الطويلة بالتراث النحوي من أن يتخير المادة العلمية التي يقدمها في مؤلفاته، كما أتاحت له ممارسته المستمرة للتأليف، القدرة على اختيار (الشكل) الذي يناسب هذه المادة[2].

(1) أربع رسائل في النحو: ص١٠٩-١١١.

(2) تعليم النحو العربي: ص١٦٤-١٦٥.

منهجه في ترتيب الأبواب والمسائل

سبق أن ذكرنا أن مؤلفات ابن هشام قسمان: أحدهما: ما كان شرحا لمصنفات غيره مثل: (شرح اللمحة البدرية) لأبي حيان، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

والآخر: ما كان من تصنيفه هو، مثل: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(شرح شذور الذهب)، و(شرح قطر الندى)، و(الرسائل النحوية).

أما ما كان شرحًا لمصنفات غيره فإنه يتبع المصنف في ترتيب الأبواب والمسائل، ولا يكاد يخرج عن هذا الترتيب العام، ففي شرح اللمحة البدرية سار ابن هشام على نفس تبويب المؤلف الذي وضع كتابه على مقدمة وعشرة أبواب:

فالمقدمة: في الكلمة والإعراب، والباب الأول: في النكرة والمعرفة، والباب الثاني: في المرفوعات، والباب الثالث: في المنصوبات، والباب الرابع: في المجرورات، والباب الخامس: في التوابع، والباب السادس: في الفعل، والباب السابع: في غير المنصرف، والباب الثامن: في العدد، والباب التاسع: في البناء، والباب العاشر: في الوقف[1].

هذا هو الترتيب العام للأبواب،ثم يفصلها بعد ذلك في الشرح، مقسما إياها إلى مباحث أو مسائل، و لم يشر ابن هشام في مقدمة شرحه إلى أنه خالف المصنف في ترتيب المسائل، فقال: "فهذه نكت حررتها على (اللمحة البدرية في

---

(1) مقدمة تحقيق شرح اللمحة البدرية: للدكتور/ صلاح روّاي، جـ١، ص٣٦.

علم العربية) لأبي حيان الأندلسي، مكملة من أبوابها ما نقص، ومسبلة من أذيالها ما قلص، زمستهدية لواضعها من أولي الألباب دعاء يستجاب، وثناء يستطاب"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ اللمحة البدرية لأبي حيان الذي شرحه ابن هشام مصنف نثري شديدُ الإيجاز، ولذلك سار ابن هشام فيه على ترتيب المصنف، إذ لا ضرورة للخروج عن هذا الترتيب.

أما في شرحه لألفية ابن مالك وهي منظومة في النحو والصرف، فإننا نجده يتبع ابن مالك في ترتيب الأبواب العامة، ولكنه قد يخالفه في الترتيب الداخلي للمباحث والمسائل فضلا عن مخالفته إياه في تفصيلها، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في مقدمة (أوضح المسالك) فقال: "وربما خالفته في تفصيله وترتيبه"[2]، فهو في تنظيم المادة العلمية داخل الأبواب كانت له طريقته الخاصة التي لم يتقيد فيها بأسلوب الألفية في عرض هذه المادة، ولكنه ينثر ما تضمنته في إيضاح له، ويضيف إليه ما يضيف، ثم يجعل ذلك كله في قالب جديد، يقسم فيه الأبواب إلى فصولٍ غالبًا تبعا لما اشتملت عليه من وحدات موضوعية، ثم ينظم المسائل بعد ذلك تنظيما يقوم على ترتيب المعلومات، وحصرها، وجمع الأشباه بعضها إلى بعض، ففي باب: (إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل) — على صغره — نجد ابن هشام بعد تعريفه للصفة المشبهة يقسم مباحثها إلى قسمين في فصلين: فصل خاص بالفروق بين الصفة المشبهة، واسم الفاعل،

(1) شرح اللمحة البدرية: جـ١، ص٤٣-٤٤.

(2) أوضح المسالك: ص٣.

وآخر خاص بمعمول الصفة المشبهة، وفي الفصل الأول نجده يحصر هذه الفروق في خمسة أمور:

أحدها: أنها تصاغ من اللازم، دون المتعدي بخلاف اسم الفاعل، فإنه يصاغ منهما.

الثاني: أنها للحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، بخلاف اسم الفاعل.

الثالث: أنها قد تجاري الفعل المضارع في حركاته وسكناته، وقد تخالفه بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون إلا مجاريًا للمضارع.

الرابع: أن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف اسم الفاعل.

الخامس: أن معمولها لايكون إلا سببيا بخلاف اسم الفاعل، فقد يكون معموله سببيا، وقد يكون أجنبيا[1].

فليست هذه الفروق مرتبة في الألفية كما رتبها ابن هشام، بل رتبها ابن مالك ترتيبا آخر فقال:

وَصَوْغُهَا مِنْ لازمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جميلِ الظَّاهِرِ
وعَمَلُ اسمِ فاعلِ الْمُعَدَّى ... لها على الْحَدِّ الذي قد حُدَّا
وسَبْقُ ما تعملُ فيه مُجْتَنَبْ ... وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ[2]

فأشار في البيتين الأول والثالث إلى هذه الفروق، ولكنه لم يحصرْها كما حصرها ابن هشام، كذلك لم يأتِ بهذه الفروق بعضها إثر بعض، بل فصل بين

(1) أوضح المسالك: ص١٦٣، ١٦٤.

(2) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ص١٠٨، ١٠٩.

البيتين اللذين أشار فيهما إلى الفروق، ببيت تحدث فيه عن عملها[1].

وهذا يدل على دقة ابن هشام ومنهجيته في شرح المنظومات؛ لأن الناظم له عُذْرُه في عدم الدقة عند الترتيب، إذ هو محكوم بالنظم والقافية، فكل همه أن يصُبَّ القواعدَ في قالبٍ معين بغض النظر عن ترتيبها وتصنيفها، ولو اتبع الشارح ترتيب الناظم لوقع في خلط منهجيٍّ، ولاسيما أنه لا يشرح كل بيت أو كل بيتين، أو كل مجموعة من الأبيات على حدة، ولكنه حوَّل النظم إلى فصولٍ منثورة مرتبة ترتيبًا دقيقًا محكمًا، بخلاف ما فعله ابن عقيل، فإنه كان يلتزم ترتيب ابن مالك؛ لأنه كان يلتزم شرح كل بيت أو بيتين، أو أبيات على حدة، وهذا لا يتيح له مخالفته في الترتيب الداخلي للمسائل، كما هو الشأن عند ابن هشام.

وإذا ذهبنا إلى مصنفات ابن هشام التي وضعها، وليست شرحًا لمصنفات غيره، نجده يسلك مناهج مختلفة في ترتيب الأبواب والمسائل،وفي طريقة علاج هذه المسائل من حيث: الإيجاز، والإطناب، والاستشهاد، والنقد والتعقيب على آراء السابقين.

فمن حيث الترتيب فإنه يتبع في مصنَّف ترتيبا قد يختلف عما يتبعه في مصنف آخر، ففي شرح شذور الذهب يتحدث أولا عن الكلمة والقول والكلم، موضحا المعنى الاصطلاحي، والمعنى اللغوي للكلمة، ثم يتحدث عن الكلام، ومعناه الاصطلاحي، والمعنى اللغوي للكلمة، ثم يتحدث عن الكلام ومعناه الاصطلاحي، ومعناه اللغوي، وعن انقسامه إلى خبر وإنشاء، ثم عن

(1) راجع: ابن هشام الأنصاري – آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور/ علي فودة نيل: ص٤٨.

الإعراب وأنواعه وعلاماته الأصلية والفرعية، والأبواب التي تعرب بالعلامات الفرعية، ثم عن الإعراب التقديري، ثم عن البناء، وأنواعه، ثم عما يبنى على السكون، وما يبنى على الفتح، وما يبنى على الفتح أو نائبه، وما يبنى على الكسر، وما يبنى على الضم أو نائبه ثم عما يبنى على شيء غير معين — وهو الحرف، والأسماء غير المتمكنة، وهي: أسماء الأفعال، والمضمرات، والإشارات، والموصولات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وبعض الظروف، ثم عن تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة، فوضح أنواع المعارف، ثم عن المرفوعات وهي عشرة: الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، خبر المبتدأ، اسم (كان) وأخواتها، اسم أفعال المقاربة، اسم الحروف العاملة عمل (ليس)، خبر (إنّ) وأخواتها، خبر (لا) النافية للجنس، المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم، ثم عن المنصوبات وهي خمسة عشر: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول معه، المنصوب بالصفة المشبهة، الحال، التمييز، المستثنى، خبر (كان) وأخواتها، خبر (كاد) وأخواتها، خبر الحروف النافية، اسم (إن) وأخواتها، اسم (لا) النافية للجنس، المضارع إذا سبقه ناصب، ثم عن المجرورات، وهي ثلاثة: المجرور بالحرف، المجرور بالإضافة، المجرور بالمجاورة، ثم عن المجزومات، وهي: الأفعال المضارعة التي سبقها أحد الجوازم، فوضح ما يجزم فعلا واحدا، وما يجزم فعلين، وما يتعلق بذلك من قضايا، ثم عن عمل الفعل، فتناول ما يختص به كل فعل، كما تناول اللزوم والتعدي، وما يتعدى إلى المفعول بحرف الجر، وما يتعدى بنفسه إلى مفعول أو أكثر، وما يتعلق بذلك من حذف المفعولين، وإجراء القول مجرى الظن، ثم عن الأسماء التي تعمل عمل

الفعل، وهي عشرة: المصدر، اسم الفاعل، مثال المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم الفعل، الظرف والمجرور المعتمدان، اسم المصدر، اسم التفضيل، ثم عن التنازع في العمل، ثم عن الاشتغال، ثم عن التوابع، وهي خمسة: التأكيد، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق، ثم عن تابع المنادى، ثم عن موانع الصرف، ثم عن العدد.

وفي شرح قطر الندى يبدأ الحديث أيضا عن الكلمة ومعناها، وأقسامها، ثم عن الاسم وعلاماته، وأقسامه، ثم عن الأسماء المبنية، ثم يتحدث عن الفعل وأقسامه، ثم عن الحرف، ثم عن الكلام ومعناه، ثم عن أنواع الإعراب،ثم عن الأبواب التي تعرب بالنيابة، ثم عن أنواع الإعراب التقديري، ثم عن إعراب الفعل المضارع، ثم عن النكرة والمعرفة، ثم عن أنواع المعارف، ثم عن المبتدأ والخبر،ثم عن نواسخ الجملة الاسمية، ثم عن الفاعل ونائبه، ثم عن الاشتغال والتنازع في العمل، ثم عن المنصوبات، وهي: المفعول به، والمنادى، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء، ثم عن حروف الجر والإضافة، ثم تحدث عما يعمل عمل الفعل، وهي: اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ثم عن التوابع، وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، ثم عن العدد، ثم عن موانع صرف الاسم، ثم عن التعجب،ثم عن الوقف، ثم عن همزة الوصل.

وبذلك نرى ابن هشام لا يلتزم ترتيبًا موحدًا في هذين الكتابين،فقد يلتزم ترتيبًا في مصنف، ثم يرى ترتيبًا آخر في مصنف آخر، فترتيبه في شرح

(شذور الذهب) يختلف عن ترتيبه في (شرح قطر الندى) في كثير من الأبواب، ومثال ذلك ترتيبه للتوابع في كتابيه: (شرح شذور الذهب)، و(شرح قطر الندى)، فقد ابتدأ حديثه عن التوابع في الأول بالتأكيد، ثم النعت، ثم عطف البيان، ثم البدل، ثم عطف النسق[1].

وأما في (شرح قطر الندى) فقد ابتدأ حديثه عن التوابع بالنعت، ثم التأكيد، ثم عطف البيان، ثم عطف النسق، ثم البدل[2].

ولا يعد ذلك اضطرابا منه في المنهج، بل كان يلاحظ العلاقة بين تابع وآخر، فالعلاقة بين التوابع متداخلة ومتنوعة، فبالنظر إلى العلاقة بين النعت وعطف البيان والتوكيد فإنه يبدأ في (شرح شذور الذهب) بالتأكيد ثم النعت؛ لما بينهما من مشابهة دلالية، وهي إزالة نوع من الغموض في المتبوع، ولكن يرى أن التأكيد أسبق من النعت في إزالة هذا الغموض،وبعد النعت يتحدث عن عطف البيان؛ لما بينهما من مشابهة أيضا في الدلالة والاستعمال، حيث يتفقان في التبعية المطلقة للمتبوع تعريفا وتنكيرا، وتذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعًا، فضلا عن الإعرب،ثم يتحدث عن البدل؛ لما بين عطف البيان والبدل من مشابهة في الدلالة والاستعمال أيضا، وهنا يجد المناسبة للمقارنة بينهما، ثم يتحدث أخيرا عن عطف النسق.

وقد تلوح له علاقات من زوايا أخرى بين التوابع، فتراه في (شرح قطر الندى) يبدأ بالنعت، ثم التأكيد، ثم عطف البيان، ثم عطف النسق، ثم البدل،

---

(1) شرح شذور الذهب: ص٤٢٨ وما بعدها.

(2) شرح قطر الندى: جـ٢، ص١١٥ وما بعدها.

حيث لاحظ العلاقة بين عطف البيان وعطف النسق، ولذلك قرنهما في الحديث.

وكأنه باختلاف الترتيب بين التوابع يريد أن يفهمنا تشابك العلاقات بينها، وتداخلها، فكل تابع يشبه الآخر من وجه أو وجوه مما يسوغ الجمع بينهما، وقد يفارقه من وجه أو وجوه ممايسوغ التباعد بينهما.

وتداخُل العلاقات بين الأبواب والمسائل لم يجعل ابن هشام يخالف نفسه في ترتيب التوابع فقط في هذين الكتابين، بل جعله أيضا يخالف نفسه في ترتيب الأبواب الأخرى، فبالنظر إلى أنواع المرفوعات، وأنواع المنصوبات نجده في (شرح شذور الذهب) جمع المرفوعات في باب واحد، فشملت: اسم (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها، والفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم، وبالنظر إلى أنواع المنصوبات فقد جمعها أيضا في باب واحد، فشملت: خبر (كان) وأخواتها، واسم (إن) وأخواتها، والفعل المضارع المسبوق بأحد النواصب، وبذلك يكون قد أدمج بعض الأبواب في بعض، وفرق بين بعض الأبواب.

وبالنظر إلى تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية فإننا نجده في (شرح قطر الندى) يتحدث عن المبتدأ والخبر، ثم عن نواسخ الجملة الاسمية، وهي: (كان) وأخواتها، والحروف المشبهة بـ(ليس)، و(كاد) وأخواتها، و(إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس؛ و(ظن) وأخواتها،ثم يأتي إلى الحديث عن الجملة الفعلية، فيتناول الفاعل، ونائبه، ثم الاشتغال فالتنازع، ثم ما يتعلق بالجملة الفعلية من فضلات، وهي المفعولات،ثم المجرورات... إلى آخره.

وكأن ابن هشام بذلك يشير إلى هذا التداخل في العلاقات بين الأبواب، وتعدد الزوايا التي يمكن أن ينفذ منها إلى تناول الباب أو المسألة.

ونلاحظ أن ترتيبه للأبواب في شرح قطر الندى يتفق إلى حد كبير مع ترتيب ابن مالك في ألفيته مع اختلاف يسير؛ كحديث ابن هشام عن الفعل المضارع بعد المقدمات النحوية، وحديثه عن المنادى بعد المفعول به، على حين تحدث ابن مالك عن إعراب الفعل المضارع بعد نوني التوكيد، وما لا ينصرف، كما تحدث ابن مالك عند المنادى بعد التوابع.

أما كتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فقد سار فيه على ترتيب للأبواب والمسائل، لم يُسبق إليه، وقد أشاد ابن هشام نفسه بهذا الكتاب، فقال: "فدونك كتابًا تُشَدُّ الرِّحالُ فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذا كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله"[1].

وهو ينحصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المفردات، وذكر أحكامها، وهنا يتناول معاني الحروف والأدوات، واستعمالاتها، وقد رتبها ترتيبا هجائيًا.

الباب الثاني: في تفسير الجمل، وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورانها، ويقبح بالمعرب جهلها.

---

(1) المغني: جـ١، ص٩.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية[1].

فهذا الكتاب يختلف تماما عن (شرح شذور الذهب) و(شرح قطر الندى) من حيث ترتيب الأبواب والمسائل، ومن حيث المنهج في علاجها وتناولها، ولكن ما يشبه هذا الكتاب من مصنفات ابن هشام هو (الإعراب عن قواعد الإعراب)، فهو وإن كان صغير الحجم، متضمن لمجموعة من القضايا النحوية المهمة التي قد يخلو منها مطولات الكتب، وهو يقع في أربعة أبواب:

الباب الأول: في الجملة وأحكامها، وهو يشتمل على أربع مسائل:

المسألة الأولى: في شرح الجملة.

المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب.

المسألة الثالثة: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

المسألة الرابعة: الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزومًا، وإعرابها بعد النكرة والمعرفة.

الباب الثاني: في الجار والمجرور، وهو يشتمل أيضا على أربع مسائل:

المسألة الأولى: في متعلق الجار والمجرور، وبيان ما لا متعلق له منهما.

المسألة الثانية: في حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة.

---

(1) مغني اللبيب: جـ ١، ص ١٠.

المسألة الثالثة: تقدير متعلق الجار والمجرور إذا كان صفة، أو صلة، أو خبرًا أوْ حالاً.

المسألة الرابعة: ما يجوز من الإعراب في الجار والمجرور، وما بعدهما في هذه المواضع الأربعة إذا وقعا بعد نفي أو استفهام.

وينتهي هذا الباب بتنبيه يقول فيه: "جميع ما ذكرناه للجار والمجرور ثابت للظرف"(1).

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها الْمُعْرِب، وهي عشرون، وقد جعلها ثمانية أنواع:

الأول: ما جاء على وجه واحد، وهو أربع: قطُّ، عَوْضُ، أجَلْ، بلى.

الثاني: ما جاء على وجهين، وهو: إذا.

الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه، وهو سبع: إذ، لمّا، نعم، أي، حتى، كلا، لا.

الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربع: لولا، إنْ، أنْ، من.

الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه، وهو شيئان: أي، ولو.

السادس: ما يأتي على سبعة أوجه، وهو: قد.

السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه، وهو: الواو.

الثامن: ما يأتي على اثني عشر وجهًا، وهو: ما.

الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة، يشير فيه إلى أوليات دقيقة في كيفية الإعراب.

ومع أن هذا الكتاب أقرب إلى أن يكون رسالة مختصرة، فإن مباحثه

---

(1) الإعراب عن قواعد الإعراب: ص٢٦.

مركزة جامعة في أسلوب موجز جدًا لخلاصة المسائل التي اشتمل عليها غالبًا[1].

ولا يخفى ما بين هذا الكتاب، وكتابه (المغني) من صلة موضوعية وثيقة، إذ إن مباحث الجملة، وشبه الجملة، والأدوات التي تدور في الكلام كثيرا، وبيان كيفية إعراب بعض الكلمات والتراكيب، أمر مشترك بين الكتابين، فهذه الموضوعات تمثل الأبواب الأربعة التي اشتمل عليها كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وهي في الوقت نفسه تمثل أربعة أبواب من أبوب (المغني) الثمانية[2].

وعلى الرغم من هذا التشابه فإن بينهما اختلافا بَيِّناً من حيث التناول والترتيب، وهذا الاختلاف:

يتمثل أولا: في حجم الكتابين، فـ(مغني اللبيب) موسوعة نحوية شاملة للظواهر النحوية المختلفة، وخاصة ما يتصل بإعراب القرآن الكريم.

ويتمثل ثانيا: في أن (مغني اللبيب) يشتمل على أربعة أبواب زائدة على ما جاء في (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وهي الرابع والخامس والسادس والثامن.

ويتمثل ثالثا: في ترتيب الأبواب، حيث بدأ في (مغني اللبيب) بالحروف والأدوات، وجعلها الباب الأول، ثم عن الجمل، على حين بدأ في (الإعراب عن قواعد الإعراب) بالجمل وشبهها ،ثم الأدوات.

---

(1) ابن هشام الأنصاري – آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور/ علي فودة نيل، ص١٥، ١٦.

(2) المرجع السابق: ص٤٣.

ويتمثل رابعا: في أنه رتب الأدوات في (مغني اللبيب) ترتيبا هجائيًّا، على حين رتبها في (قواعد الإعراب) على حسب أوجه استعمالها، فجعلها ثمانيـــة أنواع، بادئًا بما له وجه واحد، ومنتهيا بما له اثنا عشر وجهًا.

وقد احتل كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) مكانة ســـامية قـــديما وحديثا، يقول عنه الدكتور/ علي فودة نيل بعد المقارنة بينه وبين (المغني): "فإنه خلاصة مركزة ممتازة لطائفة من المسائل النحوية لا نجدها بصـــورتها هـــذه في كتاب قبله، وهي مسائل تشتد إليه حاجة طلاب العربية، وبخاصة أولئك الذين يعدون أنفسهم للتخصص فيها"(١).

وهكذا فإن تنوع الترتيب عند ابن هشام بين مصنف وآخر يدل علـــى سعة أفقه وإدراكه العميق لما بين الظواهر النحوية المختلفة من علاقات، كمـــا يدل على مراعاته للمستويات التعليمية المتفاوتة لدى المُتَلَقّيْن.

---

(1) السابق: ص٤٥، ٤٦.

توسعه وتعمقه في الدراسات النحوية

وهنا نتناول جانبا مهما من جوانب هذا البحث، وهو توسع ابن هشام وتعمقه في دراسته للظواهر النحوية المختلفة، ولا نعني بالتوسع والتعمق المعنى المضاد للإيجاز، فقد يوجز ابن هشام في مسألة، ويكون معبرًا عنها أدق تعبير، ومشيرًا بهذا الإيجاز إلى أعمق المعاني، فالإيجاز عند ابن هشام في بعض مؤلفاته، أو في بعض المسائل التي يتناولها- لا ينافي توسعه وتعمقه في معالجتها، وبذلك يمكن القول بأن التوسع والتعمق عنده لا يفارقانه في كل مؤلفاته، حتى المؤلفات التي خاطب بها المبتدئين في تعلم النحو، فإنها لا تخلو من التوسع والتعمق بصورة ما.

وفيما يلي نستعرض صورًا من مظاهر التوسع والتعمق عنده:

١- الاستطراد:

كان ابن هشام في كثير من الأحيان يستهويه الحديث عن مسألة ما، فلا يتركها مكتفيًا ببيانها وتوضيحها، بل يتطرق إلى الحديث عما يتصل بها من دلالات أو استعمالات، ففي معرض حديثه عن المعنى اللغوي للكلمة وهو الجمل المفيدة مستشهدا بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾[1] يتطرق إلى الحديث عن (كلّا) من حيث الدلالة والاستعمال في العربية بوجه عام، فيقول: "و(كلا) في العربية على ثلاثة أوجه: حرف ردع وزجر، وبمعنى (حقًّا)، وبمعنى (إي)، فالأول كما في هذه الآية، أي: انتهِ عن هذه المقالة، فلا

(1) المؤمنون: ١٠٠.

سبيل إلى الرجوع، والثاني نحو قوله: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾[1]، أي: حقًّا، إذ لم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه، كذا قال قوم. وقد اعترض على ذلك بأن: (حقا) تفتح (أنَّ) بعدها، وكذا (ألا) التي بمعناها، فكذا ينبغي في (كلا).

والأولى في تفسير (كلا) في الآية بمعنى (ألَا) التي يستفتح بها الكلام، وتلك تكسر بعدها (إنَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2].

والثالث قبل القسم، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[3]، معناها: إي والقمر، كذا قال النضر بن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع، تكون بمعنى: (ألا)"[4].

فهو لا يقف عند حد الاستشهاد بالآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ على استعمال الكلمة بمعنى الكلام المفيد، أو الجمل الكثيرة بل يستهويه الحديث عن (كلا) على الرغم من عدم دخولها تحت الباب الذي يتناوله، وهو معنى الكلمة لغة واصطلاحا ، فتحدث عن (كلا) من حيث استعمالها ودلالاتها في العربية بوجه عام، وهو في ثنايا حديثه لا يترك رأيا مخالفا أو اعتراضا دون أن يشير إليه، كما لا يترك وجهًا من وجوه الاستعمال إلا استشهد عليه بآية قرآنية.

---

(1) العلق: ٦.

(2) يونس: ٦٢.

(3) المدثر: ٣٢.

(4) شرح شذور الذهب: ص١٢، ١٣.

وهذا الاستطراد، أو الخروج عن الموضوع إلى قضايا جانبية مختلفة لا نجده في مصنفاته هو فقط، بل نجده أيضا في شرحه لمصنفات غيره، فهو لا يقف عند بيان مراد المصنف من عبارته، بل قد يستطرد، فيتطرق إلى إثارة قضايا فرعية خارجة عن موضوع الباب، ومثال ذلك ما فعله عند شرحه لقول أبي حيان: "باب المرفوعات ثمانية" فقال: "أقول: شرع في ذكر أنواع المعربات من الأسماء، وهي المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، وقد مضى أن جهات إعراب الاسم منحصرة في هذه الثلاثة، وإنما جاز جمع المرفوع والمنصوب والمجرور بالألف والتاء، ون كانت مذكرة، لأنها صفة للفظ، وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾[3]، ونحو: جبال شامخات"[4].

فموضوع الباب هو ذكر المرفوعات، ولكن ابن هشام قبل أن يشرع في الحديث عنها استطرد إلى مناقشة جمع الكلمات (مرفوع)، و(منصوب)، و(مجرور)، بالألف والتاء، على الرغم من كونها صفة للألفاظ، فكأنه قال: الألفاظ المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، وصفة ما لا يعقل من الجموع يجوز تأنيثها.

---

(1) البقرة: ١٩٧.
(2) البقرة: ٢٠٣.
(3) سبأ: ١٣.
(4) شرح اللمحة البدرية: جـ١، ص١٦٧.

٢- القدرة على الربط بين الظواهر:

وكان ابن هشام يتمتع بقدرة فائقة على الربط بين الظواهر، لبيان العلاقة بينها من حيث التشابه أو التخالف، فهو عندما يتحدث عن علة بناء الاسم، وهي شبهه بالحرف شبها وضعيًا،وقد مثّل لذلك بالضمير: (نا) في نحو: (قُمنَا)، فإن (نا) شبيهة بـ(قد)، و(بل)- يربط بين الاسم المبني الموضوع على حرفين، والاسم المعرب الموضوع على حرفين أيضا،ليوضح علة إعرابه، وعلة عدم بنائه على الرغم من وضعه على حرفين: كالضمير، فقال: "وإنما أعرب نحو (أبٌ) و(أخٌ) لضعف الشبه بكونه عارضًا، فإن أصلهما (أَبَوٌ)، و(أَخَوٌ)، بدليل (أبوان)، و(أخوان)"[1].

فهو لا يكتفي ببيان وجه الشبه الوضعي بين بعض الأسماء المبنية: كالضمير: (نا)، والحروف الموضوعة على حرفين، مثل: (قد)، و(بل)، بل يريد أن يزيل توهم بناء كل اسم ورد على حرفين، مثل: (أب)، و(أخ)، فوضح أنهما معربان على الرغم من كونهما على حرفين، وبين سبب ذلك أنهما في الحقيقة على ثلاثة أحرف، ولكن حذفت اللام منهما، وحينئذٍ ضعف الشبه بينهما وبين الحروف الموضوعة على حرفين.

وقد فعل الشيء نفسه عند -حديثه عن علة بناء أسماء الشرط والاستفهام والإشارة، وهي شبهها بالحروف شبها معنويًا، فتطرق إلى بيان علة الإعراب في (أيّ)، وهيَ من أسماء الشرط والاستفهام، فقال: "وإنما أعربت (أي) الشرطية

(1) أوضح المسالك: ص٨.

في نحو: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[1]، والاستفهامية في نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾[2]؛ لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة لمعنى من خصائص الأسماء".

وقال فيما يتعلق ببناء أسماء الإشارة معللا إعراب (هذين)، و(هاتين): "وإنما أعرب (هذان)، و(هاتان) مع تضمنهما لمعنى الإشارة، لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء"[3].

فهو يفسر إعراب ما ينطبق عليه شبهه بالحرف شبها معنويًّا، إذ حقه البناء مثل: (أي) الشرطية أو الاستفهامية، وهي تشبه (إنْ) الشرطية، وهمزة الاستفهام، ومثل (هذين)، و(هاتين)، فهما من أسماء الإشارة التي تشبه حرفا مقدرا لمعنى الإشارة، وكان تفسيره لذلك أن الشبه بين هذه الأسماء المعربة، والحروف قد ضَعُفَ بسبب ملازمة هذه الأسماء لما يختص بالاسم، كالإضافة في (أيّ)، والتثنية في (هذين)، و(هاتين)، ولو لم يقم ابن هشام بهذا التفسير أو التعليل لإعراب هذه الأسماء التي تنطبق عليها علة البناء؛ لتوهم الدارسون شذوذها أو خروجها عن القاعدة.

٣- دقة الملاحظة، وتسديد النظر:

كان ابن هشام لا يكتفي بعرض القاعدة النحوية كما وردت عن النحاة، بل كان يغوص في أعماق اللغة وتراكيبها، ليتصيد من نفائسها ما يعمق

---

(1) القصص: ٢٨.

(2) الأنعام: ٨١.

(3) أوضح المسالك: ص٨.

به القاعدة، ويوسع دائرتها دون أن يبتعد عن مجال الاستعمال الصحيح ولعلنا نلحظ ذلك في حديثه عن تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور بحسب المعنى، فهو أولا يعرض القاعدة، فيقول: "وأما في القسم فتقديره: (أقسم)، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو: (يومَ الجمعة صمتُ فيه). واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي، كما في (زيدًا مررت به)، أو معنوي كما في: (زيدًا ضربت أخاه)، إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدد القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر (جاوزت) في الأول، و(أهنت) في الثاني".

ولم يقف عند هذا الحد، بل نجده يتعمق في إرساء هذه القاعدة، وهي كيفية تقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال، ومتى يقدر من لفظ المذكور، ومتى يقدر من معناه، فهو بعد أن ذكر أقوال النحاة في ذلك، وبيَّنَ ما يمنع من تقدير المنطوق به من ناحية الصناعة النحوية، أو من ناحية المعنى، بين أن هذين المانعين لا يطردان، فقال: "وليس المانعان مع كل متعدٍ بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو: (زيدًا شكرت له)؛ لأن (شكر) يتعدى بالجار، وبنفسه، وكذلك الظرف نحو: (يوم الجمعة صمت فيه)، لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظروف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهر بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: (زيدًا أهنت أخاه)؛ لأن إهانة أخيه إهانة له بخلاف الضرب"[1].

فها هو لا يكتفي بتوضيح أقوال النحاة، وبيان الموانع النحوية والمعنوية

(1) مغني اللبيب: جـ٢، ص٤٤٨.

من تقدير العامل بلفظه في الاسم المتقدم،ولكنه يتعرض لتراكيب لغوية لا مانع فيها من تقدير العامل بلفظه، مع أنه يتعدى إلى ضمير الاسم المتقدم بحرف الجر، نحو: (زيدًا شكرتُ له)، فلا مانع من تقدير: (شكرت زيدًا شكرت له)؛ لأن هذا الفعل من الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة، وبالحرف تارة أخرى، كذلك لا مانع من تقدير: (أهنت زيدًا أهنتُ أخاه)؛ لأن الإهانة تشملهما، بخلاف: (ضربت زيدًا ضربت أخاه)؛ لأن المعنى يأبى هذا التقدير؛ لأن ضرب أخيه لا يُعَدُّ ضربًا له، وهذا يدل على أن ابن هشام لا يعرض القواعد عرضا جافًا دون أن يربط بين التراكيب ودلالتها.

٤- المقارنة بين الوظائف النحوية المتشابهة:

كان ابن هشام يُعْنَى بالمقارنة والموازنة بين الوظائف النحوية المتشابهة، وبين الصيغ المتشابهة أيضا، فهو يقارن بين عطف البيان والبدل، وبين اسم الفاعل والصفة المشبهة،وبين الحال والتمييز[1]، وبين (عند) و(لدى)، و(لَدُنْ) من حيث الدلالة والاستعمال، فيقول: "تعاقبُ (عند) كلمتان: (لدى) مطلقا، نحو قوله تعالى: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[2]، و﴿لَدَى الْبَابِ﴾[3]، و﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[4]، و(لدن) إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو: (جئت من لدنه)، وقد اجتمعتا في قوله

(1) راجع: مغني اللبيب: جـ٢، ص٤٥٥-٤٦٤.

(2) غافر: ١٨.

(3) يوسف: ٢٥.

(4) آل عمران: ٤٤.

تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[1]، ولو جيء بـــ(عند) فيهما، أوْ بـــ(لدن) يصلح، ولكن تُرك دفعًا للتكرار، وإنما حسن تكرار لدى في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾، لتباعد ما بينهما، ولا تصلح (لدن) هنا لأنه ليس محل ابتداء.

ويفترقن من وجه ثان، وهو أن (لدن) لا تكون إلا فضلة، بخلافهمـــا، بدليل قوله تعالى ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ﴾[2]، وقوله تعالى: {وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ}[3].

ووجه ثالث: وهو أن جرها بـــ(مِنْ) أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجئْ في التنزيل منصوبة، وجر (عند) كثير، وجر (لدى) ممتنع.

ووجه رابع: وهو أنهما معربان، يريد (عند)، و(لـــدى) وهـــي- أي: (لدن)- مبنية في لغة الأكثرين.

ووجه خامس: وهو أنها أي: (لدن) قد تضاف للجملة كقوله:

صريعُ غوانٍ راقهـــن ورقْنــه   لدن شَبَّ حتى شابَ سودُ الذّوائبِ

ووجه سادس:وهو أنها – أي: (لدن)- قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في (غدوة) الواقعة بعدها الجرَّ بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار كان تامة.

ثم اعلم أن (عند) أمكنُ من (لدى) من وجهين:

---

(1) الكهف: ٦٥.

(2) المؤمنون: ٦٢.

(3) ق: ٤.

أحدهما: أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني، تقول: (هذا القول عندي صواب، وعند فلان علمٌ به)،ويمتنع ذلك في (لدى)، ذكره ابن الشجري في أماليه، ومبرمان في حواشيه.

والثاني: أنك تقول: (عندي مال)، وإن كان غائبا، ولا تقول: (لديّ مال) إلا إذا كان حاضرا، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين (لدى) و(عند) وقول غيره أولى"[1].

ففي هذا النص يقارن باقتدار بين هذه الظروف الثلاثة، فقارن أولا بين (لدن) وبين (عند)، و(لدى)، ثم قارن بين (عند) و(لدى)، وكانت هذه المقارنة كما رأينا تدور حول الإعراب أو البناء، وحول الاستعمال، وحول الدلالة.

و لم يكن ابن هشام يقارن بين الظروف المتفقة في المعنى فقط، بل كان يقارن أيضا بين الحروف المتفقة في العمل والمعنى أيضا، ومن ذلك مقارنته بين (لما) و(لم) الجازمتين للفعل المضارع، فذكر أن (لَمَّا) تختص بالفعل المضارع، فتجزمه وتنفيه وتقلب معناه إلى المضي، وهي في ذلك تتفق مع (لم) إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة الشرط.

الثاني: أن منفيها مستمر النفي في الحال.

الثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال.

الرابع: أن منفي لما متوقع ثبوته.

---

(1) مغني اللبيب: جـ١، ص١٥٦-١٥٧.

الخامس: أن منفي لما جائز الحذف بدليل[1].

وهكذا لا يترك ابن هشام وظيفتين أو أكثر، أو أداتين أو أكثر، بينهما أو بينها تشابه في المعنى والاستعمال إلا عقد بينهما أو بينها مقارنة، يوضح من خلالها أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف مما يضع يد الدارس على خصائص كل وظيفة، ويستعين في توضيح ذلك كله بالقرآن الكريم،وغيره من شعر أو نثر، ولا يفوته أن ينسب بعض الأوجه إلى قائلها، ثم يرى فيها رأيه، ولم يكن مسلكه في المقارنة بين الوظائف النحوية واحدا، بل قد يختلف من مصنف إلى آخر، فهو في (مغني اللبيب) مثلا يتبع طريقة الثنائيات، كما قارن بين عطف البيان والبدل، وبين الحال والتمييز، وبين اسم الفاعل والصفة المشبهة، وقد يقارن بين ثلاث وظائف كما رأيناه يقارن بين (لدن) من جهة، و(عند)، و(لدى) من جهة أخرى، ثم بين (عند) و(لدى).

وقد يسلك في المقارنة بيان المحترزات، وذلك عند شرحه لتعريف وظيفة نحوية ما، كما يفعل ذلك أيضا عند شرحه لوظيفة نحوية قد تتداخل مع وظيفة أخرى، ولكنهما تختلفان من بعض الوجوه،وقد فعل ذلك عند شرحه لعطف البيان، فلما كان متداخلا مع البدل المطابق بيَّنَ الأساسَ الذي فيه يفترقان وهو أن التابع إذا وجب ذكره أعرب عطف بيان، لا بدلاً، كما أنه إذا لم يجز إحلاله محل المتبوع – أعرب عطف بيان أيضا، لا بدلاً، وفي ذلك يقول: "وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلا – أعني بدلا كل من كل – إلا إذا كان ذكره واجبًا، كـ(هند قام زيدٌ أخوها)، ألا ترى أن الجملة الفعلية

---

(1) مغني اللبيب: جـ١، ص٢٧٨-٢٧٩.

خبر عن (هند)، والجملة الواقعة خبرًا لابد لها من رابطٍ يربطها بالمعبر عنه — أي: المبتدأ — والربط هنا الضمير في قوله: (أخوها) الذي هو تابع لـ(زيد) فإن أسْقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بيانًا، لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها من رابط.

وإلا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة منها: قوله: (يا زيدُ الحارثُ)، فهذا من باب البيان، وليس من باب البدل، لأن البدل في نية الإحلال محل المبدل منه، إذ لو قيل: (يا الحارثُ) لم يجز؛ لأن (يا) و(ال) لا يجتمعان"[1].

وقال في (شرح قطر الندى): "كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح، أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر من ذلك، ويجمع الجميع قولي: "إن لم يمتنع إحلاله محل الأول" وقد ذكرت لذلك مثالين، أحدهما قول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ ... عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقوعًا

والثاني قول الآخر:

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونَوْفَلاَ ... أُعيذكما بالله أن تحدثا ضربا

وبيان ذلك في الأول أن قوله: (بشر) عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن

(1) شرح شذور الذهب: ص٤٣٦.

يقال: (أنا ابن التارك بشر)؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو (التارك)، إلا لما فيه الألف واللام.

وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله (عبد شمس ونوفلا)، عطف بيان على قوله: (أخوينا)، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه حينئذٍ في تقدير إحلاله محل الأول، فكأنك قلت: (أيا عبد شمس ونوفلا)، وذلك لا يجوز، لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام، وجب أن يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى، و(نوفلا) لو كان منادى لقيل فيه (يا نوفل) بالضم، لا (يا نوفلا) بالنصب، فلذلك كان يجب أن يقال هنا: أيا أخوينا عبدَ شمس ونوفلُ"[1].

ولا شك أن أسلوب المقارنة بين الوظائف النحوية المتشابهة، والمتداخلة عند ابن هشام، يكشف للدارس الخصائص الدقيقة لكل وظيفة، أو لكل أداة إذ قد تخفى هذه الخصائص على بعض الدارسين في حال دراسة الوظائف النحوية، كل على حِدَة.

وهذه المقارنات بهذا الأسلوب الفذ قد نفتقدها عند غير ابن هشام مما يدل على أنه أسهم بحظ وافر في تجديد الدراسات النحوية.

٥- توسعه وتعمقه في تفسير الجملة وتقسيمها:

يُعَدُّ مصطلح الجملة في النحو العربي من المصطلحات التي كثر الجدل حول تحديد مفهومها بالنظر إلى المقارنة بينها وبين مصطلح الكلام، وقد وُضِعَتْ كتبٌ، وأجْريت بحوثٌ كثيرة حول الجملة ومفهومها بين القديم والحديث؛ لأن الجملة هي محور الدراسات النحوية، إذ لا تتضح وظيفة الكلمة

---

(1) شرح قطر الندى: جـ٢، ص١٣٠-١٣١.

نحويًا، ومن ثَمَّ لا يُعرف ما تستحقه من علامة إعرابية إلا في إطــار الجملــة، وإدراك علاقتها بما قبلها، وبما بعدها.

وكان ابن هشام أول من توسع وتعمق في شرح مفهوم الجملة، والعلاقة بينها وبين مفهوم الكلام، كما توسع وتعمق في بيان أقسامها وصورها، حيث أفرد لذلك بابًا مستقلاً في كتابيه: (الإعراب عن قواعد الإعــراب)، و(مغــنى اللبيب عن كتب الأعاريب)، وكان سابقوه يعرضون لمفهوم الجملة في ســياق حديثهم عن الكلام، فيفرقون بينهما، ولكنهم لم يُفردوا لذلك أبوابًا مستقلة في مؤلفاتهم.

وكان ابن هشام ممن يسيرون في الاتجاه القائل بالتفريق بين مفهــومي: (الكلام)، و(الجملة)، حيث كان ابن جني رائد هذا الاتجاه، فهــو يــرى أن الكلام جنس للجمل التوام: مفردها، ومثناها ومجموعها[1]، وتابعــه الرضــيّ حيث يرى أن الفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها،أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ، والكــلام مــا تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا، فكل كلام جملة، ولا ينعكس[2].

وتابعهما ابن مالك، ففرق أيضا بين الإسناد المقصود لذاته، والإســناد المقصود لغيره[3].

وتابعهم في ذلك ابن هشام، وقد رفض الأتجاه المخالف الذي يســوي

(1) الخصائص: جـــ١، ص٣٩.

(2) شرح الكافية في النحو: جـــ١، ص٨.

(3) شرح التسهيل: جـــ١، ص٧، ٨.

بين مفهومي الجملة والكلام، ومن الذين يسيرون في هذا الاتجاه: الزمخشري في المفصل، وشارحه ابن يعيش حيث يريان أن الكلام عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، ويسمى الجملة[1]، فقال ابن هشام موضحا مفهوم الجملة والعلاقة بينها وبين الكلام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قائمٌ)، وماكان بمترلة أحدهما نحو: (ضُرب اللصُّ)، و(أقائمٌ الزيدان)، و(كان زيد قائمًا)، و(ظننته قائمًا)، وهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال:" ويسمى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[2].

وبعد أن وضح ابن هشام الفرق بين مفهومي الجملة والكلام أخذ يبين أقسام الجملة وصورها،فقسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية.

فالاسمية: هي التي صدرها اسم، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، و(هيهات العقيق)، و(قائم الزيدان) عند من جوَّزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية: هي التي صدرها فعل، نحو: (قام زيد)، و(ضُرب اللصُّ) و(كان زيدٌ قائمًا)، و(ظننته قائمًا)، و(يقوم زيد)، و(قم).

والظرفية:هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيدٌ)، و(أفي الدار

(1) شرح المفصل: جـ١، ص١٨.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جـ٢، ص٣٧٤.

زيدٌ) إذا قدرت زيدًا فاعلا بـالظرف، والجـار والمجـرور، لا بالاسـتقرار المحذوف،ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما.

ثم أشار ابن هشام إلى تمثيل الزمخشري للجملة الظرفية الواقعة خبرًا عن المبتدأ، وهي قوله: (خالدٌ في الدار)[1]، فبيَّن مراد الزمخشري بتمثيله بأنه مـبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حُذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وأنكر ابن هشام عَدَّ الزمخشري أن الجملة الشرطية مستقلة، ورأى أنهـا من قبيل الجملة الفعلية، ثم استدرك ابن هشام على نفسه تعبيره عـن الجملـة الاسمية بأنها ما صُدِّرت باسم، وعن الفعلية ما صدرت بفعل، فوضح مراده من ذلك، فقال: "مرادنا بصدر الجملة: المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بمـا تقـدم عليها من الحروف، فالجملة من نحو (أقائم الزيدان؟)، و(أزيدٌ أخوك؟)، و(لعل أباك منطلق)، و(ما زيدٌ قائمًا)، اسمية، ومن نحو: (أقام زيدٌ؟)، و(إن قام زيدٌ)، و(قد قام زيدٌ)، و(هلاَّ قمت) فعلية.

والمعتبر أيضًا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو (كيف جاء زيدٌ)، ومن نحو قوله تعالى : ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[2]، وقوله تعـالى : ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ}[4] فعليـة؛

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: جـ١، ص٨٨.

(2) غافر: ٨١.

(3) البقرة :٨٧ .

(4) القمر: ٧.

لأن هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو: (يا عبد الله)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[3] فعلية؛ لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: (أدعو زيدًا)، و(إن استجارك أحد)، و(خلق الأنعام)، و(أقسم والليل)[4].

فهذا العرضُ لأنماط الجملة الاسمية والفعلية يدل على براعته وقدرته على استقصاء التراكيب اللغوية المتنوعة، ولم يكتف بهذا التقسيم،بل قسَّم الجمل أيضًا إلى صغرى وكبرى، فبين أن الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: (زيدٌ قام أبوه)، و(زيدٌ أبوه قائم)، وأن الصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين.

ثم بين أن الجملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق)، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[5]، إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضا ثلاثة مبتدآت، وذلك بناءً على أن

(1) التوبة: ٦.
(2) النحل: ٥.
(3) الليل: ١.
(4) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٧٦.
(5) سورة الكهف: آية ٣٨.

(هو) ضمير الشأن، وليس عائدًا على الله تعالى كما جزم بذلك ابن الحاجب، حيث جعله لله تعالى، وجعل لفظ الجلالة بدلاً منه، أو عطف بيان عليه، ولكن ابن هشام استظهر أن يكون ضميرَ الشأن، وحينئذٍ يكون لفظ الجلالة مبتدأ ثالثًا، وهنا استطرد ابن هشام، فبين أصل التركيب، وهو (لكنْ أنا هو الله ربي) بتخفيف (لكن) فحذفت همزة (أنا) حذفا سماعيًّا، وقيل: قياسيًّا بأن نُقلت حركتها إلى نون (لكن) ثم أدغمت نون (لكنْ) في نون (أنا).

ثم نبه أن الجملة الكبري تكون في الجمل الفعلية أيضا، كما تكون في الاسمية، نحو: (ظننت زيدا يقوم أبوه)"[1].

ثم استطرد إلى تقسيم الجملة الكبرى إلى ذات وجهين، وذات وجه فذات الوجهين: هي اسمية الصدر فعلية العجُز، نحو: (زيد يقوم أبوه)، كذا قالوا، وينبغي أن يراد عكس ذلك في نحو: (ظننت زيدًا أبوه قائم)،بناء على ما قدمنا — يريد فعلية الصدر اسمية العجز، وذات الوجه، نحو: (زيد أبوه قائم)، ومثله على ما قدمنا : (ظننت زيدًا يقوم أبوه)[2].

ولم يقف ابنُ هشام عند مجرد تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، وإلى صغرى وكبرى، بل تطرق إلى شرح الجمل التي تتردد بين الاسمية والفعلية طبقا لتقديرات النحاة لها، فذكر من ذلك عشرة أنواع من هذه الجمل التي تحتمل الاسمية والفعلية.

ومن ذلك قولهم: (إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه)، فهوَ يبين أن الحكم باسمية

---

(1) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٨٠.

(2) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٨٢.

هذه الجملة وفعليتها مبني على الخلاف في تحديد عامل (إذا)، فإن قلنا: إن العامل فيها جوابها، فصدر الكلام جملة اسمية، وهي: (فأنا أكرمه)،وعليه تكون (إذا) مقدمة من تأخير،وما بعد (إذا) متمم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظير ذلك قولك: (يومَ يسافر زيدٌ أنا مسافر).

وإن قلنا: إن العاملَ في إذا (فعل الشرط)، و(إذا) غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك: (متى تقم فأنا أقوم)[١].

وهو لا يكتفي بما قرره النحاة من تقدير الجملة بأنها اسمية أو فعلية، بل يرجح ويقارن مستدلا بالتراكيب المناظرة، وفي ذلك يقول في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[٢]، فالأرجح تقدير: (بَشَرٌ) فاعلاً ليهدي محذوفًا، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقدير الاسمية في قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[٣]، أرجح منه في قوله تعالى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ لمعادلتها للاسمية، وهي ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾، وتقدير الفعلية في قوله:

فقمت للطيف مرتاعًا فأرّقني ... فقلت: أهي سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

أكثر رجحانًا من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾، لمعادلتها الفعلية"[٤].

ومن هذا العرض يتبين لنا أن مفهوم الجملة عند ابن هشام قد اتخذ أبعادًا

---

(1) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٧٧.

(2) التغابن: ٦.

(3) الواقعة: ٥٩..

(4) راجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: الجمل التي تحتمل الاسمية والفعلية: جـ٢، من ص٣٧٧ إلى ٣٨٠.

جديدة لم يسبق إليها، وقد اتضح ذلك في كتابيه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، إلا أنه كان في (مغني اللبيب) أكثر توسعا وتعمقا في شرح مفهوم الجملة وتقسيمها، أما في كتابه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، فقد تناول ذلك بإيجاز غير مخل، حيث تناول في الباب الأول الجملة وأحكامها، وقد تحدث عنها في أربع مسائل.

تناول في المسألة الأولى مفهوم الجملة، ومفهوم الكلام، والفرق بينهما، والعلاقة المنطقية بينهما، وأقسام الجملة إلى اسمية وفعلية، وصغرى وكبرى.

وتناول في المسألة الثانية الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي: الجملة الواقعة خبرًا، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والمضاف إليها، والواقعة جوابًا لشرطٍ جازمٍ، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة.

وتناول في المسألة الثالثة: الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي: المبتدأ بها، أي: المستأنفة، والواقعة صلة لاسم أو حرف، والمعترضة بين الشيئين، والتفسيرية، والواقعة جوابًا للقسم والواقعة جوابًا لشرط غير جازم، والتابعة لما لا موضع له.

وتناول في المسألة الرابعة الجمل الواقعة صفة أو حالاً، والمحتملة لهما[1].

ونلاحظ أنه في مغني اللبيب قدَّم ذكر الجمل التي لا محل لها من الإعراب على الجمل التي لها محل، على عكس ما فعل في (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وقد عَلَّلَ ذلك بقوله: "وبدأنا بها – يعني: الجمل التي لا محل لها –

(1) الإعراب عن قواعد الإعراب: ص١٣-٢١.

لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل"[١].

وقد أفاض في شرح هذين النوعين من الجمل مستشهدًا، وممثلا، وموازنًا، ومناقشًا، ومحتجًّا بما لا يتسع المقام لذكره.

٦- توسعه وتعمقه في تفسير شبه الجملة:

وكان ابن هشام أكثر النحاة توسعا وتعمقًا في تفسير شبه الجملة، والمراد بها الظرف والجار والمجرور، فقد تناول ذلك في كتابيه: (الإعراب)، و(المغني)، بعد حديثه عن الجملة وتقسيمها، وقد أفرد للحديث عن شبه الجملة الباب الثاني في كتابه (الإعراب)، والباب الثالث في (المغني)، وفرَّعه إلى أربع مسائل:

المسألة الأولى: تدور حول ما يتعلق به الظرف، والجار والمجرور، وهو الفعل، أو ما فيه معناه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٢].

ثم ذكر أربع حالات لا يتعلق فيها الجار والمجرور بشيء.

أحدها: الحرف الزائد كالباء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣].

والثانية: (لعل)، في لغة من يجر بها، وهم عُقَيْل، قال شاعرهم:

فقلت ادعُ أخرى وأرفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

والثالثة: (لولا) في قول بعضهم: لولاي، ولولاك، ولولاه، فذهب سيبويه أن

---

(1) المغني: ٣٨٢/٢.

(2) الفاتحة: ٧.

(3) الفتح: ٢٨.

(لولا) في ذلك جارة، ولا تتعلق بشيء، والأكثر أن يُقال: (لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو)، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1].

والرابعة: (كاف التشبيه): نحو: (زيد كعمرو)، فزعم الأخفش وابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء، وفي ذلك بحث .

وقد عقب في (المغني) على ما ذهب إليه الأخفش، وابن عصفور بقوله: "والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه — تدل على الاستقرار"[2].

وزاد في المغني حالتين أخريين، لا يتعلق فيهما الجار أيضًا بشيء، وهما: (رُبَّ) في نحو قولهم: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، أو لقيت)، وحروف الاستثناء، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، إذا خَفَضن[3].

والمسألة الثانية: أن حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة، حكم الجملة، فهو صفة بعد النكرة، وحال بعد المعرفة، ويحتملهما بعد المقترن بـ(ال) الجنسية، أو بعد النكرة المخصصة.

والمسألة الثالثة: أن الجار والمجرور متى وقعا صفة أو حالا أو صلة أو خبرًا تعلقا بمحذوف تقديره (كائن)، أو (استقر) غير أن الواقع صلة لابد أن يتعلق بفعل محذوف؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

والمسألة الرابعة: أن الجار والمجرور حيث وقعا إذا اعتمدا على نفي

(1) سبأ: ٣١.
(2) المغني: جـ٢، ص٤٤٢.
(3) السابق: جـ٢، ص٤٤١، ٤٤٢.

أو استفهام، يجوز أن يرفعَا فاعلاً، كما في قوله تعـالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[1]، ونحو قولهم: (ما في الدار أحدٌ).

ثم نبه إلى أن الظرف يأخذ حكم الجار والمجرور في ذلك كله[2].

هذا ما جاء في كتابه: (الإعراب)، أما في (المغني) فقد ذكر هذه المسائل أيضا ولكن بتوسع وتعمق في شرحها والاستشهاد عليها، ومناقشة آراء النحاة فيها، كما أنه لم يرتب هذه المسائل في (المغني) الترتيب نفسه في الإعراب، بل تحدث عن رفع الاسم على الفاعلية بعد الظرف والجار والمجرور المعتمدين على نفي أو استفهام في المسألة الثانية، وتحدث عن حذف متعلقهما إذا وقعا خبرًا، أو نعتًا أو حالاً، أو صلة في المسألة الرابعة[3].

٧- تعمقه في استقصاء الأوجه المحتملة للنص:

كان ابن هشام يقف أمام النص القرآني مستقصيًا كل ما يحتمله من أوجه إعرابية رابطًا بين كل وجه ودلالته مستعينًا بما ورد حوله من آراء مقويًا ومضعفًا ما يشاء من هذه الأوجه محتجًا لما يراه بالأدلة اللغوية المعتمدة على السماع أو القياس، ومن ذلك حديثه عن الجمل المحتملة للخبرية والإنشائية، فأورد تحت ذلك عدة أمثلة منها قوله تعـالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[4].

---

(1) إبراهيم: ١٠.

(2) الإعراب عن قواعد الإعراب: ص٢٣-٢٦.

(3) راجع مغني اللبيب: جـ٢، ص٤٣٣ وما بعدها.

(4) النساء: ٩٠.

فذكر أولا الخلاف بين النحاة حول خبرية هذه الجملة، وإنشائيتها، فذهب الجمهور إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقالت جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل (جاء)، على إضمار (قد) ويؤيده قراءة الحسن: ﴿حصرةً صدورهم﴾.

وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار (قد) ثم اختلفوا، فقيل: الموصوف منصوب محذوف، أي: (قوما حصرت صدورهم)، ورأوا إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور، وهم (قوم) المتقدم ذكرهم، فلا إضمار ألبتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط (أو) وعلى ذلك يكون ﴿جَآؤُوكُمْ﴾ صفة لـ﴿قوم﴾، ويكون ﴿حصرت﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَآؤُوكُمْ﴾؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بُعْدٌ؛ لأن الحصر من صفة الجائين.

وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[1]، فهي مستأنفة، ورُدَّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم ولا يتجه.

فنجده في مناقشة هذه الجملة – وهي: ﴿حصرت صدورهم﴾ – يتسقصي كل ما تحتمله من أوجه إعرابية، فهو يذكر خلاف النحاة في نوعها، من حيث الخبر والإنشاء، ثم يذكر خلاف النحاة القائلين بأنها خبر حول موقعها: أحال هي أم نعت؟ ثم يذكر خلاف القائلين بأنها نعت حول تعيين

(1) المائدة: ٦٤.

المنعوت، وفي ثنايا ذلك كله يذكر ما يؤيد كل رأي من القراءات القرآنية، كما نجده لا يكتفي بذكر الآراء، بل يناقشها مؤيدًا أو معارضًا، فهو يستبعد كونها بدل اشتمال من ﴿جَآءُوكُمْ﴾، كما يذكر رد النحاة ما ذهب إليه المبرد من كونها إنشائية دعائية، وهكذا لا يترك للنص احتمالاً دون أن يتعرض له، ولا يوجد فيه مذهب إلا أشار إليه، وأبدى فيه رأيه.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[1].

فإنه يجوز أن تُقدر (لا) ناهية، ونافية، وعلى الأول فهي مقول لقول محذوف هو الصفة، أي: فتنة مقولا فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد (لا) الناهية قياسٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[2]، وعلى الثاني: فهي صفة لـ(فتنة)، ويرجحه سلامته من تقدير[3].

فنجده هنا لا ينقل خلافًا حول نوع هذه الجملة من حيث الخبر والإنشاء، ولكنه هو الذي ذكر فيها احتمالين:

أحدهما: أن تكون إنشائية، وهذا مبني على جعل (لا) ناهية.

والآخر: أن تكون خبرية، وذلك بناء على جعل (لا) نافية.

ويترتب على كل احتمال الموقع الإعرابي للجملة، فعلى الأول تكون

---

(1) الأنفال: ٢٥.

(2) إبراهيم: ٤٢.

(3) مغني اللبيب: جـ٢، ص٤٣٠، ٤٣١.

مقولا لقول محذوف، وعلى الثاني تكون نعتًا لــ(فتنة)، ولا يذكر ابن هشــام الاحتمال دون أن يبين موقفه منه، بل نراه يتبع كل احتمال بما يرجحه ويقويه من أدلة لغوية، فقياسية توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (لا) الناهية يــرجح الاحتمال الأول، وعدم الحاجة إلى تقدير يرجح الاحتمال الثاني.

وهكذا يوسع ابن هشام دائرة حديثه عن الجملة الواقعة بعد النكــرات المحضة، والواقعة بعد المعارف المحضة، مبينًــا أن الأولى صــفات، وأن الثانيــة أحوال، وعن الجمل الواقعة بعد المعارف،والتي تحتمل أن تكون صــفات، وأن تكون أحوالاً، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[1].

فيستطرد إلى أن هذا الضابط لمجيء الجملة صفة أو حالاً يشتمل علــى قيود، يذكر منها أن تكون خبرية، فلو أريد بها الإنشاء، كما في نحو قــولهم: (هذا عبد بعتكه)- كانت الجملتان مستأنفتين؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتًــا ولا حالاً،ومن هذا المنطلق مضى في بيان الجمل التي تحتمل الخبر والإنشاء[2].

وبعد، فهذه بعض مظاهر التوسع والتعمق عند ابن هشــام في عــرض القواعد النحوية، وتوضيحها، وفي ذلك كله يتسم أسلوبه بالإيجاز مع وضوح العبارة، وحسن التقسيم والتعليل، ودقة الملاحظة، وقوة الحجة، والربط بــين القواعد، وما جاء في القرآن الكريم ربطًا محكمًا نابعًا عن فهم، وبصر بأســرار العربية.

---

(1) الجمعة: ٥.

(2) مغني اللبيب: جــ٢، ص٤٢٩، ٤٣٠.

كثرة الاستشهاد

كانت كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب: شعرهم ونثرهم هي السمة الغالبة في مؤلفات ابن هشام كلها، فلم يكن يتعرض لمسألة نحوية دون أن يستشهد عليها بآية قرآنية، أو بحديث شريف، أو ببيت من الشعر، وقد يجمع في المسألة الواحدة أيضا بين أنواع الشواهد كلها من قرآن وشعر وغيرهما، فضلا عن الأمثلة المصنوعة الكثيرة التي تجري على الألسنة.

فإذا أخذنا (مغني اللبيب) وجدناه حافلاً بالآيات القرآنية، التي تارة يذكرها على سبيل الاستشهاد، وتارة على سبيل التأويل والتخريج،وخاصة القراءات القرآنية، ولكثرة ما تضمنه مغني اللبيب من القرآن الكريم وقراءاته عدَّه الدارسون من كتب إعراب القرآن الكريم، وقد بلغ عدد الآيات الواردة فيه زهاء ألفي آية أو جزء من آية، ومنها آيات كثيرة تواردت أكثر من مرة، واستشهد بها في مواطن متعددة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقف على ما يقارب ثلاثة آلاف شاهد قرآني، وهو قدر لا نجده في كتاب نحوي في مثل حجمه، أو في مثل أضعاف حجمه، وهذا يوائم ما هو معروف من اتجاه ابن هشام وهدفه من تأليفه كتابه: (المغني)[1].

ولم يكن ابن هشام يذكر الآية على سبيل الاستشهاد على صحة القاعدة، أو على سبيل تأويلها أو تخريجها بما يردها إلى القياس فحسب، بل كان يذكر الآية أيضا في معرض رده رأيًا مخالفًا، أو في معرض تصويبه لإعراب

---

(1) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: لعمران عبد السلام، ص٣١٥.

يراه غير لائق بالذكر الحكيم، أو يراه مفسدًا لمعنى الآية، وسوف يتضح ذلك كله عند حديثنا عن مناقشة ابن هشام لآراء المعربين قبله، وتصويب أخطائهم.

وإذا ذهبنا إلى مؤلف آخر من مؤلفاته أصغر حجما من (مغني اللبيب)، وهو (شرح شذور الذهب) نجده أيضا لا يكتفي بذكر الأمثلة المصنوعة الكثيرة، بل يكثر إلى حد كبير من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر، وربما ذكر في المسألة الواحدة بضع آيات قرآنية، أو بعض الأحاديث النبوية، وكأنه يقدم للدارس تطبيقًا عمليًا في الالتزام بالقاعدة النحوية، وإن تعددت القوالب اللغوية[1].

وقد قام الدكتور/ علي أبو المكارم بإحصاء لهذه النصوص القرآنية والشعرية والنثرية في (شرح شذور الذهب) وحده على صغر حجمه، حيث احتوى الكتاب على المأثورات اللغوية الآتية مع لحظ استبعاد الأمثلة المصنوعة:

١) عدد الآيات القرآنية في الكتاب: ٧٣٢ آية.

٢) عدد الأحاديث الشريفة الواردة في الكتاب: ٣٤ حديثا.

٣) عدد النماذج الشعرية الواردة في الكتاب: ٢٣٩ نموذجًا.

٤) عدد المأثورات النثرية الواردة في الكتاب: ٥٤ مأثورًا.

٥) مجموع المأثورات اللغوية الواردة في الكتاب: ١٠٥٩ نصا لغويًا[2].

وإذا جئنا إلى كتاب أصغر حجما من (شذور الذهب) وهو(شرح قطر الندى) نجده أيضا حافلا بالاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف،

(1) تعليم النحو العربي: للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١٩٩.

(2) السابق: ص٢٠١.

والمأثورات الشعرية والنثرية، فقد استشهد في باب الفاعل وحده بتسع عشرة آية[1]، واستشهد في باب الاشتغال وحده بست آيات[2]، وهكذا في كل باب مع ملاحظة تكرار الآيات.

وإذا نظرنا في مصنف صغير، أصغر بكثير من شرحي شذور الذهب وقطر الندى، وهو (الإعراب عن قواعد الإعراب) نجده أيضا مليئًا بالاستشهاد القرآني والشعري والنثري، ولكن للاستشهاد القرآني الحظ الأوفر منها، حيث استشهد بمائة وتسع وثلاثين (١٣٩) آية، ويليه الاستشهاد بالشعر، حيث استشهد بسبعة عشر بيتا (١٧)، ثم الاستشهاد بالحديث الشريف، حيث استشهد بحديثين (٢)، ثم الاستشهاد بالنثر، حيث استشهد بمثلٍ واحد، فضلا عن الأمثلة المصنوعة التي لا تحصى.

ولا نجد كثرة الاستشهاد بالنصوص القرآنية، والشعرية، والنثرية في مصنفات ابن هشام التي وضعها هو فقط، بل نجد ذلك أيضا في شروحه على مصنفات غيره، فإذا نظرنا مثلا في باب المبتدأ والخبر في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) نجده يستشهد بأربع وعشرين آية قرآنية على وجازته واختصاره، فضلاً عن الشعر والنثر[3].

ولم يكن ابن هشام ممن يضيقون دائرة الاستشهاد الزمانية، والمكانية، بل كان يستشهد بشعر من سُموا المولدين أو المحدثين، وهم الذين عاشوا بعد عصر

---

(1) شرح قطر الندى: جـ٢، ص٧ وما بعدها.

(2) المرجع السابق: جـ٢، ص٢٣ وما بعدها.

(3) أوضح المسالك: ص٣٤.

الاستشهاد: كأبي تمام، والمتنبي، وأبي فراس الحمداني، وأبي العلاء المعري، وأبي الفرج الساوي صاحب الصاحب بن عبَّاد، وابن العنين: أبي العباس محمد بن نصر الدين الحسين، وابن الرعاد: محمد رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن[1].

وقد استشهد بشعر أبي تمام في سياق حديثه عن إعراب (سنين) إعراب جمع المذكر السالم، فذكر أنها لم ترد في القرآن الكريم مرفوعة، بل جاءت منصوبة ومجرورة، ثم مَثَّلَ لمجيئها مرفوعة بالواو بقول أبي تمام:

ثم انقضت تلك السنون وأهلُها ... فكأنها وكأنهم أحلامُ[2]

كما استشهد بقول أبي الطيب المتنبي:

الخيل والليل والبيداء تعرفني ... والسيف والرمح والقرطاس والقلم

وذلك في معرض حديثه عن علامات الاسم التي منها قبوله لـ(ال) المعرفة[3].

كما استشهد بقول أبي العلاء المعري:

يُذِيب الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ ... فلولا الغِمْدُ يُمسكه لَسَالا

وذلك في معرض حديثه عن وجوب حذف الخبر قبل جواب (لولا)، فذكر هذا البيت مستشهدا به على ذكر الخبر، وهو (يُمْسكه)[4].

والحق أن ابن هشام لم يكن يذكر شعر هؤلاء استشهادا به على تثبيت

(1) راجع: تعليم النحو العربي: للدكتور/ علي أبو المكارم، ص٢٠٣، ٢٠٤.

(2) شرح شذور الذهب: ص٥٨.

(3) السابق: ص١٥، ١٦.

(4) السابق: ص٣٦، ٣٧.

قاعدة، أو على صحتها، ولكن كان يذكره في معرض التمثيـل والتوضـيح، استكثارًا للنصوص اللغوية التي يطبق عليها القاعدة، ومما يدل على ذلك أنـه كان يذكر أحيانًا شعر بعضهم تمثيلاً لما قد يقع فيه العوام من أخطاء شـائعة، ومن ذلك تمثيله بقول أبي فراس الحمداني:

أيا جارتا ما أنصفَ الدهرُ بيننا   تعالِي أُقاسِمْـك الهمـومَ تعـالِي

لما يقع في العوام من كسر اللام في (تعالِي)، والقياس فتحها؛ لأنه فعـل أمر مبني على حذف الألف، وهو (تعالَى) بفتح اللام، فـإذا أسـند إلى يـاء المخاطبة وجب بقاء اللام مفتوحة، كما يقال: اخشَيْ، واسعَيْ بفـتح الشـين والعين[1].

وعلى أيٍّ، فإن ذكره ابن هشام لشعر المولدين الذي عاشوا بعد عصـر الاستشهاد، سواءٌ أكان ذلك على سبيل الاستشهاد، أم كان على سبيل التمثيل والتوضيح يُعد مرونة لغوية منه، وعدم تعصب للقديم، وعدم انسياق وراء الذين يريدون تضييق المساحة الزمانية للاستشهاد، كما يُعَدُّ إسهامًا منـه في تطـوير الدراسات اللغوية؛ لأن التوسع في الاستشهاد، والتمثيل بالنصـوص اللغويـة المختلفة، يُعَدُّ من الإضافات التي أضافها ابن هشام في مجال الدرس النحـويّ، فصار ذلك سمة من سماته، وهذه السمة لا نجدها عند سابقيه أو معاصريه مـن النحاة.

---

(1) شرح شذور الذهب: ص٢٣.

مناقشته لمن سبقه من النحاة في آرائهم

الناظر في مؤلفات ابن هشام، والمتتبع لآرائه ومنهجه في معالجة المسائل النحوية، وعرضه للقواعد لا يجده مجرد عارضٍ أو شارحٍ لهذه القواعد، بل يجده مدققا في كل ما يكتب، وممحصًا لكل ما يذكره، وناقدا لكل ما ينقلـه عـن السابقين، ولو عاش ابن هشام في عصرنا هذا، وشهد التخصصات الدقيقـة في العلوم لصح أن يطلق على نفسه: (ناقدأ نحويا) قياسًا علـى (الناقـد الأدبي)، فهو ناقد عصره في مجال الدراسات النحوية، فلا يكاد يمر بمسألة يعالجهـا إلا صوَّب فيها خطأً شائعًا،ولا نستطيع بطبيعة الحـال أن نستقصـي المواضـع أو المسائل التي عارض فيها ابن هشام غيره من النحاة؛ لأن ذلك ظاهرة شائعة في مؤلفاته كلها، ولذلك نقتصر على ذكر نماذج منها.

و لم يكتف ابن هشام بتعقب النحاة السابقين عليه، والمعاصرين لـه في آرائهم عند كل مسألة يعالجها، أو آية قرآنية يعربها، أو بيت شعري يتعرض له، بل عقد بابًا مستقلا في كتابه (مغني اللبيب) تحت عنوان: (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها).

وقد ذكر عشر جهات تناول في الجهة الأولى: أن يراعي مـا يقتضـيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وهنا ينبه على أن كثيرًا ما تزِلُّ الأقدام بسبب ذلك، وأن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردًا أو مركبًـا، وضرب لذلك مثالاً في عدم مراعاة المعنى عند الإعراب بما ذكره (الشلوبين) من أن نحويًا من كبار طلبة الجزولي سُئل عن إعراب ﴿كَلَالَةً﴾ في قوله تعـالى:

﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ﴾[1]، فسألهم أولا عن معنى ﴿كَلَالَةً﴾،فأخبروه بأنها الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال هذا النحوي: فهي إذا تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: (وإن كان رجلٌ يرثه كلالةٌ)، ثم حذف الفاعل وهو ﴿كَلَالَةٌ﴾، وبني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بـ﴿كَلَالَةً﴾ تمييزًا، وعلى هذا يعقب ابن هشام بقوله: "وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه" يريد أنه أصاب في سؤاله عن المعنى، ولكنه لم يوفق في الإعراب، وقد بين ابن هشام وجه الخطأ، وهو أن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طيٍّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: (ضُرِبَ أخوك رجلاً)، ثم يقول ابن هشام: "والصواب في الآية أن ﴿كَلَالَةً﴾ بتقدير مضاف، أي: (ذا كلالة)، وهو إما حال من ضمير ﴿يورث﴾، فـ﴿كان﴾ ناقصة، و﴿يورث﴾ خبر، أو تامة فـ﴿يورث﴾ صفة، وإما خبر، فـ﴿يورث﴾ صفة، يريد أن ﴿كلالة﴾ يجوز أن تكون حالاً من ضمير يورث، وجملة ﴿يورث﴾ خبر ﴿كان﴾ إذا جعلت ناقصة، وصفة لـ﴿رجل﴾ إذا جعلت ﴿كان﴾ تامة، ويجوز أن تكون ﴿كلالة﴾ خبر ﴿كان﴾، وجملة ﴿يورث﴾ صفة لـ﴿رجل﴾ الذي هو اسمها.

---

(1) النساء: ١٢.

ومن فسر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا، فهي أيضا حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فَسَّرَها بالقرابة فهي مفعول لأجله"[١].

وبعد أن أشار ابن هشام إلى الجهات العشر التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ثم ضرب لذلك مثالا يوضح وقوع المعرب في الخطأ نتيجة عدم مراعاة المعنى عند الإعراب، أخذ يبين أمثلة لتوضيح ذلك، فقال: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ، و لم ينظر في موجب المعنى حصل فساد المعنى،وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وَهْمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك معينًا.

أحدها: قوله تعالى: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾[٢]، فإنه يتبادر إلى الذهن عطف ﴿أن نفعل﴾ على ﴿أن نترك﴾،وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون،وإنما هو عطف على ﴿ما﴾، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ: ﴿تفعل﴾، و﴿تشاء﴾ بالتاء لا بالنون فالعطف على ﴿أن نترك﴾.

وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى ﴿أن﴾ والفعل مرتين، وبينهما جرف العطف"[٣].

وهكذا مضى ابن هشام في بيان الآيات القرآنية التي أخطئوا في إعرابها

---

(1) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٢٧-٥٢٩.

(2) هود: ٨٧.

(3) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٢٩.

نتيجة النظر إلى ظاهر اللفظ، وعدم الربط بين التركيب والمعنى، مبينا وجه الصواب في ذلك،وقد ذكر تحت هذه الجهة- وهى مراعاة اللفظ دون المعنى- اثنين وعشرين موضعًا ما بين آية قرآنية وبيت من الشعر.

وهذه دعوة منه إلى الربط بين الإعراب والمعنى، ومن ثم يعيب على بعض النحاة عنايتهم بالصناعة اللفظية دون مراعاة المعنى.

أما الجهة الثانية فهي أن يراعي المعرب معنى صحيحًا ولا ينظر في صحته في الصناعة، ثم أورد أمثلة من ذلك، منها قوله تعالى: ﴿وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾[1]، فقال بعضهم: إن ﴿ثمود﴾ مفعول به مقدم، وهذا ممتنع؛ لأن لـ﴿ما﴾ النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿عادًا﴾، وهو بتقدير: (وأهلك ثمودَ)"[2].

وهكذا ذكر تحت الجهة الثانية ثلاثة عشر مثالا.

والجهة الثالثة: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة، ومن ذلك قول أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾[3]: إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: (الأنفال لله والرسول والذي أخرجك ربك بالحق)، وقد شنع ابن الشجري على مَكيٍّ في حكايته هذا القول وسكوته عنه، قال: "ولو أن قائلا قال: (كالله لأفعلن) لاستحق أن

(1) النجم: ٥١.

(2) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٣٩.

(3) الأنفال: ٥.

يصق في وجهه"[1].

ويبطل هذه المقالة أربعة أمور:

١) أن الكاف لا تجيء بمعنى واو القسم.

٢) إطلاق (ما) على الله سبحانه وتعالى.

٣) ربط الموصول بالظاهر وهو فاعل (أخرجَ) وباب ذلك الشعرُ، كقوله:

فيا ربِّ أنت الله في كل موطن   وأنت الذي في رحمة الله أطمع

٤) وصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما"[2].

وقد ذكر للجهة الثالثة أربعة أمثلة.

والجهة الرابعة: أن يُخَرِّج على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة،ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع، فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد، ومن ذلك قول جماعة في قول الله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] إن ﴿قيله﴾ عطف على لفظ ﴿الساعة﴾، فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، يعني قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[4] مع

(1) أمالي ابن الشجري: جـ٣، ص١٨٤.

(2) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٤٦.

(3) الزخرف: ٨٨.

(4) الزخرف: ٨٥.

ما بينهما من التباعد، وبعد أن ساق مجموعة من الآيات خرجت على أوجه بعيدة، قال: "والصواب خلاف ذلك كله، فأما ﴿قيله﴾ فيمن خفض، فقيل: الواو للقسم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري[1]، وأما من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرَّهُمْ﴾ أو على مفعول محذوف معمول لـ﴿يكتبون﴾ أو لـ﴿يعلمون﴾، أي: (يكتبون ذلك)، أو (يعلمون الحق)، أو أنه مصدر لـ(قال) محذوفا، أو نصب على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري"[2].

وقد ذكر للجهة الرابعة ثلاثة عشرةَ موضعًا.

والجهة الخامسة: أن يتركِ بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة.

وهنا أورد أمثلة لتدريب الطلاب مرتبة على أبواب النحو،فأورد مسائل تحت باب المبتدأ، ثم تحت باب: (كان) وما جرى مجراها، ثم تحت باب: المنصوبات المتشابهة، ثم باب: الاستثناء، ثم باب: إعراب الفعل، ثم باب: الموصول، ثم باب: التوابع، ثم باب: حروف الجر، ثم باب: في مسائل مفردة.

ومن ذلك قوله في باب المبتدأ: "يجوز في الضمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[3] ثلاثة أوجه: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء، وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد"[4].

والجهة السادسة: أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن

---

(1) الكشاف: جـ٤، ص٢٦٨.

(2) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٤٨،٥٤٩.

(3) البقرة: ١٢٧.

(4) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٥٦-٥٦٩.

العرب يشترطون في باب شيئًا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط، وقد ذكر تحت ذلك أنواعًا.

النوع الأول: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.

ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في: ﴿مَلِكِ النَّاسِ * إِلَٰهِ النَّاسِ﴾[1]: إنهما عطفا بيان[2]، والصواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يُستعملان غير جاريين على موصوف، وتجري عليهما الصفات نحو قولنا: (إله واحد، وملك عظيم)، ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: (مررت بهذا الرجل): إن (الرجل) نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجامد بمترلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت"[3].

وقد ذكر لذلك ستة عشر نوعًا.

والجهة السابعة: أن يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة.

أحدها: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ

(1) الناس: ٢،٣.

(2) الكشاف: جـ٤، ص٨٢٣.

(3) شرح التسهيل: جـ٣، ص٣٢٦ ، ومغني اللبيب : جـ٢، ص٥٦٩ ، ٥٧٠ .

مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[1]: إن ﴿مخرج﴾ عُطِفَ على ﴿فالق﴾، ولم يجعله معطوفًا على ﴿يخرج﴾؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى[2]. ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[3] بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك[4].

وقد ذكر تحت هذه الجهة تسعة أمثلة.

والجهة الثامنة: أن يحمل المعرب على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

أحدها: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5]، يعني: على القراءة بتشديد ﴿إنَّ﴾، ورفع ﴿هذان﴾: إنها: ﴿إنَّ﴾ واسمها، أي: إن القصة، و(ذان) مبتدأ، وهذا يدفعه رسم ﴿إنَّ﴾ منفصلة، و﴿هذان﴾: متصلة[6].

وذكر تحت هذه الجهة سبعة أمثلة.

والجهة التاسعة: أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: نحو: (زيد أحصى ذهنًا)، و(عمرو أحصى مالاً)، فإن الأول

---

(1) الأنعام: ٩٥.

(2) الكشاف: جـ٢، ص٤٧.

(3) الروم : ٣٠ .

(4) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٩٣.

(5) طه: ٦٣.

(6) المغني: جـ٢، ص٥٩٥.

على أن (أحصى) اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل: (أحسن وجهًا)، والثاني على أن (أحصى) فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾(١)، ومن الوهم قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾(٢) إنه من الأول، فإن الأمد ليس محصيًا بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى كـ(زيد أكثر مالاً)، بخلاف: (مال زيد أكثر مالٍ)(٣).

وقد ذكر تحت هذه الجهة أربعة أمثلة.

والجهة العاشرة: أن يُخَرِّج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر، لغير مقتضٍ كقول مكي في قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي﴾(٤): إن الكاف نعت لمصدر محذوف، أي: (إبطالا) كالذي، ويلزمه أن يقدر: (إبطالاً)، كـ(إبطال) الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿كَالَّذِي﴾ حالا من الواو، أي: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم﴾ مشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه"(٥).

وذكر تحت هذه الجهة عدة أمثلة لم يضعها أمام أرقام.

ويعد ابن هشام من المحققين والمتأملين فيما ينقله عن النحاة السابقين

---

(1) الجن: ٢٨.
(2) الكهف: ١٢.
(3) مغني اللبيب: جـ٢، ص٥٩٨.
(4) البقرة: ٢٦٤.
(5) المغني: جـ٢، ص٥٩٩.

عليه أو المعاصرين له من آراء، فهو لا ينقلها دون أن يمعن النظر فيها، ودون أن يبدي موقفه منها، وهذا يتضح عندما يتعرض لتخريج قراءة من القراءات كثرت فيها الآراء والجدل، فإنه ينقل آراء السابقين، ثم يرجح منها ما يراه، ولا يقف عند مجرد الترجيح، بل يصحح مسار الرأي الراجح، ومن ذلك ما فعله في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد ﴿إنَّ﴾، وتشديد ميم ﴿لَمَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[1]، فاستعرض آراء السابقين في تخريج ﴿لما﴾ مضعفا إياها ذاكرا علة التضعيف، فقال: "فيمن قال: الأصل: (لَمِن ما)، فأبدلت النون ميما وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف هذه الميم استثقالاً لم يثبت،وأضعف منه قول آخر: إن الأصل: (لَمًّا) بالتنوين بمعنى جمعا، ثم حذف التنوين إجْراء للوصل مجرى الوقف؛ لأن استعمال (لَمًّا) في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر: إنه (فَعْلَى) من (اللمم)، وهو بمعناه، ولكنه مُنِعَ الصرف لألف التأنيث، و لم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان (فَعْلَى) فهلا كتب بالياء، وهلا أماله مَنْ قاعدتُه الإمالةُ" ثم ذكر اختيار ابن الحاجب بأنها هي الجازمة، حُذِفَ فعلُها، والتقدير: (لما يُهْمَلوا) أو: (لما يُتْرَكُوا) لدلالة ماتقدم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[2]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء،.ومجازاتهم، قال: "ولا أعرف وجها أشبه من هذا،وإن

(1) هود: ١١١.
(2) هود: ١٠٥.

كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التتريل، والحق ألا يستبعد ذلك"[١].

وواضح أن ابن هشام يتفق مع ابن الحاجب في هذا الوجه، وهو أن تكون (لما) هي الجازمة للفعل المضارع، ولكن مجزومها محذوف، دلّ عليه السياق، ولكنه لا يقف عند حد الترجيح، بل نراه يعترض على ابن الحاجب في نوع الفعل المقدر، فيقول: وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يقدر (لما يُوَفَّوْا أعمالهم)، أي: أنهم إلى الآن لم يوفوها، وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعده ﴿ليوفينهم﴾، وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع.

الثاني: أن منفي (لما) متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت[٢].

وقد يرمي ابن هشام غيره من النحاة بالخطأ أو بالسهو، كما فعل ذلك في موقفه من الزمخشري، وذلك في معرض حديثه عن الفروق، أو أوجه الاختلاف بين عطف البيان والبدل، فخطأ الزمخشري في عده: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾، في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[٣]، وعد ذلك سهوا منه، حيث يقول: "الثاني أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إن ﴿مقام إبراهيم﴾ عطف بيان على ﴿آيات

(1) الأمالي النحوية: جـ١، ص٦٧، ٦٨.

(2) مغني اللبيب: جـ١، ص٢٨١-٢٨٢.

(3) آل عمران: ٩٧.

بينات﴾[1]، فسهو، وكذا قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ﴾[2]: إن ﴿أن تقوموا﴾ عطف بيان على ﴿واحدة﴾[3].

فقد وصف ابن هشام الزمخشري في إعرابه: ﴿مقام إبراهيم﴾، عطف بيان على ﴿آيات بينات﴾، و﴿أن تقوموا﴾ عطف بيان على ﴿واحدة﴾، بأن ذلك سهو منه، لتخالف التابع عن المتبوع في التعريف والتنكير، والقياس توافقهما.

وقد يصوب ابن هشام خطأ شائعًا لدى المعربين، فيذكر الإعراب الصحيح، كما فعل في إعراب ﴿إذ﴾ المفتتح بها قصص القرآن الكريم، وقد شاع بين النحاة أنها لا تقع إلا ظرفًا، فيقول: "والغالبُ على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير: (اذكر)،نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾[5]، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾[6].

وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لـ(اذكر) محذوفًا، وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر

(1) الكشاف: جـ١، ص٣٨٧.
(2) سبأ: ٤٦.
(3) الكشاف: جـ٣، ص٥٨٩.
(4) البقرة: ٣٠.
(5) البقرة: ٣٤.
(6) البقرة: ٥٠.

للاستقبال،وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه، لا الذكر فيه"[1].

فهو يرى أن (إذ) في هذه المواضع ونحوها في محل نصب بفعل محذوف، تقديره: (اذكر)، ولكنه ليس على سبيل الظرفية، ولكن على المفعولية، حتى لا يكون في الكلام تناقض بين الفعل المقدر الدال على الاستقبال، والظرف الدال على المضي.

وقد خالف ابن هشام جمهور النحاة القائل بأن (إذْ) لا تكون إلا لما مضى من الزمان،ولا تستعمل في الاستقبال، فذهب إلى أنها قد تأتي للمستقبل، فقال: "والوجه الثاني: أن تكون اسما للزمن المستقبل، في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[2]، والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[3]، أعني من تتريل المستقبل الواجب الوقوع مترلة ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[4]، فإن ﴿يعلمون﴾ مستقبل لفظا ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعْمِلَ في ﴿إذ﴾ فيلزم أن يكون بمترلة (إذا)[5].

فهو يحتجُّ للجمهور بأنها قد تستعمل للمستقبل مجازًا، بمعنى أنها لا تخرج

---

(1) مغني اللبيب: جـ١، ص٨٠.

(2) الزلزلة: ٤.

(3) الكهف: ٩٩.

(4) غافر: ٧٠-٧١.

(5) المغني: جـ١، ص٨١.

عن كونها للمضيِّ، إلا على سبيل تنزيل المستقبل منزلة الماضي في تحقق الوقوع،ثم يحتج لنفسه عليهم بأنها قد تكون للمستقبل صراحة،ولا تقبل احتمال المضي،كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ* إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾، فلا يمكن أن تكون إذ هنا من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾؛ لأن الفعل المضارع العامل فيها، وهو ﴿يعلمون﴾ يدل على المستقبل لفظًا ومعنى؛ لسبقه بقرينة الاستقبال، وهي (سوف)، فلا مناص من تفسير ﴿إذ﴾ بمعنى (إذا) الموضوعة للمستقبل.

ونخلص من ذلك إلى أن تعقب ابن هشام للمعربين بتصويب آرائهم، أو ردِّها واصفًا إيَّاها بالخطأ أو الوهم أو السهو، ولاسيما آراؤهم المتعلقة بإعراب القرآن الكريم- ظاهرة شائعة في كل مؤلفاته، بل في كل مسألة يتعرض لها، وقد رأينا أنه حينما يتعرض لما قرره النحاة، فإنه لا يذكره مجرد ذكر وعرض، دون أن يبين موقفه مما يراه قد نأى عن القياس، أو نبا عن السماع، بل يرده إلى جادة الصواب.

كما رأينا أن ابن هشام لا يُضعِّف، أو يصوب، أو يرد الرأي المخالف فقط، بل يدعم ذلك كله بالأدلة العقلية والنقلية، وقد رأيناه يستعمل الحجة المنطقية في ردِّ إعراب النحاة لـ(إذ) بأنها ظرف لفعل أمر محذوف،وهو (اذكر)، وهي وقوع الكلام في التناقض بين ما يدل على الاستقبال، وما يدل على المضيِّ، وقد يحتج للخَصْمِ، ثم يحتج عليه إنصافًا منه ومراعاة منه للأمانة العلمية.

وإذا كانت مناقشة ابن هشام لمن سبقه أو عاصره من النحاة جزءًا من منهجه في مؤلفاته التي كانت من وضعه هو، فإن شروحه لمصنفات غيره لا

تخلو من هذه المناقشة أو المعارضة لصاحب المصنف، حيث اتخــذت مخالفتــه لصاحب المُصنَّف الذي يشرحه مظاهر شتى.

فقد نراه يُصَوِّب عبارةً لا تؤدي المعنى حق الأداء، ففي شرحه لألفية ابن مالك قال في معرض حديثه عن كون النداء من علامات الاسم: "وليس المراد به دخول حرف النداء،لأن (يا) تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو قولـه تعالى: ﴿قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[2] في قراءة الكسائي بتخفيف اللام من ﴿ألا﴾،ويقف على ماقبل الفعل قائلا: ﴿ألا يا﴾ ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿اسجدوا﴾، بل المراد كون الكلمة مناداة، نحو: (يا أيها الرجل)، و(يا فُلُ) و(يا مكرمان)[3].

فهو ينبه على أن تعبير النحاة بأن من علامات الاسم دخول (يا) عليه، ليس تعبيرًا دقيقًا؛ لأن (يا) قد تدخل على الحرف، كما في الآية الأولى، وقــد تدخل على الفعل، كما في الآية الثانية على قراءة الكسائي، وإنما التعبير الدقيق أن يقال: قبول الكلمة لأن تُنَادَى.

وقد نجده يستدرك على صاحب المصنف في تمثيله، فيذكر تمثــيلاً أدق، فقال في معرض حديثه عن علامة فعل الأمر، وهي قبوله نون التوكيد مع دلالته على الأمر: "وإن دلت على الأمر و لم تقبل النون فهي اســم، كــــ(نــزالِ) و(دِراكِ)، بمعنى: (انزل)، و(أدرك)، وهذا أولى مــن التمثيــل بــــ(صــه)،

---

(1) يس: ٢٦.

(2) النمل: ٢٥.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ص٦.

و(حَيَّهَل)، فإن اسميتهما معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين"[1].

فهو يعترض على تمثيل ابن مالك لاسم فعل الأمر، وهو الذي يدل على الطلب، ولكنه لا يقبل نون التوكيد بـ(صه)، و(حَيَّهَل)،ويرى أنه لو مَثَّلَ بقولهم: (نزالِ)،و(دِرَاكِ) لكان أولى؛ لأن اسمية (صه)، و(حيهل) معلومة من قبول التنوين، وليس من عدم قبولهما لنوني التوكيد فقط،على حين لا تُعلم اسمية (نزال) و(دراك) إلا بعدم قبولهما نوني التوكيد؛ لأنهما لا يقبلان التنوين.

وقد نجده يخالف صاحب المصنف دون أن يصرح بذلك، ولكن هذه المخالفة تتمثل في مخالفته لترتيب المسائل وطريقة معالجتها، فقد جعل ابن مالك مثلا أوجه الشبه بين الاسم المبني والحرف أربعة، وهي: الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه النيابي،والشبه الافتقاري، وتحت الأول تدخل الضمائر، وتحت الثاني تدخل أسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة، وتحت الثالث تدخل أسماء الأفعال والأصوات، وتحت الرابع تدخل أسماء الموصول، حيث يقول ابن مالك في ألفيته:

كالشبه الوضعي في اسمَيْ جئتَنا ... والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل، بلا ... تأثُّرٍ وكافتقار أُصِّلا[2]

ولكن ابن هشام حصر هذه الأوجه في ثلاثة مدمجًا الثالث والرابع تحت شبه واحد، وهو الشبه الاستعمالي، وجعل تحته ما ينوب عن الفعل دون تأثر بعامل قبله، وهو أسماء الأفعال، وما يفتقر إلى جملة بعده، وهو (إذ)، و(إذا)،

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ص٧.

(2) متن الألفية: ص٧.

و(حيث)، و(أسماء الموصول)"[١].

فهو يُعَدِّل التقسيم، ويغير المصطلحات، وكأنه يعترض على ابن مالك في هذا التقسيم، وفي إطلاق مصطلح الشبه الافتقاري، والنيابي مقترحًا أن يكون مصطلح الشبه الاستعمالي شاملاً لكل من النيابي والافتقاري.

كما نجده أيضا يخالف ابن مالك في عدد الحروف الناسخة، وهي: (إنَّ) وأخواتها، وفي تصنيفها، حيث جعل (إن) وأخواتها و(لا) النافية للجنس بابا واحدًا مضيفا إليها ناسخًا آخر، وهو (عسى)، فقال: "هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، ثم عدَّ هذه الأحرف مع بيان معانيها، وهي (إنَّ)، و(أنَّ) و(لكنَّ)، و(كأنَّ)، و(ليت)، و(لعلَّ)، و(عسى) عادًّا إيَّاهَا حرفًا بمعنى (لعل) مشترطًا لحرفيتها أن يكون اسمها ضميرا متصلاً به، و(لا) النافية للجنس[٢].

فهو يتفق مع المصنف في ترتيب الأبواب العامة كما سبق الحديث عن ذلك عند حديثنا عن منهجه في ترتيب الأبواب والمسائل، ولكنه قد يختلف في ترتيب المسائل الفرعية حتى يضم النظير إلى نظيره، وربما خالفه في ترتيب المسائل بقصد المخالفة في طريقة المعالجة، أو من أجل إضافة، ونحو ذلك.

---

(1) أوضح المسالك: ص٨،٩.

(2) السابق: ص٥٦،٥٧.

موقفه من المدارس النحوية

وبعد أن عرضنا لكثرة المؤلفات عند ابن هشام، ثم لطريقة معالجة المسائل النحوية، ثم لمنهجه في ترتيب الأبواب والمسائل، ثم لتوسعه وتعمقه في دراسة النحو، ثم لكثرة استشهاده بالنصوص اللغوية الفصيحة، وفي مقدمتها القرآن الكريم، ثم لمناقشة النحاة السابقين عليه في آرائهم- يجدر بنا أن نبرز موقفه من المدارس النحوية التي اصطلح عليها المؤرخون للنحو العربي،وهي المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية، ومن سار على نهجها من المصريين والأندلسيين، ولعل فيما درسناه عند ابن هشام من هذه الجوانب ما يصور من بعض الوجوه نشاط ابن هشام النحوي، ومدى استيعابه لآراء النحاة السالفين، ومدى فطنته في استخلاص الآراء واستنباطها، والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار مع النفوذ إلى القواعد النحوية الكلية العامة[1].

وكتاب (المغني) في الواقع موسوعة كبرى لعرض آراء النحاة السابقين له في مختلف الأصقاع العربية، وهو ليس عرضا فقط، بل هو مناقشة واسعة لتلك الآراء، وتبين الصحيح منها والفاسد مع كثرة الاستنباطات، ومع اشتقاق الآراء المبتكرة غير المسبوقة[2].

ومنهجه في دراسة النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين، ومن تلاهم من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارًا لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهرًا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل

(1) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٥.

(2) المرجع السابق: ص٣٥٤.

والتخريج، وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدًا لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه (المغني)، وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين[1]، ولكن دون تعصب لمذهبهم، بدليل أنه كان أحيانًا يؤيد الكوفيين، كما كان أحيانا يميل إلى آراء بعض البغداديين: كأبي علي الفارسي، وابن جني، كما كان يؤيد أحيانا بعض الأندلسيين: كابن عصفور، وابن مالك، ومما يدل أيضا على عدم تعصب ابن هشام لأي من المذاهب النحوية أنه كان أحيانًا يختار لنفسه ما يخالف به جمهور النحاة، الأمر الذي يجعلنا نحكم عليه بأنه لم يكن يدرس الظواهر النحوية بمنظار بصري أو كوفي أو بغدادي، ولكنه كان يدرسها بمنظار شخصي قائم على تحكيم حسه اللغوي، فهو يختار أو يرجح أو يتبنى من الآراء ما يراه صحيحًا في القياس، أو فصيحًا في الاستعمال.

وفيما يلي نذكر أمثلة لتأييد ابن هشام للبصريين، ولتأييده للكوفيين، ولتأييده لمن جاء بعدهم، ثم أمثلة لما اختاره لنفسه من آراء خالف بها الجمهور.

١ - تأييده للبصريين:

سبق أن ذكرنا أن ابن هشام كان في أغلب اختياراته يؤيد البصريين، من ذلك اختياره رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[2]، وأن (كان) وأخواتها تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها[3]،

(1) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٤٧،٣٤٨.

(2) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري: جـ١، ص١٥٨.

(3) السابق: جـ١، ص١٨٤.

وأن المفعول به منصوب بالفعل[1]، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة، ولا بمعنى اللام المحذوفة[2].

كما نرى ابن هشام يصحح مذهب سيبويه في حذف نون الرفع، وبقاء نون الوقاية في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[3]، قال: "ونحو (تأمروني) يجوز فيها الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة،وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح"[4]، واختيار حذف نون الرفع هو مذهب سيبويه كما ذكرنا[5]، والقراءة بنون واحدة خفيفة هي قراءة نافع وأبي جعفر، وقرأ ابن عامر بخُلْف عن ابن ذكوان بنونين،وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة"[6].

ولكننا نرى ابن هشام يؤيد رأي الأخفش والمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني في أن المحذوف نون الوقاية، وذلك في كتابه: (شذور الذهب)، يقول الشيخ/ خالد الأزهري: "وقيل: المحذوف نون الوقاية،وجزم به الموضح في شذوره، وأسقطه من شرحه، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني"[7].

---

(1) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري: جـ١، ص٣٠٩.
(2) السابق: جـ٢، ص٢٤.
(3) الزمر: ٦٤.
(4) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٤٤.
(5) شرح التصريح: جـ١، ص١١١.
(6) إتحاف فضلاء البشر: للدمياطي البناء، ص٣٧٦،٣٧٧.
(7) شرح التصريح: جـ١، ص١١١، وراجع: شذور الذهب: ص٦١.

ومعنى ذلك أن ابن هشام ذهب إلى أن المحذوف من النونين نون الوقاية، ولم يشر إلى المذهب الآخر الذي أيده في المغني، وهو مذهب سيبويه من أن المحذوف نون الرفع، ولعلنا نفهم من تردد ابن هشام بين المذهبين، حيث يؤيد أحدهما في موضع، ويؤيد الثاني في موضع آخر – أنه مع البصريين في هذه القضية – وإن انقسموا على أنفسهم حولها، لأن الأخفش والمبرد من البصريين، فهو تارة يختار مذهب سيبويه، وتارة يختار مذهب الأخفش والمبرد، وكأنه يجوّز الاعتبارين.

كذلك أيّد البصريين في عدم مجيء (ذا) موصولة دون أن تسبق بـ(ما)، أو (مَنْ) الاستفهاميتين، رافضا رأي الكوفيين، حيث لم يشترطوا ذلك، قال: "فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين، واستدلوا بقوله:

عَدَسْ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ   أمِنْتِ وهذا تحملين طليقُ

فردَّ احتجاجهم بهذا البيت، وجعلهم (هذا) اسم موصول بمعنى (الذي)، وجملة (تحملين) صلته، والعائد محذوف، و(طليق) خبر (هذا)، والتقدير: (والذي تحملينه طليق)، فقال: "وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون (ذا) للإشارة، وهو مبتدأ، و(طليق) خبره، و(تحملين) جملة حالية، والتقدير: (وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك)، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة لا موصولة"[1].

كما أيد مذهب البصريين في عدم وقوع الوصف مبتدأ يستغني بمرفوعه

(1) شرح قطر الندى: جـ١، ص١١٠،١١١.

عن الخبر إلا بالاعتماد على نفي أو استفهام، ورفض مذهب الأخفش والكوفيين في جواز ذلك دون الاعتماد على نفي أو استفهام مستدلين بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ

ورد احتجاج الكوفيين بهذا البيت، حيث قال: "ولا حجة لهم فيه، لكون الوصف خبرًا مقدمًا، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على (فعيل)، فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1].

وهكذا نرى ابن هشام في مؤلفاته المتعددة كثيرا ما يؤيد آراء سيبويه والبصريين، ويحتج لها، ويدافع عنها في مواجهة آراء الكوفيين.

٢- تأييده أحيانًا للكوفيين:

وليس معنى ذلك أنه كان متعصبًا لسيبويه، وجمهور البصريين، وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها. جديرة بالاتباع[2].

ومما تابع فيه الأخفش والكوفيين أن فعل الأمر معرب مجزوم، وليس مبنيًّا، وجزمه بلام الأمر محذوفة حذفًا مستمرًا نحو: (قم)، و(اقعد)، والأصل: (لتقم)، و(لتقعد)، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، فقال: "وبقولهم أقول: لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف،ولأنه أخو النهي،

(1) التحريم: ٤.

(2) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٢٤٩.

و لم يُدَل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، لأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله:

لتقم أنت يا ابنَ خير قــريش كي لتقضي حوائج المســلمينا

وقــراءة جماعــة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾[١]،وفي الحــديث: «لتأخــذوا مصافَّكم»، ولأنك تقول: (اغزُ)، و(اخشَ)، و(ارمِ)، و(اضربا)، و(اضــربوا)، و(اضربي)، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعْهَد كونه بالحذف"[٢].

ومن ذلك يتضح أن ابن هشام يذهب مع الكــوفيين إلى أن الأفعــال قسمان فقط، وهما: الماضي والمضارع، وأما الأمر فليس قسمًا قائمًا بذاته، وإنما هو مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بــ(لام الطلب)، وعدم اعتداد فعل الأمر قسما ثالثًا من الأفعال اتجاه تبناه بعض الدارسين المحدثين اتباعا لعلماء أصــول الفقه، حيث يجردون فعل الأمر من الدلالة على الزمن،ومن ثم يخرج عن مفهوم حقيقة الفعل، يقول الدكتور/ عبد الهادي الفضلي: "فالزمان الــذي أُعتُمِــدَ عنصرا مقوما لحقيقة الفعل في رأي النحاة نجده مدلولا عليه في صيغة (فَعَــل) وصيغة (يَفعَل) فقط، أما صيغة (افْعَلْ) فليس فيها دلالة على الزمان، ويرجــع هذا كما يقول الأصوليون إلى أن صيغ الأوامــر ألفــاظ إنشــائية خالصــة، والإنشائيات لا اقتران لها بالزمان إلا في حدود ما يقترن به كل شيء لا ينفك بطبيعته عن المكان والزمان باعتبارهما لازمين طبيعيين لكل شيء"[٣].

---

(1) يونس: ٥٨.

(2) مغني اللبيب: جـــ١، ص٢٢٧، وشرح التصريح: جـــ١، ص٥٥.

(3) دراسات في الفعل: ص٥٢،٥٣.

فاستبعد علماءُ أصول الفقه الأمر من أقسام الفعل؛ لتجرده من الـــزمن، وتبعهم في ذلك بعض الدارسين المحدثين من النحاة، وقد ألمح ابـْــن هشـــام إلى ذلك حينما ذهب إلى أن دلالة فعل الأمر على الطلب مســـتمدة مـــن الـــلام المحذوفة، وليست من الفعل نفسه، إذ هو مضارع في الأَّصـــل، يقـــول: "ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كـــــ(بعـــت، وأقســـمت، وقبلت)، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلـــها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو (قُمْ)؛ لأنه ليس له حالة غير هـــذه، وحينئذٍ فتشكل فعليته، فإذا ادعى أن أصله (لتقم) كان الدالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل"[1].

فهو يفرق بين نحو (بِعْتُ)، و(أقسمت) و(قَبِلتُ) وبين (قُمْ) فإن الأفعال الأولى إذا استعملت في الإنشاء جردت عن الزمان، ولكنها في الأصل أفعـــال ماضية مقترنة بالزمن، فتجريدها في الإنشاء عن الزمن عارض، ولكـــن (قـــم) ليست له إلا حالة واحدة، وهي الإنشاء، ولذلك لابد من جعل أصله مضارعًا مقرونا بـــ(لام الطلب)، فهو يتفق مع الأصوليين في أن فعل الأمر مجرد عـــن الزمن، ومن ثم ليس قسمًا مستقلاً من الأفعال، ولكن يخالفهم في أصل فعـــل الأمر، فلم ينظر إليه الأصوليون نظرة لغوية، أو اشتقاقية، بل كانت نظرتهم إليه دلالية محضة.

ومما أيد فيه ابن هشام الكوفيين جعلهم (أبْؤسًا) خبر يكون محذوفـــة لا خبر (عسى) في المثل: (عسى الغوير أبؤسًا) كما يذهب إلى ذلـــك ســـيبويه،

---

(1) مغني اللبيب: جـــ١، ص٢٢٧.

وأبو علي الفارسي، قال ابن هشام: "والصواب أنهما – يعني قول الشاعر: عسيت صائما، والمثل المذكور – مما حذف فيه الخبر: أي: يكون أبؤسا، وأكون صائمًا؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونه صائما، لا نفس الصائم"[1].

وكان جمهور البصريين يمنع توكيد النكرة مطلقا، وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام مصححا مثل: (اعتكفت أسبوعًا كله)"[2].

ومما أيد فيه ابن هشام الكوفيين أيضا إنكارهم (أنْ) المفسرة، قال: "وعن الكوفيين إنكار (أنْ) التفسيرية ألبتة، وهو عندي متَّجه؛ لأنه إذا قيل: (كتبت إليه أنْ قم)، لم يكن (قم) نفس (كتبت)، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: (هذا عسجد)، أي: (ذهب)، ولهذا لو جئت بـ(أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع"[3].

كذلك يؤيد الكوفيين في جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف المصدر – وهو مفعول – كما في قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[4] ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)،

---

(1) مغني اللبيب: جـ١، ص١٥٢، وشرح التصريح: جـ١، ص٢٠٤.

(2) شرح التصريح: جـ٢، ص١٢٤، والمدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٠.

(3) المغني: جـ١، ص٣١.

(4) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم)"[1].

كما أيد الفراء ومن تبعه في أنْ (لو) قد تجيء مصدرية بمعنى (أنْ) المصدرية إلا أنها لاتنصب المضارع، ويكثر وقوعها حينئذ بعد (ود)، أو بعد (يود) مثل قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[3]، وقد تقع بدونهما كقول قتيلة:

ما كان ضرَّك لو مننتَ وربما ... منَّ الفتى وهو المَغيظ المُحْنَقَ

ويعرض لرأي جمهور البصريين في أنها في هذه المواضع شرطية، وأن جوابها محذوف،ثم يُعَقِّبُ على رأيهم بقوله: "ولا خفاء بما في ذلك من التكلف"[4].

وقد ساق الدكتور شوقي ضيف مجموعة من الأمثلة التي ذهب فيها ابن هشام مذهب الكوفيين[5].

٣- موافقاته للبغداديين والأندلسيين:

وكما كان ابن هشام يختار من آراء البصريين والكوفيين ما يروق له، وما يراه أقرب إلى القياس، أو إلى الاستعمال الصحيح دون تعصب لأحد الفريقين، وإن كانت اختياراته من آراء البصريين أكثر- كان أيضا يختار ما

---

(1) شرح التصريح: جـ٢، ص٥٧،٥٨.

(2) القلم: ٩.

(3) البقرة: ٩٦.

(4) المغني: جـ١، ص٢٦٦، وراجع: شرح التصريح: جـ٢، ص٢٥٤.

(5) راجع: المدارس النحوية: من ص٣٤٩ إلى ص٣٥١.

يروق له من آراء البغداديين، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، ومن آراء الأندلسيين، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، وهؤلاء جميعًا سواء أكانوا من الشرق أم من الغرب، كانت آراؤهم أيضا قائمة على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، ولكن مع الشرح والبسط والتعليل والاحتجاج، وغير ذلك من ألوان التوسع.

ومما وافق فيه ابن هشام أبا علي الفارسي – وقوع (حيث) مفعولاً به، قال: "وقد تقع (حيث) مفعولاً به وفاقا للفارسي، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1]، إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها (يعلم) محذوفًا مدلولاً عليه بـ(أعلم)، لا بـ(أعلم) نفسه؛ لأن (أفعل) التفضيل لاينصب المفعول به"[2].

ويبدو أنه يوافق ابن جني في إبدال الجملة من المفرد في قول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

فجملة الاستفهام، وهي: (كيف يلتقيان) عند ابن جني بدل من (حاجة)، و(أخرى)، أي: إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما.

فقد نقل ابن هشام ذلك عن ابن جني، دون أن يعترض عليه[3].

أما نحاة الأندلس فكان أكثرهم ترددا في كتبه كما يقول الدكتور/

---

(1) الأنعام: ١٢٤.

(2) المغني: جـ١، ص١٣١،١٣٢.

(3) راجع: المغني: جـ٢، ص٤٢٦، وشرح التصريح: جـ٢، ص١٦٢، والمدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥١.

شوقي ضيف: ابن عصفور، وابن مالك، وأبا حيان، فمما اختاره من آراء ابن عصفور أن (لن) قد تأتي للدعاء، والحجة في ذلك قول الأعشى:

لن تزالوا كذالكم ثم لا زلـ ـتُ لكم خالدا خلود الجبال[1]

وأن محل الجملة في التعليق النصب، ولذلك يعطف عليها بالنصب، مثل: (عرفتُ مَنْ زيدٌ وغيرَ ذلك من أمور)، وكان ابن عصفور يستدل بقول كُثير:

وما كنتُ أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولتِ

بنصب (موجعات) وعطفها على عبارة: (ما البكا)، التي عُلِّق عنها الفعل (أدري)"[2].

أما ابن مالك فهو كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف: صاحبه الذي عُني بشرح مصنفاته مثل (التسهيل)، و(الألفية)، ومن يقرؤه في (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) يجده يتبعه في جمهور آرائه، وقلما خالفه، وقد حكى آراءه أو قل كثيرًا منها في كتابه: (المغني) وتارة يوافقه، وتارة يخالفه، ومما وافقه فيه: أن (إلى) قد تأتي بمعنى (في)، كما في الآية الكريمة: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[3]، أي: (في يوم القيامة)[4]

وأنه يمكن تخريج مسألة (الزنبور): (فإذا هو إياها)؛ على أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، يقول: "ويشهد له قراءة الحسن: ﴿إياك

---

(1) المغني: جـ١، ص٢٨٤، والمدارس النحوية: ص٣٥٢.

(2) المغني: جـ٢، ص٤١٩، وشرح التصريح: جـ١، ص٢٥٧، والمدارس النحوية: ص٣٥٢.

(3) الأنعام: ١٢.

(4) المغني: جـ١، ص٧٥، المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٢،٣٥٣.

تُعْبَدُ﴾[١]، ببناء الفعل للمفعول"[٢].

وأنَّ (حتّى) إذا عطفت على مجرورٍ أُعِيدَ الخافض فرقا بينها وبين الجارة، مثل: (مررت بالقوم حتى بزيدٍ)، إلا إذا تعين كونها للعطف مثل: (عجبتُ من القوم حتى نبيِّهم)، قال ابن هشام: "وهو قيدٌ حسنٌ"[٣].

وأما أبو حيان فإن اسمه تردد كثيرا في مؤلفات ابن هشام، وكان يتعقبه كثيرًا حتى إنه لم يكد يتفق معه في شيء، كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف[٤].

ويبدو أن ابن هشام لم يكن ينقل عن أبي حيان ما يتفق معه عليه من الظواهر اللغوية، بل كان يتحرى أن ينقل عنه المسائل التي يخالفه فيها حتى يتسنى له الردُّ عليه يقول عمران عبد السلام: "فقد كان يستطيع أن ينقل عنه مئات من النقول المفيدة في كتبه النحوية، والبحر المحيط، والنهر الماد من البحر، ولكنه لم يفعل، بل اقتصر على نقول قليلة لا تزيد على ستة وثلاثين نقلاً، توخى فيها جميعًا تقريبًا أن تكون معرضًا لأخطاء أبي حيان" ثم يعقب عمران عبد السلام على ذلك بقوله: "حقا إنه لم يتحيف عليه في الحكم بشأنها، ولكن اختياره لها، واقتصاره عليها يبرز موقفه من أبي حيان"[٥].

وليس معنى ذلك أن ابن هشام لم يكن يقدر أبا حيان حق قدره، أو لم يكن يعنى بمؤلفاته، بل إنه على الرغم من عدم ثبوت تلمذته عليه سوى قراءته

(1) الفاتحة: ٥.

(2) المغني: جـ١، ص٩١، والمدارس النحوية: ص٣٥٢.

(3) المغني: جـ١، ص١٢٧،١٢٨، المدارس النحوية: ص٣٥٢ وما بعدها.

(4) المدارس النحوية: ص٣٥٤.

(5) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: ص١٩٤،١٩٥.

على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى- شُغِفَ بمؤلفاته، وأعجب بها، حتى إنه انفرد وحده بثلاثة كتب نحوية من بين ما قام ابن هشام بشرحها، وهي:

١. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

٢. شرح اللمحة البدرية.

٣. فوح الشذا في مسألة (كذا)، وهو شرح لكتاب (الشذا في مسألة كذا) لأبي حيان.

ولا غرو أن يكون ما أقدم عليه ابن هشام من تتبع مؤلفات أبي حيان بالشرح وبالدراسة- إعجابا منه بما أودعها من آراء فريدة، ومسائل مفيدة، ومآخذ نادرة[1].

وليس معقولا أن يتصدى لشرح هذه المصنفات لأبي حيان، ثم يختلف معه في كل شيء، بل لابد أن يتفق معه في كل ما عرضه من مسائل النحو والصرف بوجه عام، أما اعتراضه عليه في مسائل فردية،أو في تخريج آية قرآنية، أو بيت من الشعر، فهذا أمر طبيعي قد يحدث بين أي شارح لمصنف من المصنفات، وصاحب هذا المصنف، فابن هشام يشرح تصنيف أبي حيان، ويوضح مراده، ولا يعترض عليه إلا في مسائل خلافية فرعية، وليس في القواعد الكلية، فمن ذلك مثلا: شرح ابن هشام لأسماء الإشارة، وهي نوع من المعارف أطلق أبو حيان عليه (مبهمًا) دون أن يصرح بمصطلح اسم الإشارة، و لم يعترض عليه ابن هشام في ذلك، بل وضح مقصوده، وما يعنيه بالمبهم، قال أبو حيان: "والمبهم نحو: ذا، وذاك، وذلك، وذان، وذانك، وذانِّك، وذي،

(1) مقدمة تحقيق شرح اللمحة البدرية للدكتور/ صلاح روّاي، جـ١، ص٣٥.

وتيك، وتلك، وتان، وتانك، وتانِّك، وأولاء، وأولاك، وأولئك.

قال ابن هشام شارحا لذلك: "أقول: هذا النوع الثالث من أنواع المعارف، وهو اسم الإشارة، ويسمى (المبهم)، وهو ما دل على مسمى وإشارة إليه"[١].

ثم مضى يفصل أنواع اسم الإشارة، و لم يعترض على أبي حيان في تسميته لهذا النوع بالمبهم، بل أقره على ذلك موضحًا مراده.

وهذا يجعلنا نقول بحيادة ابن هشام نحو أبي حيان، وعدم التحامل عليه، ومما يدل على ذلك أنه كان أحيانا ينقل مجموعة من الآراء حول مسألة ما،ويتبع كل رأي بحجته دون أن يؤيد رأيًا، أو يعترض على رأي، ومن ذلك صنيعه في مناقشة بدء أبي حيان حديثه عن المرفوعات بالفاعل، فقال ابن هشام: "إنما بدأ المصنف بالفاعل؛ لأنه أصل المرفوعات عنده، وغيره من المرفوعات محمولٌ عليه، وهذا اختيار جماعة، ويشهد لهم قوة عامله، وهو الفعل وشبهه.

ومنهم من جعل المبتدأ هو الأصل، وغيره محمول عليه،وبه قال آخرون، ويشهد لهم أن عامله لما لم يكن لفظيًّا ما كان رافعه كأنه ذاتي له، وما بالذات أصل، وما بالعرض فرع.

وقيل: كل منهما أصلٌ برأسه.

وبالجملة، فهذا الخلاف طويل الذيل، عديم النيل"[٢].

فلو كان ابن هشام متحاملا على أبي حيان، متصيدًا عليه الأخطاء، لرد

---

(1) شرح اللمحة البدرية: ج١ ص١٣٣.

(2) السابق: ج١ ص١٧٢، ١٧٣.

قوله بأصالة الفاعل في المرفوعات،بل قدمه في الذكر، واحتجَّ له.

فلم يكن تأييد ابن هشام أو اعتراضه مبنيًّا على الهوى، بل كان مبنيًّا على الحجج اللغوية القوية، ولذلك لا يجد غضاضة في مخالفته لمن عُرِفَ بالتشيع له، ومناصرته على أبي حيان – وهو ابن مالك، فها هو يرد قوله بأن المضاف في درجة ما يضاف إليه مطلقًا، فيقول: "وقد اُختلف في درجته في التعريف على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن المضاف إلى الشيء في مرتبة دونه، قاله الفرَّاء.

الثاني: أن المضاف إلى الشيء في مرتبته مطلقًا، وهو اختيار ابن مالك.

الثالث: وهو قول المحققين أن المضاف إلى الشيء في مرتبته مطلقًا، إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم.

فأما قول ابن مالك والفراء فمردودان بقول امرئ القيس:

فأدركَ لم يَجْهَدْ، ولم يُثْنَ شأوه ... يمر كخذروف الوليد المُثَقَّبِ

وقولهم: (مررت بزيد صاحبك)؛ فإن (الخذروف) إذا كان دون (المثقب) في التعريف، و(زيد) إذا كان دون (صاحبك) لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، وهو لا يجوز"[1].

فابن هشام يتمسك برأيه، ولا يتخلى عنه ولو كان المخالف له من المقربين إليه، والأثيرين لديه.

وهكذا فإن ابن هشام كان يختار من آراء البغداديين والأندلسيين ما يتفق مع مذهبه واتجاهاته، دون تعصب لأحدٍ، أو تحامل على أحدٍ، لأن الحكم عنده

(1) شرح اللمحة البدرية: جـ١، ص١٦٤، ١٦٥.

هو المقاييس اللغوية الصحيحة، والاستعمال الفصيح الثابت في السماع.

٤- موافقاته لبعض آراء المدرسة المصرية:

ولم يكن ابن هشام ينقل آراء البغداديين والأندلسيين، ويختار منها ما يشاء ويرفض منها ما يشاء فقط، بل كان أيضا ينقل آراء النحاة المصريين الذين سبقوه وعاصروه، ويوازن بينها، ويختار منها ما يتفق مع اتجاهاته ومذهبه، أمثال: علي بن إبراهيم الحوفي المتوفى سنة (٤٣٠) للهجرة، وابن بابشاذ المتوفى سنة (٤٦٩) للهجرة، وابن بري المتوفى سنة (٥٨٢) للهجرة تقريبًا، وابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦) للهجرة[١]، وغيرهم.

فقد نقل عن الحَوفي قوله بحذف الخبر ودلالة الجملة عليه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٢]، قال الحوفي: "الخبر محذوف، أي: مأجورون، والجملة دليله"[٣].

يريد أن جملة (إن) وما دخلت عليه، ليست هي الخبر عن (الذين)، بل الخبر محذوف دلت هذه الجملة عليه، وقد ذكر ابن هشام قول الحوفي هذا بعد أن ذكر عدة آراء، ولم يعترض عليه أو يضعه بعد صيغة التضعيف مثل: (قيل)، أو: (زعم)، مما يدل على أنه يرتضي هذا القول.

وقد وجدناه يرد قول الحوفي مع أبي البقاء بأن الجملة: (إن ذلك لمن عزم الأمور) جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ

(1) راجع: المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٣.

(2) الأعراف: ١٧٠.

(3) المغني: جـ٢،ص ٥٠٠.

الْأُمُورِ﴾[1]، فقال ابن هشام في معرض حديثه عن وجوب تقدير رابط، أي: (إن ذلك منه)، وذكر الآراء في موقع هذه الجملة أهي خبر المبتدأ الذي هو (مَنْ) على جعلها موصولة، أم هي جواب الشرط على جعل اللام للابتداء و(مَنْ) شرطية، أم هي جواب القسم دلت على جواب الشرط المحذوف على جعل اللام موطئة للقسم: "وقول أبي البقاء والحوفي (إن الجملة جواب الشرط) مردود؛ لأنها اسمية، وقولهما: (إنها على إضمار الفاء) مردودٌ؛ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة"[2].

كذلك نقل قول (ابن بابشاذ) بجواز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع بالنداء والدعاء مع بقاء عملها[3]، وعليه يُنصب المضارع بها في نحو قولهم: (إذن يا عبدَ الله أكرمَك)، و(إذن أعزَّك اللهُ أُكرِمَك)، ويبدو أن ابن هشام يوافقه على ذلك؛ لعدم إنكاره عليه.

كما نقل عن (ابن بري) جواز أن تكون (ما) شرطية زمانية، فقال ابن هشام: "وزمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[4]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم"[5].

وواضح من هذا النص أن ابن هشام يوافقهم على هذا الاستعمال؛ بدليل

---

(1) الشورى: ٤٣.
(2) المغني: جـ٢، ص٤٩٩.
(3) المغني: جـ١، ص٢٢.
(4) التوبة: ٧.
(5) المغني: جـ١، ص٣٠٢.

استظهاره في هذه الآية الكريمة.

أما ابنُ الحاجب فكثيرا ما كان ابن هشام يتعقبه في آرائه بالرد والـــرفض، يقول الدكتور/ شوقي ضيف: "ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إن أهم نحوي مصري تعقبه في آرائه هو ابن الحاجب، وكثيرا ما يثبت عليه السهو والوهم والتعسف، وكثيرًا ما يتوقف لنقض آرائه"(١).

وليس معنى هذا أن ابن هشام كان يعارض ابن الحاجب في كل شيء، بـــل كان أحيانًا يختار رأيه ومن ذلك بناء (هذان) و(هذين)، فالأولى مبنية على الألـــف في حالة الرفع، والثانية مبنية على الياء في حالتي النصب والجر، قال ابـــن هشـــام: "وقيل: (هذان) مبني لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين (هذين) جـــرا ونصبًا ليس إعرابا أيضا، واختاره ابن الحاجب".

وهذا أيضا اختيار ابن هشام بدليل أنه يقوي هذا القول، ويحتج له، فيقـــول بعد ذلك: "قلت: وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس، إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه مع أن فيها مناسبة لألف (ساحران)"(٢).

يريد القراءة بتشديد (إنّ) و(هذان) بالألف في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٣)، وهي قراءة غير حفص وابن كثير وأبي عمرو(٤)، فهو يتخذ مـــن هذه القراءة دليلاً على ما اختاره ابن الحاجب من بناء (هذان)، و(هـــذين)، إلا أن الألف هنا أنسب؛ لاتساقها مع ألف (ساحران)، وأن الياء أنسب في قوله تعـــالى:

(1) المدارس النحوية: ص٣٥٤.

(2) المغني: جـــ١، ص٣٨،٣٩.

(3) طه: ٦٣.

(4) شرح شعلة على الشاطبية: للموصلي، ص٤٩٢.

﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾[1].

كما وافقه أيضا في جعل (لَمَّا) هي الجازمة حذف مجزومها في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2]، وذلك على قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد النون والميم في (إنَّ) و(لمَّا)[3]، إلا أنه خالفه في الفعل المقدر، حيث قدره ابن الحاجب بـ(لمَّا يُهملوا، أو يُتركوا)[4]، وقدره ابن هشام بـ(لمَّا يُوَفـوا)، معللا ذلك بأن الفعل بعدها متوقع الثبوت، ومتصل بزمن التكلم[5].

ومما خالف فيه ابن هشام ابن الحاجب تخريجه للبيت:

إما أقمتَ وأمَّا أنت مرتحلاً ... فالله يكلأُ ما تأتي وما تَذَرُ

حيث استدل به ابن هشام على مجيء (أنْ) المفتوحة الخفيفة، بمعنى (إنْ) الشرطية، إذ لو كانت (أنْ) في قوله: (وأما أنت مرتحلاً) مصدرية للزم عطف المفرد على الجملة، ولكن ابن الحاجب خرَّج البيت على أنها مصدرية، وأن المصدر مجرور بلام التعليل المحذوفة، وقد أنكر ابن هشام عليه ذلك، فقال: "وتعسَّف ابن الحاجب في توْجيه ذلك فقال: لما كان معنى قولك (إن جئتني أكرمتك)، وقولك: (أكرمك لإتيانك إياي) واحدا، صحَّ عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: (إن جئتني وأحسنت إلي أكرمتك)، ثم تقول: (إن جئتني ولإحسانك إليَّ أكرمتك)،

---

(1) القصص: ٢٧.

(2) هود: ١١١.

(3) شرح شعلة على الشاطبية للموصلي: ص٤٣٢.

(4) الأمالي النحوية: جـ١، ص٦٧،٣٨.

(5) المغني: جـ١، ص٢٨١، ٢٨٢.

فتجعل الجواب لهما، وعلى هذا يعقب ابن هشام بقوله: "وما أظن أن العربَ فاهت بذلك يوما ما"(١).

وواضح من هذا أن ابن هشام كان يوافق ابن الحاجب على مـا يـراه في جانب القياس أو السماع، أما ما جافى القياس، كما رأينا في تقديره للفعل المجـزوم بـ(لما)، وما خالف السماع، كما رأينا في توجيه البيت، فإن ابن هشـام كـان يخالفه، ويصوب آراءه، ويضعها في مسارها الصحيح، ولعل اتجاه ابـن الحاجـب العقلي وتأثره بعلمي أصول الفقه والمنطق جعله يوغل في التقدير والتأويل، وهذا لا يتفق مع اتجاه ابن هشام الذي كان يحتكم إلى السماع والقياس، ويحـتج بالأدلـة اللغوية الخالصة، فكان يستعرض الآراء ويوازن بينها، ويعرض كلاً منها على القياس والسماع،ثم يرجح منها أقربها إلى القياس، أو أقربهـا إلى السـماع والاسـتعمال، ويرفض أبعدها عن القياس أو عن السماع والاستعمال.

٥- آراؤه التي تفرد بها:

يُعدُّ النشاط النحوي لابن هشام ثورة في مجال الدراسات اللغوية امتد تأثيرها إلى الأجيال التي تلته، وما زال تأثيرها واضحًا في الجهود اللغوية التي بُذلَت بعد ابن هشام، وإن كانت هذه الثورة جلية في كل مصنفاته، واضحة في كل آرائه، فـإن كتابه (المغني) أكثر مؤلفاته إبرازًا وتمثيلاً لهذه الثورة النحوية، حيث استوعب فيـه كل جهود السابقين عليه والمعاصرين له، فدرسها وفهمها، ووازن بينها، وعرضـها على القياس والسماع، وأيدها أو عارضها، واحتج لها أو عليها، وكانـت هـذه الجهود مختلفة متنوعة، إذ لم يقتصر على نقل آراء البصريين فقط، أو الكوفيين فقط، أو البغداديين فقط، أو الأندلسيين فقط، أو المصريين فقط، كما لم يقتصر على نقل

(1) المغني: جـ١، ص٣٦.

آراء القدماء فقط، بل أعانه اطلاعه الواسع على أن يستوعب آراء النحاة قديمًا وحديثًا، ومن كل قُطْرٍ حتى يستطيع أن يخرج بعد ذكر هذه الآراء برأيٍ جديد لم يُسْبَقْ إليه، أو استنباط حكمٍ لم يستطع أحد قبله أن يستنبطه، أو تحليل جديد لنص لم يتوصل إليه غيره،وهذا كله يدل على أنه وقف على كل ما قبله من جهود لغوية، بل وقف أيضا على كل ما وصلت إليه الدراسات النحوية في عصره، ولعل في استيعاب ابن هشام لكل آراء النحاة دليلا قاطعا على عدم تعصبه، أو انتمائه إلى مذهب بعينه، أو مدرسة بعينها، وإنما كان حُرًّا في نقله وفي فكره، فلم يقع تحت تأثير اتجاه معينٍ، وقد رأينا أنه لم يتحامل على نحويٍّ معين، لأنه ينتمي إلى مدرسة كذا، وإنما رأيناه يعرض لآراء النحوي، فقد يؤيده ويناصره ويحتج له في رأي، وقد يعارضه أو يرده أو يحتج عليه في رأي آخر،كما رأيناه أيضا يناصر رأيًا بصريًّا في موضع، ثم يناصر رأيًا كوفيًّا في موضع آخر، وقد نراه يخالف الجمهور، فيأتي برأي جديد، أو يستنبط حكمًا جديدًا، من قاعدة مقررة، أو يأتي بتخريج جديد لنص قرآني أو شعري لم يُسبق إليه.

ويُعدُّ (المغني) مَسْرَحًا متسعًا لكل آراء ابن هشام التي تفرد بها؛ لأن الغرض من تأليفه أساسًا هو إصلاح ما وقع فيه النحاة من أخطاء منهجيةٍ في إعراب القرآن الكريم، حيث لم يعربه بالطريقة التقليدية، وهي إعرابه آية آية، أو كلمة كلمة؛ لأن هذه الطريقة تستلزم إعراب ما لا يخفى على أحد، وإنما تناول الأمور الكلية، أو القواعد العامة للغة التي تدخل تحتها الأمور الجزئية، فهو مثلا حينما يتناول معاني الهمزة واستعمالاتها، فإنه يطبق ما يذكره على آي القرآن الكريم، وهكذا في كل قضية يتناولها، سواء تتعلق بالحروف والأدوات، أم تتعلق بالجمل وشبهها، أم تتعلق بالمقارنة بين الوظائف النحوية المتشابهة، فإنه يستحضر الآيات القرآنية التي يطبق

عليها ما يذكره من هذه القضايا.

وإذا كانت آراء ابن هشام الجديدة أو المبتكرة مبثوثة في مؤلفاته، وفي كل ما عالجه من قضايا مختلفة في كتابه (المغني) خاصة، فإننا لا نبالغ إذا قلنا: إن خمسة أبوابٍ من الأبواب الثمانية التي تضمنها كتابه (المغني) جديدة وجديرة بوصفها خير إسهامٍ في تطوير الدراسات النحوية في عصر ابن هشام، فكانت هذه الأبواب كلها معبرة ومصورة لآراء ابن هشام التي تعقب بها غيره من النحاة، واستدرك بها على آرائهم بالتضعيف والرفض، أو بترجيح غيرها عليها إلى غير ذلك من وجوه التعقيب والاستدراك، ثم يأتي بعد ذلك بالصواب، والأقوى، أو الأرجح.

ففي البابْ الرابع- وهو في (ذكر أحكام يكثر دورها)[1]، تناول قضايا نحوية مختلفة، كالرتبة بين المبتدأ والخبر، وبين الاسم والخبر، وبين الفاعل والمفعول، والمقارنة بين عطف البيان والبدل، وبين اسم الفاعل والصفة المشبهة، وبين الحال والتمييز، وأقسام الحال، وإعراب أسماء الشرط والاستفهام، ومسوغات الابتداء بالنكرة، وأقسام العطف، ومواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وضمير الشأن، وضمير الفصل، أو العماد، وروابط الجملة الواقعة خبرًا، والأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، والأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا أي: لازمًا، والأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر (اللازم).

فقد تناول ابن هشام هذه الموضوعات كلها تناولاً جديدًا، وعرض مسائلها عرضًا جديدًا لم يُسبق إليه لا في المنهج ولا في طريقة العرضِ، وقد أبرز في ثنايا ذلك كله موقفة من آراء غيره مؤيدًا أو معارضًا، أو مضيفًا... إلى غير ذلك.

وفي الباب الخامس: وهو (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على

---

(1) المغني: جـ٢، ص٤٥١، وما بعدها.

المعرب من جهتها)[1]، تناول هذه الجهات، وهي عشر:

الأولى: مراعاة الصناعة اللفظية دون مراعاة المعنى.

الثانية: مراعاة معنى صحيح دون النظر في صحته إلى ما تقتضيه الصناعة.

الثالثة: التخريج على ما لم يثبت في العربية.

الرابعة: التخريج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، وترك الوجه القريب القوي.

الخامسة: ترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة.

السادسة: عدم مراعاة الشروط المختلفة بحسب الأبواب.

السابعة: حمل كلام على شيء،ويشهد استعمال آخر في نظيره بخلافه.

الثامنة: الحمل على شيء، وفي هذا الموضع ما يدفعه.

التاسعة: عدم التأمل عند وجود المشتبهات.

العاشرة: التخريج على خلاف الأصل، وعلى خلاف الظاهر لغير مقتضٍ لذلك.

فهذه الجهات العشر هي التي تُوقِع المعربين في الخطأ والوهم، وقد اغتنم ابن هشام الحديث عن هذه الجهات في تصويب ما وقع فيه المعربون من أخطاء، أو من بُعْدٍ عن الأرجح أو الأقوى.

فمن التخريج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ وهي الجهة العاشرة قول مكي بن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾[2]: "إن الكاف في

---

(1) المغني: جـ٢، ص٥٢٧، وما بعدها.

(2) البقرة: ٢٦٤.

﴿كَالَّذِي﴾ نعت لمصدر محذوف، أي: (إبطالاً كالذي)" وعلى هذا التخريج عقب ابن هشام بقوله: "ويلزمه أن يقدر: (إبطالا كإبطال إنفاق الذي ينفق)، والوجه أن يكون (كالذي) حالاً من الواو، أي: (لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق)، فهذا الوجه لا حذف فيه"[1].

وفي الباب السادس وهو (في ذكر أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها)[2]، تناول عبارات مأثورة عن المعربين اشتهرت عنهم، ولكنها ليست دقيقة في التعبير عن المراد، وقد ذكر ابن هشام من هذه الأمور عشرين موضعًا، وهي ما يحضره من هذه الأمور؛ لأنها أكثر من ذلك.

الأول: قولهم في (لو): إنها حرف امتناع لامتناع.

الثاني: قولهم في (إذا) غير الفجائية: إنها ظرف لما يستقبل من الزمان، فيها معنى الشرط غالبًا.

الثالث: قولهم: النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة.

الرابع: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[3]: إن (رغدًا) نعت لمصدر محذوف.

الخامس: قولهم: الفاء جواب الشرط.

السادس: قولهم: العطف على عاملين.

السابع: قولهم: (بل) حرف إضراب.

---

(1) المغني: جـ٢، ص٥٥٩.

(2) الغني: جـ٢، ص٦٥٠، وما بعدها.

(3) البقرة: ٣٥.

الثامن: قولهم في نحو: (ائتني أُكرمْك): إن الفعل مجزوم في جواب الأمر.

التاسع: قولهم في المضارع في مثل: (يقوم زيد): فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم.

العاشر: قولهم: امتنع نحو (سكران) من الصرف للصفة والزيادة، ونحو (عثمان) للعلمية والزيادة.

الحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[1]: إن الواو نائبة عن (أو).

الثاني عشر: قولهم: المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث.

الثالث عشر: قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض.

الرابع عشر: قولهم: إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول.

الخامس عشر: قولهم: يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

السادس عشر: قولهم: يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين.

السابع عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[2]: إن ﴿السماوات﴾: مفعول به. والصواب: أنه مفعول مطلق.

الثامن عشر: قولهم في (كاد): إثباتها نفي، ونفيها إثبات.

التاسع عشر: قولهم في (السين وسوف): حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال.

---

(1) النساء: ٣.

(2) الجاثية: ٢٢.

العشرون: قولهم في نحو: (جلست أمامَ زيدٍ): إن (زيدًا) مخفوض بالظرف.

فهذه مقولاتٌ عن المعربين رأى ابن هشام أنها غير دقيقة، إما لعمومها، كما في قولهم: إن (لو) حرف امتناع لامتناع، فهذه العبارة عامة، وقد بيَّنَ ابن هشام عند حديثه عنها في باب الأدوات أنها تأتي لمعانٍ كثيرة، يقول ابن هشام: "وقد بيَّنَّا الصواب في ذلك في فصل (لو)، وبسطنا القول فيه بما لم نُسبق إليه"[1].

وإما لقصورها عن الوفاء بالمراد، كقولهم: إن الفاء جواب الشرط، فهذه العبارة قاصرة عن أداء المعنى المراد، والصواب أن يقال: الفاء رابطة لجواب الشرط؛ لأن جواب الشرط هو الجملة لا الفاء[2].

وكقولهم: العطف على عاملين. والصواب أن يقال: العطف على معمولي عاملين[3].

وكقولهم: إن (بل) حرف إضراب. والصواب أن يقال: حرف استدراك وإضراب[4].

وإما لخطئها كقولهم: إن (الواو) في قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ نابت مناب (أو). فقد أنكر ابن هشام ذلك قائلا: "ولا يُعرف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين"[5].

وإما لعدم دقتها بنقصانها ما يكمل معناها، كقولهم: (ينوب بعض حروف

---

(1) المغني: جـ٢، ص٦٥٠، وراجع حديثه عن (لو): ١/٢٥٥، وما بعدها.

(2) المغني: جـ٢، ص٦٥٢.

(3) المغني: جـ٢، ص٦٥٣.

(4) المغني: جـ٢، ص٦٥٣.

(5) المغني: جـ٢، ص٢٥٣.

الجر عن بعض). والصواب: إدخال (قد) على (ينوب)[1].

وهكذا مضى ابن هشام ينقُدُ هذه العبارات المأثورة عن المعربين، فيظهر عيوبها، ويصوبها.

وفي الباب السابع وهو (في كيفية الإعراب)[2] تناول كيفية إعراب الكلمة إذا كانت متصلة بالفعل أو بالاسم، أو كانت مستقلة، وقد نبه ابن هشام على أن المخاطب بمعظم هذا الباب هم المبتدئون، وهنا يعلم المبتدئين كيف يعبرون عن اللفظ المراد إعرابه، فإذا كان متصلاً بالفعل مثلاً عُبِّر عنه باسمه، فيقال: (التاء) في (ضربت): فاعل، ولا يقال: (تُ).

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به، فيقال: (قد) حرف تحقيق، كذلك إذا كان أكثر من حرفين[3].

ثم بَيَّن أن أول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، كالتباس (الواو) في (وعظ) و(الفاء) في (فسخ) بالعاطفتين، وكالتباس (أل) في قوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾[4] بـ(أل) في نحو: (المنطلق)، يقول ابن هشام: "وقد سمعت من يعرب: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ مبتدأ وخبراً، فظنها مثل قولك: (المنطلق زيد)"[5].

---

(1) المغني: جـ٢، ص٦٥٦.

(2) المغني: جـ٢، ص٦٦٤.

(3) المغني: جـ٢، ص٦٦٤،٦٦٥.

(4) التكاثر: ١.

(5) المغني: جـ٢، ص٦٦٨.

الثاني: أن يجري لسانه على عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في (كنتُ، وكانوا) الناقصة:فعل وفاعل؛ لما ألف من قول ذلك في نحو: (فعلت، وفعلوا)[1].

الثالث: أن يعرب شيئًا طالبا لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه، ونسي ما تقدم له، وهنا ذكر ابن هشام إعراب الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾[2] بأن ﴿طائفة﴾: مبتدأ، وجملة: ﴿قد أهمتهم أنفسهم﴾ صفة لـ﴿طائفة﴾، وجملة: ﴿يظنون﴾ صفة أخرى، أو حال،أو استئناف، وجملة: ﴿يقولون﴾: بدل من ﴿يظنون﴾[3]، وكأنه نسي أن للمبتدأ خبرًا، ولعله كما يقول ابن هشام: أراد أن الخبر محذوف، أي: (ومنكم طائفة صفتهم كيت وكيت)، والظاهر – عند ابن هشام – أن جملة: ﴿قد أهمتهم أنفسهم﴾ خبر، وأن الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي: (وطائفة من غيركم)، أو اعتمادها على واو الحال[4].

---

(1) المغني: جـ٢، ص٦٧٢.
(2) آل عمران: ١٥٤.
(3) لم أجد هذا الإعراب في تفسير الكشاف.
(4) المغني: جـ٢،ص٦٧٢، ٦٧٣.

وهكذا تضمن هذا الباب أسلوبًا جديدًا في تعليم الإعراب، لم يُسبق إليه.

أما الباب الثامن وهو الأخير، فقد ضمنه ابن هشام مجموعة من قواعد التوجيه النحوي، وهو (في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية)[1]، وهي إحدى عشرة قاعدة:

القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.

القاعدة الثانية: أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره.

القاعدة الثالثة: قد يشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك: تضمينا.

الرابعة: أنهم يُغَلِّبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط.

الخامسة: أنهم يعبرون بالفعل عن أمور: وهي: وقوعه، وهو الأصل، ومشارفته، وإرادته، والقدرة عليه.

السادسة: أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدًا لإحضاره في الذهن، حتى كأنه شاهد حالة الإخبار.

السابعة: أن اللفظ قد يكون على تقديرين، وذلك المقدر على تقدير آخر.

الثامنة: كثيرا ما يُغْتَفَر في الثواني ما لا يُغْتَفَر في الأوائل.

التاسعة: أنهم يتسعون في الجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما.

العاشرة: من فنون كلامهم القلب، كجعل المعرفة خبرًا، والنكرة اسمًا.

الحادية عشرة: من مُلَح كلامهم تقارضُ اللفظين في الأحكام، وذكر لهذه القاعدة عشرة أمثلة منها: إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها، نحو قوله تعالى:

(1) المغني: جـ٢، ص٦٧٤، وما بعدها.

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾[1] فيمن نصب ﴿غير﴾؛ وهم: الكسائي، ونافع، وابن عامر على الاستثناء من ﴿القاعدين﴾[2]، وإعطاء (إلا) حكم (غير) في الوصف بها، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3]، أي غير الله[4].

وهكذا يسوق ابن هشام تحت كل قاعدة من هذه القواعد الكلية ما يوضحها من القضايا، أو الظواهر مستشهدًا عليها بالقرآن الكريم، وكلام العرب من شعر ونثر، مناقشًا آراء السابقين مبينًا موقفه منها، وقد عرض كل ذلك بمنهج فريد لا نجده عند نحوي غيره.

وخلاصة الأمر أن هذه الأبواب الخمسة التي استعرضناها بإيجاز تعكس تفوق ابن هشام، وقدرته على دراسة النحو العربي بأسلوبٍ تعليميٍّ يحوي كثيرا من مظاهر التجديد والتطوير.

وإذا غُصْنا في مؤلفات ابن هشام نجدها حافلة بالآراء الجديدة التي تفرد بها، أو خالف بها الجمهور، ومن ذلك رأيه في أن (كيف) الاستفهامية لا تقع خبرًا في نحو: (كيف أنت؟)، أو مفعولاً ثانيًا في نحو: (كيف ظننتَ زيدًا؟)، أو مفعولا ثالثا في نحو: (كيف أعلمتَ زيدًا فرسَك؟)، أو حالاً في نحو: (كيف جئت؟) فقط، بل تأتي أيضا مفعولا مطلقا، قال: "وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقًا أيضًا،

---

(1) النساء: ٩٥.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب، جـ١، ص٣٩٦.

(3) الأنبياء: ٢٢.

(4) المغني: جـ٢، ص٦٩٧.

وأن منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[1]، إذ المعنى: (أيَّ فعلٍ فَعَل ربُّك؟) ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل"[2].

ومن ذلك أيضًا ترجيحه أن تكون (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[3] موصولة لا شرطية، وقد دخلت (الفاء) على الخبر، قال: "والأرجح أنها موصولة، وأن (الفاء) داخلة على الخبر، لا شرطية و(الفاء) داخلة على الجواب"[4].

ومن ذلك رأيه في أن (السماوات) في نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾[5] مفعول مطلق، لا مفعول به، كما توهمه النحاة.

ومما وضّح به وجهة نظره أن المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عَمِلَ فيه، ثم أوقع الفاعل به فعْلاً، وأن المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده[6].

ومن ذلك أن الجملة الاستفهامية في قول الشاعر:

جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط

ليست مقولاً لقول محذوف، والتقدير: (جاءوا بلبن مخلوطٍ بالماء مقول عند

---

(1) الفيل: ١.

(2) المغني: جـ٢، ص٢٠٥، ٢٠٦.

(3) النحل: ٥٣.

(4) المغني: جـ٢، ص٣٠٢.

(5) الجاثية: ٢٢.

(6) المغني: جـ٢، ص٦٦٠،٦٦١.

رؤيته هذا الكلام)[1]، كما خرَّجه النحاة، وإنما يمكن أن تكون استئنافية، فقد نقل عنه يس في حاشيته على (شرح التصريح) قوله في التذكرة: وما أدري ما الذي دلى النحاة على أن هذا وصف، ويمكن أن يكون مستأنفًا، وكأن قائلا قال: ما صفته؟ فقال: هل رأيت الذئب قط؟ أي: هو مثله"[2].

ومن ذلك أن الباء حينما تزاد في المبتدأ، فلا تزاد في (حَسْب) في نحو قولهم: (بحسبك دِرْهَمٌ) فقط، كما ذكر النحاة، بل أضاف موضعين آخرين، هما: المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، نحو قولهم: (خرجت فإذا بزيد)، والمبتدأ المخبر عنه، بـ(كيف)، نحو قولهم: (كيف بك إذا كان كذا)[3].

ومن ذلك رأيه في أسماء المقادير الدالة على مساحة، نحو: (فرسخ)، (ميل)، (بريد)، فقد جعلها من أسماء المكان غير المبهمة، بخلاف النحاة حيث جعلوها من أسماء المكان المبهمة، ولكن ابن هشام يرى أنها قِسْمٌ قائم بذاته، فليس مبهمًا ولا مختصًا، يقول: "والقسم الثاني: أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرضِ، كـ(سِرْتُ فرسخًا) أو (ميلاً)، أو (بريدًا)، وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهامًا واختصاصًا: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة؛ فعلى هذا يصح فيه القولان"[4].

ومن ذلك اشتراطه الأولية لوجوب كسر همزة (إنّ) بعد (واو) الحال، وبعد

---

(1) أوضح المسالك: ص١٧٦.

(2) حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: جـ٢، ص١١٢، ١١٣.

(3) المغني: جـ١، ص١٠٩، ١١٠.

(4) شرح شذور الذهب: ص٢٣٤.

ما يضاف إلى الجمل، مثل: (إذْ)، و(حيثُ)، فمن الأول قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾[1]، ومن الثاني قولك: (جلست حيث إن زيدًا جالس)، واحترز بقيد الأولية من نحو: (أقبل زيد وعندي أنه ظافرٌ)، و(جلست حيث اعتقادُ زيدٍ أنه مكانٌ حسنٌ)، يقول ابن هشام: "و لم أرَ أحدًا من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث، ولابد من ذلك"[2].

ومن ذلك رأيه في اشتقاق اسم للمرة، واسم الهيئة مما آخره (تاء) من المصادر، نحو: (رحمة) و(نِشْدَة)، فإن الصرفيين يجعلون اسم المرة أو الهيئة من ذلك بالوصف أو الإضافة، فيقولون: (رحمة واحدة)، و(نِشْدَة عظيمة)، أما ابن هشام فيرى أن المصدر المختوم بـ(التاء) إذا كان مضموم الأول، نحو: (كُدْرة)، و(حُمْرة)، و(صُفْرة)، فُتِح أوله إذا أُريدَ به المرَّة، فيقال: (كَدْرة)، وكُسِرَ أوله إذا أُريدَ به الهيئة، فيقال: (كِدْرَة)، قال: ويظهر لي أن نحو (كُدْرة) مما فيه (تاء) وليس على (فَعْلَة)، ولا (فِعْلَة)، يجوز أن يُرْجَع به إلى (فَعْلة)، و(فِعْلة) للدلالة على المرة والهيئة، ولا يحتاج إلى الصفة؛ إذ لا إلباس"[3].

وهكذا، فإن آراء ابن هشام التي تفرَّد بها، أو خالف بها الجمهور كثيرة مبثوثة في ثنايا تعرضه للقضايا النحوية والصرفية المختلفة، ولا يتسع المقام لتتبعها واستقصائها، وحسبنا ما ذكرناه لنذلل به على عدم انتماء ابن هشام إلى اتجاه معيَّن، أو مدرسة معينة، بل هو حُرٌّ في نشاطه النحوي، يختار من الآراء ما يشاء، ويرد

---

(1) الأنفال: ٥.

(2) شرح شذور الذهب: ص٢٠٥.

(3) الهمع: للسيوطي: جـ٢، ص١٦٨.

منها ما يشاء، ويأتي من الآراء الجديدة بما لم يُسبق إليه.

وتجدر الإشارة إلى أن المراد بالآراء المبتكرة عند ابن هشام هـــو اســـتنتاجه أو استنباطه مما يستعرضه من آراء السابقين حكمًا جديدا، أو رأيًا جديدًا لم يُسْـــبَق إليه، كما أن المراد بذلك أيضا تخريج جديد لآية قرآنية، أو لبيت من الشعر لم يُسبق إليه أيضا، أو تفسير جديد لظاهرة نحوية أو صرفية، وليس المراد بالآراء المبتكرة أنه أتى بقواعد نحوية جديدة، فذلك أمر مستقر في تاريخ النحو العربي لا يقبل التغـــيير أو التجديد، وإنما طريقة معالجة هذه القواعد، والمنهجية في تطبيقها على النصـــوص العربية الفصيحة، والقدرة على صياغتها بما يلائم اللغة العربية الراقية هـــو القابـــل للتجديد والتطوير، وهذا ما رأيناه جليًا عند ابن هشام.

منهجه في التطبيق النحويّ

لا تتضح القدرة العقلية لدى النحوي على فهم القواعد الكلية، والقوانين العامة إلا بقدرته اللغوية على تطبيق هذه القواعد وهذه القوانين على النصوص اللغوية الفصيحة تطبيقًا يتجلى من خلاله ما يتصل بهذه القواعد الكلية من قواعد جزئية، أو فرعية، وإذا نظرنا في الجانب التطبيقي للدراسات النحوية عند ابن هشام فإننا نجده يهتم اهتمامًا عظيمًا بالجانب التطبيقي للقواعد النحوية، ويعنى بتذليل ما يجده الطالب من صعاب في هذا الجانب، ويدفعه ذلك إلى أن يصنف في مجالين يتضافران على تنمية القدرة على تطبيق معطيات هذه القواعد، أما أولها: فصياغة بعض الألغاز النحوية، ويضع في هذا المجال: (موقد الأذهان، وموقظ الوسنان)، وأما ثانيهما: فالعناية بتحليل بعض الألفاظ والعبارات، والمركبات التي يتكرر استعمالها في العديد من الأساليب، ويصنف في هذا المجال: (رسالة في انتصاب: لغةً، وفضلاً، وخلافًا، وأيضًا، وهلم جرا)، و(رسالة في أحكام لو، وحتى)، و(رسالة في استعمال المنادى في آيات من القرآن الكريم)، و(رسالة في اعتراض الشرط على الشرط)، و(الإعراب عن قواعد الإعراب)... إلى أن يصل إلى قمة هذا الاتجاه في مؤلفه العظيم: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، والمؤلف مع هذا كله معلم محترف إذا صحَّ التعبير[1].

ولا نلمس النزعة التطبيقية لقواعد النحو عند ابن هشام في مؤلفاته التي عُنِي فيها بصياغة القواعد النحوية والتطبيق عليها فقط، بل يُعَدُّ شرحه لقصيدة (بانت سعاد) التي ألقاها كعب بن زهير رضي الله عنه بين يدي رسول الله ﷺ حينما أعلن إسلامه، مثالا جليًا للجانب التطبيقي للقواعد الصرفية والنحوية عنده، فضلا عن

---

(1) تعليم النحو العربي: للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١٦٥، ١٦٦.

إثارة كثير من القضايا اللغوية والبلاغية، مما يجعله في عداد الأدباء والبلاغيين أيضا، حيث تعرض لأبيات القصيدة بيتًا بيتًا،ثم لما ورد في كل بيت من تراكيب اسمية أو فعلية محللاً كل لفظة لغويًا وصرفيًا ونحويًا، مدعما تحليله بآراء النحاة مستشهدًا بالقرآن الكريم، وقراءاته، وبغيره من شعر أو نثر، ونسوق نموذجًا من شرحه للبيت الأول، وهو:

بانت سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ متيمٌ إثرَها لم يُفْدَ مكبولُ

قال: "قوله: (فقلبي): اعلم أن للفاء ثلاث حالات:

إحداها: أن تأتي لمجرد السببية والربط، نحو: (إنْ جئتني فأنا أكرِمُك)، إذ لو كانت عاطفة كان ما بعدها شرطًا، واحتيج للجواب، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾(1)؛ لأنه لا يعطف الإنشاء على الخبر، ولا الخبر على الإنشاء، هذا قول الأكثرين، وهو الصحيح، واستدل من أجاز ذلك بقوله

تناغِي غزالاً عند باب ابن عامر وكحلْ مآقيك الحسان بإثمد

وقوله:

وإن شفائي عَبرة إنْ سفحتُها وهل عند رسمٍ دارسٍ من معول

ولا دليل في هذا – يعني البيت الثاني – لأن الاستفهام مراد به الإنكار،

(1) الكوثر: ١،٢.

فهو مثله في قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾[1]، فهو خبر لا إنشاء، وأما الأول فلا نسلمه إلا بعد الوقوف على ما قبله من الأبيات.

والثانية: أن تأتي لمحض العطف نحو: (جاء زيد فعمرو)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾[2].

والثالثة: أن تأتي لهما – يعني للسببية والعطف – كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾[3]، ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[4]،

وعطف الاسمية على الفعلية جائز عند الجمهور مطلقًا، بدليل قولهم في نحو: (قام زيد وعمرًا أكرمته) أن نصب (عمرًا) أرجح من رفعه، وتعليلهم ذلك بأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، وقيل: ممتنع مطلقًا وأن ارتفاع (الضرس) من قوله:

عاضها الله غلامًا بعدما ... شابت الأصداغ والضرس نَقَدْ

على إضمار فعل يفسره (نقد)، وذهب الفارسي إلى جوازه إذا كان العاطف الواو خاصة؛ نقله عنه تلميذه أبو الفتح في سر الصناعة.

وعلى هذين المذهبين فالفاء لمحض السببية، لا للعطف.

وللقلب: أربعة معان:

---

(1) الرحمن: ٦٠.
(2) الأعلى: ٤،٥.
(3) القصص: ١٥.
(4) البقرة: ٣٧.

أحدها: الفؤاد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾[1]، وهو المراد هنا، وإنما سمي قلبًا؛ لتقلبه. وقيل: القلب أخص من الفؤاد، ومنه الحديث: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرَقُّ قُلُوبًا وَأَلْيَنُ أَفْئِدَةً، الإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ»[2]، فوصف القلوب بالرقة، والأفئدة باللين.

والثاني: العقل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[3].

والثالث: خالص كل شيء ومحضه، ومنه الحديث: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يس»[4].

والرابع: مصدر قَلَبَهُ، وجمع القلب – قلوب، وأَقْلُب عن اللحياني"[5].

فهو في هذا النص لا يقف عند معنى الفاء الواردة في البيت ، بل يذكر ما ترد له من معان ووظائف في الأساليب العربية ، ليصل من وراء ذلك إلى معنى الفاء ووظيفتها في البيت في ضوء ما ورد عن النحاة من مذاهب ، ثم يحلل كلمة القلب تحليلا لغويا بارعا ذاكرا معانيها المختلفة مستشهدا على كل معنى من القرآن ، والحديث الشريف ، وكأنه يربط باقتدار بين الظواهر النحوية في التركيب ودلالاته إيمانا منه بأن التحليل النحوي للتراكيب

---

(1) الجاثية: ٢٣.

(2) صحيح البخاري: رقم ٤٣٨٨، باب: قدوم الأشعرية وأهل اليمن.

(3) ق: ٣٧.

(4) رواه الترمذي في سننه.

(5) شرح قصيدة بانت سعاد: ص١٠.

اللغوية منفذ وطريق إلى دلالاتها .

ونسوق نموذجا آخر يبين تعمق ابن هشام في التحليل الشامل للظواهر اللغوية والصرفية والنحوية والبلاغية مستشهدا بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف والشعر، مستدلا بآراء من سبقوه من النحاة والبلاغيين، مرجحًا ما يراه راجحًا مضعفًا موازنًا بين التراكيب اللغوية المختلفة – وهو شرحه لكلمة (غداةَ) في البيت الثاني، وهو:

وما سعادُ غداةَ البَيْنِ إذ رحلوا إلا أغَنُّ غضيضُ الطرْفِ مكحولُ

فهو يتناولها من زوايا مختلفة، فمن الناحية اللغوية أنها اسم لمقابل العشي، كما في قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾[1]، وقد يراد مطلق الزمان.

كما يتناولها من الناحية الصرفية، فيبين أن وزنها (فَعَلَة) بتحريك العين، وأنَّ لامها واو؛ لقولهم في جمعها: (غَدَوات)، ونظيرها: صلاة وصلوات، وزكاة وزكوات، ولأنها من (غدوت)، لقولهم: (غُدْوة)، وهنا يتعرض لقولهم: (فلان يأتينا بالغدايا والعشايا)، فلم يوافق الجرجاني وابن سيدة فيما ذهبا إليه من أن الياء في (غدايا) جيء بها لتناسب (عشايا)، بل الصواب عنده أن الذي فعل الازدواج إنما هو جمع (غداة) على (غدايا)، فإنها لا تستحق هذا الجمع بخلاف (عشية)، فإنها كـ(قضية)، و(وصية)، وأما الياء فإنها تستحقها بعد أن جمعت هذا الجمع، وهي مبدلة من همزة فعائل، لا من لام (غداة) التي هي الواو، وبيان ذلك أن العشايا أصلها (عشائو) ، وبعد أن ذكر خطوات الإعلال انتهى إلى أن (غداة) جمعت على

(1) الأنعام: ٥٢، والكهف: ٢٨.

(غدايا) بقلب الهمزة ياءً؛ لأنها معتلة اللام، ورفض أن يكون المفرد (غدوة)؛ لسلامة الواو في الواحد، وذكر زعم ابن الأعرابي أن (الغدايا) لم تُعَّلْ للمناسبة ألبتة، وإنما هي جمع لـ(غَدِيّة)، لا لـ(غداة)، واستدل على ثبوت (غدية) بقوله:

ألا ليت حظي من زيارة أميَّه غَدِيَّات قيظ أو عشيات أشْتِيَه

وبين أنه لا دليل في هذا الجواز إنما جاز (غديات)؛ لمناسبة (عشيات)، لا لأنه يقال: غَدِيّة.

فنحن نرى أن رأي ابن الأعرابي أقرب إلى واقع اللغة، بل وإلى القياس؛ لأن (غداة) إذا جمعت على (فعائل) قياسًا على (عشايا)، فليس في المفرد حرف مد زائد يقلب في الجمع همزة، إذ الألف فيها منقلبة عن الواو والتي هي لامها.

ثم يتناولها من الناحية النحوية، وذلك من جهتين:

أولا: من جهة تعريفها، فبين أنها تعرف بـ(أل)، كما في قوله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ كما تعرف بالإضافة، كما في بيت كعب، حيث أضيفت إلى (البين)، وذلك بخلاف (غُدْوة)، فإنها تعرف غالبا بالعلمية، تقول: (جئتك يوم الجمعة غُدْوَةَ) بمنع الصرف، وربما عُرِّفت بـ(أل)، كقراءة ابن عامر: ﴿بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾(1).

ثانيا: من جهة تعلقها باعتبارها ظرف زمان، فبيَّن أن عاملها التشبيه، إذ المعنى أنها تشبه غداة بانت ظبيًا من صفته كيت وكيت، ثم يثير مشكلة إعرابية، فيقول: "فإن قلت: الحرف الحامل لمعنى التشبيه مقدر بعد (إلا)، وما بعد

(1) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، جـ١، ص١٥٨.

(إلا) لا يعمل فيما قبلها إذا كان فعلاً مذكورًا بالإجماع، فما ظنك بـه إذا كان محذوفًا؟ قلت: المخلص من ذلك أن يقدر حرف التشبيه قبلها، وقبل الظرف أيضًا داخلاً على (سعاد)، أي: (وما كسعادَ في هذا الوقت إلا ظبيٌ أغَنٌّ). فإن قلت: هذا عكس المعنى المراد" وهنا يتطرق إلى مسألة بلاغية، وهي التشبيه المعكوس بأن يجعل المشبه مشبهًا به، والمشبه به مشبهًا، وفي ذلك يقول: "قلت: بل هو محصل للمراد على وجه أبلغ، وذلك أنهم إذا بالغوا في التشبيه عكسوه، فجعلوا المشبه أصلاً في ذلك المعنى، والمشبه به فرعًا عليه، وفي ذلك من المبالغة ما لا خفاء به"، وينتهي إلى أن في البيت مبالغة من ثلاثة جهات:

إحداها: ما في الكلام من حرفي النفي والإيجاب المفيدين للحصر.

والثانية: ما فيه من عكس التشبيه.

والثالثة: حذف أداة التشبيه، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[1]، ثم يبين أن الذي دعاه إلى القول بالتشبيه المعكوس في البيت – وهو خلاف الأصل – تعذر تعلق الظرف بما بعد (إلا)، ويرى أن هذا التشبيه الذي حذفت أداته من قبيل التشبيه البليغ موافقا لحذاق البلاغيين، وهم: الجرجاني، والزمخشري، والسكاكي، وليس من قبيل الاستعارة.

ثم يذكر أن الحاصل ثلاثة أقسام: تشبيه متفق عليه- وهو ما ذُكِرَ طرفاه وأداته، واستعارة متفق عليها- وهي ما حذف فيها أحد طرفي التشبيه مع الأداة،

---

(1) الأنعام: ٣٩.

ومثل للتشبيه المتفق عليه بقولهم: (زيد كالأسد)، وللاستعارة المتفق عليها بقولهم: (رأيت أسدا في الحمام)، والمختلف عليه حول كونه تشبيهًا أو استعارة- وهو ما تترك فيه الأداة، ويكون المشبه به خبرا لمذكور أو مقدر، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾، ومنه بيت كعب، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[1]، وقول الشاعر:

نجومُ سماءٍ كلما انقضَّ كوكبٌ بدا كوكبٌ تَأوِي إليه كواكبُ

فالتقدير: (هم كصم)، و(هم كنجوم)، إذ لابد للخبر من مبتدأ"[2].

وهكذا يمضي ابن هشام في شرح القصيدة يتخذ منها منطلقًا إلى إثارة ما لا يحصى من الظواهر اللغوية والصرفية والنحوية والبلاغية، فقد رأيناه يتناول الكلمة المفردة من حيث اللغة، والصرف، ثم يتناول التركيب من حيث النحو، ومن حيث البلاغة، وهو في ثنايا ذلك كله يستحضر الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية، كما يناقش آراء غيره مؤيدًا، أو معارضًا، أو محللاً، أو مضيفًا... إلى غير ذلك من وجوه التوضيح.

---

(1) البقرة: ١٨.

(2) شرح قصيدة بانت سعاد: ص١٣، ١٤، ١٥.

خاتمة

وبعدُ، فقد عرضنا في هذا البحث لأهم الجوانب التي من خلالها تبرز عبقرية ابن هشام النحوية، ويتضح دوره الكبير في تطوير الدرس النحوي، ونستطيع بعد هذا العرض أن نلخص أهم النتائج فيما يلي:

(١) لم تكن مؤلفات ابن هشام كمؤلفات سابقيه، أو معاصريه في أسلوبها نمطًا واحدا من التأليف، وإنما اتخذت مؤلفاته أنماطًا مختلفة من التصنيف والتأليف، فمن شرح لمصنفات غيره، وشرح لمختصراته هو، إلى وضع رسائل قصيرة تعالج قضايا محددة، ووضع مؤلفات ضخمة تعالج قضايا الإعراب واللغة، ومن مصنفات موجزة إلى مصنفات مسهبة، فهذا التنوع والاختلاف في التصنيف من شأنه أن يبرز الجوانب الخفية لقدرة هذا النحوي.

(٢) كان ابن هشام يتمتع بقدرة فائقة على معالجة المسائل النحوية بأساليب متنوعة ومختلفة، وبوسائل إيضاح متعددة، فقد تتكرر عنده المسألة أكثر من مرة عبر مؤلفاته الغزيرة، ولكنه لا يعالجها بنفس الطريقة، أو بنفس الأسلوب، أو بنفس المستوى من الإيجاز، أو الإطناب إلى غير ذلك من وجوه التنوع.

(٣) لقد أعاد ابن هشام صياغة أبواب النحو العربي، وترتيب مسائله، فهو دقيق في ترتيب الأبواب والمسائل، كدقته في طريقة المعالجة والتناول، وقد رأينا أنه قد يتبع ترتيبًا معينًا في مؤلف، ويتبع غيره في مؤلف آخر، وكثيرا ما كان يعلل لتقديم موضع على موضع، وكثيرا ما كان يخالف صاحب المصنَّف الذي يشرحه في ترتيب المسائل الداخلية أو الفرعية وتنسيقها على الوجه الذي يراه أنسب لمنهجه.

(٤) إن توسع ابن هشام وتعمقه في دراساته النحوية أمر يجعلنا نعده مكملا لصرح النحو العربي الذي أرسى قواعده سيبويه، فلم يطرق ابن هشام مسألة من مسائل

النحو واللغة، إلا استقصاها، وعالجها من جميع جوانبها، وربما استطرد إلى توضيح مسائل تشبهها، أو تناقضها.

(٥) ولا أظنني مبالغًا إذا حكمت بأن ابن هشام كان أكثر النحويين استشهادا بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب: شعرهم ونثرهم،كما أنه أكثر النحاة تمثيلاً بالأمثلة المصنوعة، والعبارات الشائعة،كما أنه كان أكثرهم احتفاءً بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها، وكثيرا ما كان يذكر اسم القارئ، مما يدل على سعة اطلاعه، وعلى بصره بالقرآن الكريم، وعلومه، وقراءاته، ونحن نعلم أنه لا جدوى من دراسة نحوية لا تجعل القرآن الكريم أساسًا لتطبيقها.

(٦) لا شك أن ابن هشام قد اطلع على كتب السابقين عليه أو المعاصرين له،ولم يفرق في ذلك بين نحاة المشرق ونحاة المغرب ونحاة مصر، فقد استطاع أن يقف على كل ما سبقه من آراء، وأن يفهمها، وقد أتاح له ذلك مناشقته هذه الآراء، وعرضها على السماع والقياس، فكان يؤيد منها ما هو أقيس، أو ما هو أفصح في الاستعمال، ويرد ما رآه عن القياس أبعد، أو عن السماع أجفى، ولم يكن يؤيد رأيًا، أو يرد رأيًا إلا بالدليل القاطع، سواءٌ أكان دليلا عقليًا قائمًا على القياس، أم نقليًا معتمدًا على السماع.

(٧) ولا نستطيع أن نحكم على ابن هشام بأنه كان بصريّ المذهب أو كوفيه، أو غير ذلك، بل كان يدرس آراء هذه المدارس كلها، ويختار منها ما يشاء، ويرد منها ما يشاء، وإن كان أكثر تأييدًا واعتناقًا لآراء المدرسة البصرية، ولكن هذا لا يجعلنا نعده بصريًّا؛ لأنه كثيرا ما أيد الكوفيين في بعض آرائهم، وكثيرا ما خالف الجمهور، وأتى بآراء جديدة، أو تخريجات جديدة لما تعرض له من نصوص قرآنية وغيرها لم يسبق إليها.

ومسلكه هذا- نعني: اختياره أو انتخابه من آراء المدرستين: البصرية والكوفية ما يروق له، وما يتمشى مع منهجه- هو مسلك المدرسة البغدادية .

(٨) ولم يكن ابن هشام يدرس القواعد النحوية دراسة جافة، ويعيد صياغتها بأساليب مختلفة، وترتيبات مختلفة، بل كان بارعًا وفائقًا في تطبيق هذه القواعد على النصوص العربية، وفي مقدمتها القرآن الكريم، ثم الحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب من شعر ونثر، ونحن نجد هذه السمة لا تفارق كل مؤلفاته صغيرها وكبيرها، موجزها ومسهبها، ولعل ذلك ما جلعه يصطدم بأخطاء المعربين للقرآن الكريم قبله، فيناقشهم، ويتعقبهم، ويحتج عليهم، ويصوِّب زلاتهم، وهذا جلي في موسوعته اللغوية، ومعجمه النحوي: (مغني اللبيب)، ولعل أهم مؤلفاته لا في التطبيق النحوي فقط، ولكن في التطبيق اللغوي والدلالي والصرفي والنحوي والبلاغي كتابه: (شرح قصيدة بانت سعاد)، فمن هذا الشرح ظهرت عبقرية الرجل، وموسوعيته، فهو يتناول البيت من حيث كلماته أولا، فيشرحها لغويًّا وصرفيًّا، ومن حيث تراكيبه ثانيًا، فيحللها نحويًّا وبلاغيًّا ودلاليًّا موازنا بينها وبين تراكيب مشابهة، كاشفًا عما بينها من علاقات خفية وروابط دلالية، وهذا المنهج الذي سلكه ابن هشام في دراسة قصيدة بانت سعاد دراسة شاملة لا تفرق أو تفصل بين مستويات النشاط اللغوي من أصوات وصرف وتراكيب ودلالة- هو ما نادى به علماءُ نحو النص في العصر الحديث؛ لأن من أهم ملامح نحو النص دراسة الروابط، مع التأكيد على المزج بين المستويات اللغوية المختلفة، وكل هذا يؤدي إلى الاتساق الذي يتضح في تلك النظرة الكلية إلى النص، دون فصل بين أجزائه[1].

(1) نحو النص: للدكتور/ أحمد عفيفي، ص٩٥.

يقول الدكتور/ علي أبو المكارم: "إن الاتساق اللغوي لا يمكن أن يعزل مستوى من مستويات النشاط اللغوي عن غيره من مستويات هذا النشاط، ويستحيل أن يكون الأداء اللغوي صحيحًا مع فقدان الصحة في أي مستوى من مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية"[1].

وهذا ما فعله ابن هشام في شرحه لقصيدة (بانت سعاد)، فإنه لم يتناولها أدبيا فقط، أو بلاغيا فقط، أو دلاليا فقط، بل تناول النص من شتى جوانبه اللغوية من: أصوات وصرف ونحو وبلاغة ودلالة، وبهذه المستويات كلها يحلل النص تحليلا شاملاً كاشفًا عما فيه من وسائل الربط اللفظية والمعنوية.

(٩) لقد كان لابن هشام أثر كبير فيمن جاءوا بعده، حيث تناولوا مصنفاته بالشرح والتحليل والتعليق، ومن ثم تأثروا بآرائه ومنهجه في دراسة النحو، وعرض القواعد، وتطبيقها على النصوص المختلفة.

(١٠) يتسم أسلوب ابن هشام في كل مؤلفاته بأنه أسلوب تعليمي، فهو يخاطب بها المتعلمين والمتلقين على مختلف مستوياتهم العقلية والفكرية واللغوية، وإن اختلفت كتبه في مستوى هذا الأسلوب، فمنها ما يخاطب به المبتدئين، ومنها ما يخاطب به من قطعوا شوطًا في دراسة النحو، ومنها ما يخاطب به المتخصصين الذين بلغوا في دراسة النحو شأوًا بعيدا، ولكنهم في حاجة إلى الوقوف على الأسرار الدقيقة للتراكيب اللغوية المختلفة، وهو مع ذلك كله لا يترك أسلوبه التعليمي، مما أدى إلى كثرة تلاميذه ومريديه.

(١١) كان ابن هشام يربط بين قواعد اللغة التي استقرت عند النحاة، وشيوع الاستعمال، ولذلك لم يكن يقف عند حد عرض القاعدة، بل كان يتجاوز ذلك إلى

---

(1) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ص٣٢٥.

الاستعمال الشائع، فيرتضيه ويتطرق إلى الاستعمال النادر أو الغريب، فيرفضه، فعملية التقويم اللغوي وإبداء الرأي في مسائل الصواب والخطأ في اللغة ينبنيان على مجموعة من الأسس، وهي كما بينها الدكتور كمال بشر:

١. استشارة القواعد التقليدية المسجلة في كتب اللغة، فقد تعيننا هذه القواعد على تفسير بعض الظواهر أو الحكم عليها بالإجازة أو الرفض.

٢. مدى شيوع الظاهرة الجديدة في الاستعمال، فعندنا أن الاستعمال الفعلي وقبول هذا الاستعمال في الوسط اللغوي المعين لا يقل في أهميته عن القواعد التقليدية من حيث الحكم في هذا الموضوع.

٣. التفريق بين المستويات اللغوية المختلفة، فما يصح في أسلوب كلامي قد لا يجوز في آخر، أو العكس، فاللغة الأدبية مثلا تختلف بحكم وظيفتها في المجتمع عن لغة التخاطب العام، ومن ثم تناسبها أحكام وقواعد لا توائم لغة الكلام[1].

وهذه الأسس قد راعاها ابن هشام في دراسته للنحو، فهو يربط بين القاعدة والاستعمال، فيرد ما كان غريبا غير شائع في الاستعمال، كما يفرق بين اللغة الفصحى واللهجة.

(١٢) إن المتأمل في منهج ابن هشام في دراسة النحو يجده لا يوغل في التأويل أو التقدير، بل يضع الواقع اللغوي نُصب عينيه، فهو يحتكم إلى الواقع اللغوي في تصحيح القاعدة، ولذلك قد يبين قصور قاعدة نحوية تعارف النحاة عليها، أو عدم دقتها عن طريق نصوص لغوية فصيحة لا تقبل الشك، ومثال ذلك ما فعله عند قول النحاة: "إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت الثانية عين الأولى"، فهو لا يسلم بهذه

---

(1) دراسات في علم اللغة – القسم الثاني: ص١٢٦،١٢٧.

القاعدة، ويذكر من الشواهد القرآنية وغيرها ما يجعلها غير مطردة، فيستدل بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[1] على أن النكرة الثانية وهي: ﴿إله﴾ ليست غير الأولى، فهو إله واحد، وبذلك ينكسر الجزء الأول من القاعدة، ويستدل بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾[2] على أن المعرفة وهي: ﴿الصلح﴾ غير النكرة وهي ﴿صلحًا﴾؛ لأن الصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والصلح الثاني عام، وبهذا ينكسر الجزء الثاني من القاعدة، وهو قول النحاة بأن النكرة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول، ويستدل بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾[3] على أن المعرفة الثانية وهي: ﴿الملك﴾ في قوله تعالى: ﴿تؤتي الملك من تشاء﴾ غير الأولى في قوله: ﴿قل اللهم مالك الملك﴾، فإن الملك في الأولى عام، والثاني خاص، وبهذا ينكسر الجزء الثالث من القاعدة، وهو قول النحاة: إن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول، ويستدل بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾[4] على أن المعرفة، وهي: ﴿الكتاب﴾ في قوله تعالى: ﴿يسألك أهل الكتاب﴾ غير النكرة، وهي:

(1) الزخرف: ٨٤.
(2) النساء: ١٢٨.
(3) آل عمران: ٢٦.
(4) النساء: ١٥٣.

﴿كِتَابًا﴾ في قوله تعالى: ﴿كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾؛ لأن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وبهذا ينكسر الجزء الرابع من القاعدة، وهو قول النحاة: إن المعرفة إذا أعيدت نكرة كان الثاني عين الأول[1].

فهو في نقده للقاعدة لا يحتكم إلى قاعدة مناقضة، أو يحتكم إلى التأويلات والتخريجات البعيدة، وإنما يحتكم إلى واقع اللغة من خلال نصوص فصيحة لا تقبل مراءً، وهي القرآن الكريم، حتى إذا أراد أن يُلبس القاعدة ثوب الاطراد فإنه لا يلجأ إلى التأويلات البعيدة أيضا، ولكنه يرجع إلى شيء متصل باللغة، وهو القرينة، فيقول: "فإذا ادُّعي أن القاعدة فيهن – يعني ما ذكره من الآيات والأبيات التي تشكل على القاعدة السابقة – إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الأمر"[2].

ويمكن القول بأن منهج ابن هشام في عرض القواعد والتطبيق عليها ونقدها دون الإيغال في التأويل والتقدير والتعليل يتفق مع أحد المناهج اللغوية الحديثة، وهو المنهج الوصفي الذي يدعو إلى دراسة اللغة في حد ذاتها ولذاتها، وفي مستوى معين، وفي مكان وزمان معينين، غير متجاوز للواقع اللغوي الحي في مستوى الفصحى، أو في مستوى اللهجة إلى ما يخرج البحث عن دائرة اللغة من التوغل في التقديرات والتأويلات والتعليلات الفلسفية التي لا تفيد اللغة في شيء[3].

وهذه مهمة النحوي الذي يستهدف بدراسته لقواعد اللغة تعليم النحو العربي خالصًا من شوائب التعقيد والغرابة، متصلا بالأساليب الفصيحة

---

(1) المغني: جـ٢، ص٦٥٦، ٦٥٧.

(2) السابق: ج٢ ص٦٥٨ .

(3) راجع: الكتاب بين المعيارية والوصفية: للدكتور/ أحمد سليمان، ص١٤، ١٥.

الراقية.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

المصادر والمراجع

١. **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي**: للدكتور/ علي فودة نيل؛ الرياض، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥-١٤٠٦.

٢. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**: للدمياطي البناء، بيروت، لبنان، رواه وصححه وعلق عليه: علي محمد الضباع. د.ت.

٣. **أربع رسائل في النحو**: حققها وعلق عليها: الدكتور/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م، ١٤٢٤هـ.

٤. **الأشباه والنظائر**: للسيوطي، تحقيق: عبد الرءوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٧٥م.

٥. **إعراب القراءات السبع وعللها**: لابن خالويه، حققه وقدم له: الدكتور/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

٦. **الإعراب عن قواعد الإعراب**: لابن هشام الأنصاري، ضبطه وصححه وعلق عليه: الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الآداب، ١٩٩٥م.

٧. **الأعلام**: للزركلي (خير الدين الزركلي)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة، ١٩٩٠م.

٨. **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٩. **أمالي ابن الشجري**: تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، د.ت.

١٠. **الأمالي النحوية – أمالي القرآن الكريم**: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،

١٩٨٥م.

١١. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢م - ١٤٠٤هـ، مطبوعات مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

١٢. **البداية والنهاية:** لابن كثير الدمشقي، طبعة جديدة محققة ومصححة، الطبعة الأولى، دار الغد العربي، ١٩٩٠م - ١٤١١هـ.

١٣. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٤. **تعليم النحو العربي:** عرض وتحليل للدكتور/ علي أبو المكارم، دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ.

١٥. تقديم الدكتور/ عبد الحميد إبراهيم لكتاب **(نزهة الطرف في علم الصرف)**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، ١٩٩٠م - ١٤١٠هـ.

١٦. **حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح:** للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

١٧. **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

١٨. **دراسات في علم اللغة:** دكتور/ كمال محمد بشر، ١٩٦٩م، دار المعارف، مصر.

١٩. **دراسات في الفعل:** للدكتور/ عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.

٢٠. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٢١. **سنن الترمذي**.

٢٢. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان**: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٢٣. **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م – ١٤١٠هـ.

٢٤. **شرح التصريح على التوضيح**: للشيخ/ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

٢٥. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: **منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**: تأليف الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة١١، دار الاتحاد العربي، ١٩٦٨م.

٢٦. **شرح شعلة على الشاطبية، المسمى (كنز المعاني شرح حرز الأماني)**: تأليف: أبي عبد الله الحسين الموصلي، مكتبة الآداب، ١٩٩٧، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٧. **شرح قصيدة (بانت سعاد)**: لابن هشام الأنصاري، شركة مكتبة ومطبعة/ مصطفى الباب الحلبي وأولاده، بمصر، الطبعة الثالثة عام ١٩٥٧م – ١٣٧٧هـ.

٢٨. **شرح قطر الندى وبل الصدى**: لابن هشام الأنصاري، شرح وتعليق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده،

بالأزهر، بمصر، ١٩٦٩م – ١٣٨٨هـ.

٢٩. **شرح كافية ابن الحاجب في النحو**: لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

٣٠. **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي**: تاليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب: دكتور/ صلاح روّاي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.

٣١. **شرح المفصل**: لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٣٢. **صحيح البخاري** .

٣٣. **الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية)**: للدكتور/ علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م – ١٣٨٧هـ.

٣٤. **الكتاب بين المعيارية والوصفية**: للدكتور/ أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧م.

٣٥. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: للإمام/ محمود بن عمر الزمخشري، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٦. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور/ محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م – ١٣٩٤هـ.

٣٧. **المدارس النحوية**: للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، الطبعة

الثالثة، ١٩٧٦م.

٣٨. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لابن هشام الأنصاري المصري،حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

٣٩. **مقدمة ابن خلدون** ، الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية بمصر. القاهرة د.ت .

٤٠. **مقدمة تحقيق شرح اللمحة البدرية** للدكتور / صلاح رواي .

٤١. **مقدمة مغني اللبيب** لمحمد محي الدين عبد الحميد .

٤٢. **مقدمة نزهة الطرف في علم الصرف** للدكتور / أحمد عبد المجيد هريدي .

٤٣. **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني** لعمران عبد السلام شعيب : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان – ليبيا، الطبعة الأولى: ١٩٨٦م – ١٣٩٥هـ .

٤٤. **النجوم الزاهرة لابن تغري بردي** ، المؤسسة المصرية العامة ، مصورة من دار الكتب .

٤٥. **نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي** للدكتور / احمد عفيفي ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .

٤٦. **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية** للإمام / جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر.بيروت. لبنان .

المحتوى